

فِي تَهْوِيْهِ مُتَّسِعٍ

الإمام الشیخ محمد بن عبد الوهاب

رحمه الله

قام بجمعها وتصحیحها ومقابلتها على اصولها

الشیخ صالح بن عبد الرحمن الأطرم

و محمد بن عبد الرزاق الدویش



**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

الحمد لله . والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين  
وبعد :

فهذه مجموعة من مسائل وفتاوی الشیخ الإمام محمد بن عبد الوهاب  
رحمه الله وجزاه عن الإسلام وال المسلمين خيراً .

وقد قمنا بجمعها من عدد من الكتب :  
كتاب تاريخ نجد لابن غنام .

وكتاب : الدرر السنۃ في الأجویة النجدیة : جع ابن قاسم .

وكتاب : الرسائل والمسائل النجدية .

وقد اعتمدنا فيما وجد في تاريخ ابن غنام على المخطوطۃ الموجودة حالياً  
في مکتبة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المركزية . وجعلناها هي الأصل  
وقابلنا عليها الطبعات الثلاث للكتاب نفسه وهي الطبعة المصطفوية ، وطبعة  
عبد المحسن أبابطین ، وطبعة ناصر الدين الأسد ، وبيتنا ما بينها من  
فوارق .

أما فيما يتعلق بما وجد في الدرر ، أو في المسائل والرسائل النجدية فقد  
أخذناه من النسخة المطبوعة مع الإبقاء على ترتیبه الذي طبع عليه ، مع الإشارة  
إلى ما تم أخذه من كل كتاب في بداية الموضوع المستمد من تلك الكتاب ،  
علماء أن ما هو موجود في الدرر مرتب على أبواب الفقه .

كذلك قمنا بترقيم ما وجد فيها من آيات قرآنية ، وتصحيح ما رأينا  
من أخطاء مطبعية .

وتسمية هذا الجزء : بفتاوي وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب  
رحمه الله لا تعني حصر جميع مسائله وفتاويه ، وإنما هذا هو ما تم  
الثور عليه حتى الآن .

هذا ونسأله تعالى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه ، وأن يسكن الإمام  
المجدد فسيح جنانه وأن يجزي العاملين على نشر ماله من مؤلفات ومصنفات  
خبراً وأن يشركنا معهم في الأجر والثواب إنه سميع مجيب . وصلى الله على  
محمد وآلـه وصحبه .

صالح بن عبد الرحمن الأطرم      محمد بن عبد الرزاق الدويش

## المقالة الأولى (\*)

سئل رحمة الله (١) عن قوله تعالى في سورة هود : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوافل إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يحسون . أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار وجبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون (٢) .

فأجاب بقوله :

ذكر عن السلف من أهل العلم فيها أنواع (٣) ما يفعله الناس اليوم ولا يعرفون معناه ، فمن ذلك : العمل الصالح الذي يفعله كثير من الناس ابتعاد وجه الله من صدقة ، وصلة ، وإحسان إلى الناس ، ونحو ذلك ، وكذلك ترك ظلم أو كلام في عرض ، مما يفعله الإنسان ، أو يتركه خالصاً لله ، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة ، وإنما يريد أن يجازى به بحفظ ماله وتنميته ، أو حفظ أهله وعياله ، أو إدامة النعم عليها ، ونحو ذلك . ولا همة لهم في طلب الجنة والهرب من النار ، فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا ، وليس له في الآخرة من نصيب . وهذا النوع ذكره ابن عباس ، وقد غلط فيه بعض مشايخنا بسبب عبارة ذكرها في « الإقناع » في أول « باب اليبة » لـ قسم الأخلاص إلى (٤) مراتب وذكر هذا ، ظن أنه يسمى إخلاصاً مدحًّا له ، وليس كذلك ، وإنما أراد أنه (٥) لا يسمى رياة ، وإنما فهو عمل حابط في الآخرة .

(\*) من هنا حتى صفحة : ٩٢ مصدره تاريخ ابن غنام .

(١) في المخطوطة رضي الله عنه ، والدعاء بالتربي مشتهر من الصحابة .

(٢) سورة هود آية : ١٦ .

(٣) في طبعة الأسد : ما يفعله .

(٤) في المخطوطة بدون « إلى » .

(٥) في طبعة أبي بطين : بدون لا والتصحيح من المخطوطة .

النوع الثاني : وهو أكبر من الأول وأخو福 ، وهو الذي ذكر مجاهد في الآية أن الآية نزلت فيه ، وهو : أن يعمل أعمالاً صالحة ونيته رفاه الناس لا طلب ثواب الآخرة . ولما<sup>(١)</sup> ذكر لمعاوية حديث أبي هريرة في الثلاثة الذين أول من تسرع بهم النار ، وهم : الذي تعلم العلم ليقال عالم ، وتصدق ليقال جواد ، وجاهد ليقال شجاع ؛ فبكي<sup>(٢)</sup> معاوية بكاء شديداً ، ثم قرأ هذه الآية .

النوع الثالث : أن يعمل الأعمال الصالحة ويقصد بها مالاً ، مثل : الحجج مال يأخذه لا لله ، أو يهاجر لدنيا يصيّبها أو امرأة يتزوجها ، أو يجاهد لأجل المغنم . فقد ذكر أيضاً هذا النوع في تفسير هذه الآية كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تَعْسُ عَبْدَ الدِّينَارِ ، تَعْسُ عَبْدَ الْبَرْهَمِ » إلى آخر الحديث<sup>(٣)</sup> .

وكما يتعلم الرجل العلم لأجل مدارسة<sup>(٤)</sup> أهله ، أو مكسبهم ، أو رياستهم أو يتعلم القرآن ، أو يواكب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد ، كما هو واقع كثير - وهو لاء أعقل من الذين قبلهم لأنهم عملوا المصلحة بحصولها ، والذين قبلهم عملوا لأجل المدح والخلالة في أعين الناس ، ولا يحصل لهم طائل . والنوع الأول أعقل من هؤلاء كلهم لأنهم عملوا الله

(١) في طبعة أبابطين والمصطفوية : وكذا ذكر .

(٢) في المخطوطة « بكى » بدون فاء، وكذلك في الطبعة المصطفوية .

(٣) (في المطبوعة : « تَعْسُ عَبْدَ الدِّينَارِ » إلى آخره ) ومن هنا حتى ص ١٨٧ من المطبوعة ساقط من المchorة وقد ذكر في هامش المطبوعة ما يلي : « سقط من أصل الطبعة الأولى أربع كراسيس ، وأثبناها ، هنا وهو من قوله : « آل آخره » إلى قوله « وقال الشيخ رحمه الله ورضي عنه : قوله تعالى : ( واتبعوا ما تلوا الشياطين على ملك سليمان ) الآية . عبارة أبابطين ج ١ ص ١٧٨ . )

(٤) في المخطوطة « مدرسة » والصواب ما ذكر .

وحده لا شريك له ، لكن لم يطلبوا من<sup>(١)</sup> الخير الكبير العظيم الدائم وهو : الجنة ، ولم يهربوا<sup>(٢)</sup> من الشر العظيم وهو : النار .

النوع الرابع : أن يعمل الإنسان بطاعة الله مخلصاً في ذلك الله وحده لا شريك له ، لكنه على عمل يكفره كثراً بخرجه عن الإسلام ، مثل : اليهود والنصارى إذا عبدوا الله أو تصدقاً أو صاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة ، ومثل كثير من هذه الأمة الذين فيهم شريك أو كُفْرٌ أكبر بخرجهم من الإسلام بالكلية – إذا أطاعوا الله طاعة خاصة يرثون بها ثواب الله في الدار الآخرة ، لأنهم على أعمال تخرجهم من الإسلام تمنع قبول أعمالهم . فهذا النوع أيضاً قد ذُكر في الآية عن أنس بن مالك وغيره ، وكان السلف يخالفون منها . قال بعضهم . لو أعلم أن الله يقبل مني سجدة واحدة لتمتننت الموت لأن الله يقول : « إنما يتقبل الله من المتقيين » . فهذا قصد وجه الله والدار الآخرة ، لكن فيه من حب الدنيا والرياسة والملك<sup>(٣)</sup> والمال ما حمله على ترك كثير من أمر الله ورسوله أو أكثر فصارت الدنيا أكبر قصده ولذلك قيل<sup>(٤)</sup> قصد الدنيا . وذلك القليل<sup>(٥)</sup> كأنه لم يكن كقوله صلى الله عليه وسلم : « فإنك لم تصل ». والأول أطاع الله ابتغاء وجه الله ، لكن أراد<sup>(٦)</sup> من التواب في الدنيا ، وخف على الحظ والعیال ، مثل ما يقول

(١) في طبعة الأسد بدون من وكذا في طبعة أبيابطين .

(٢) في طبعة ناصر الدين الأسد ولم يرها وكذا في طبعة أبيابطين .

(٣) في طبعة الأسد والملك وكذا في طبعة أبيابطين .

(٤) في طبعة الأسد قبل وكذا في طبعة أبيابطين .

(٥) أي القصد القليل للآخرة ...

(٦) في طبعة الأسد بدون من وكذا في طبعة أبيابطين .

الفسقة فصح أن يقال قصد الدنيا . والثاني والثالث واضح ، لكن بقى أن يقال : إذا عمل الرجل الصلوات الخمس والزكاة والصوم والحج ابتغاء وجه الله طالباً ثواب الآخرة ، ثم بعد ذلك عمل أعمالاً كبيرة أو قليلة قاصداً بها الدنيا مثل : أن يحج بعده لأجل الدنيا كما هو واقع ، فهو لما غالب عليه منها . وقد قال بعضهم : القرآن كثيراً ما يذكر أهل الجنة الخُلُص وأهل النار الخُلُص ويسكت عن صاحب الشaitين ، وهو هذا وأمثاله . وهذا خاف السلف من حبوط الأعمال ، وأما الفرق بين المحبوب والبطidan فلا أعلم بينهما فرقاً .

والله أعلم .

## المسألة الثانية

سألني الشريف عما نقاتل عليه وعما نكفر الرجل به<sup>(١)</sup> ، فأخبرته بالصدق ، وبيت له<sup>(٢)</sup> الكذب الذي يهت به الأعداء ؛ فسألني أن أكتب له . فأقول :

أركان الإسلام الخمسة أولها : الشهادتان ، ثم الأركان الأربعه .  
فالأربعة ، إذا أقر بها وتركها تهانوا ، فنحن – وإن قاتلناه على فعلها –  
فلا نكفره بتركها ، والعلماء اختلفوا في كفر التارك هـا كسلاً من غير  
جحود . ولا نقاتل إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم وهو الشهادتان .

وأيضاً نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر ، فنقول : أعداؤنا معنا<sup>(٣)</sup>  
على أنواع :

النوع الأول : من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله الذي أظهرناه  
للناس ، وأقر أيضاً أن هذه الاعتقادات في الحجر والشجر والبشر الذي  
هو دين غالب الناس – أن<sup>(٤)</sup> الشرك بالله الذي بعث الله رسوله ينهى عنه  
ويفاتل أهله ليكون الدين كله الله – ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد ، ولا تعلمه

(١) في طبعة الأسد تقديم به على رجل وكذا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد : فأجبته وبيت له أيضاً الكذب الذي يهت وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة الأسد : بدون معنا وكذا في طبعة أبي بطين .

(٤) في طبعة الأسد هي الشرك وكذا في طبعة بابطين .

ولا دخل فيه ، ولا ترك الشرك ، فهذا كافر نقاتله بكتبه ، لأنّه عرف دين الرسول فلم يتبعه ، وعرف دين الشرك فلم يتركه ، مع أنه لا يبغض دين الرسول ولا من دخل فيه ، ولا يبغض الشرك ولا يزيته للناس .

النوع الثاني : من عرف ذلك كله ولكنه تبّن في سب دين الرسول مع أدّعائه (١) أنه عامل به ، وتبّن في مدح من عبد يوسف والأشقر (٢) ومن عبد أبي عليَّ والخضر من أهل الكويت ، وفضّلهم على من وحد ، وترك الشرك . فهذا أعظم من الأول ، وفيه قوله تعالى : (فَلَمَّا جاءهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (٣) . وهو من قال الله فيه : (وَإِنْ تَكْثُرُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُلْمَةَ الْكُفَرِ إِنَّهُمْ لَا يُمَانَّ لَهُمْ لَعْنَاهُمْ يَتَّهَوْنَ) (٤) .

النوع الثالث : من عرف التوحيد وأحبه واتّبعه . وعرف الشرك وتركه ، ولكن يكره من دخل في التوحيد ويحبّ من بقي على الشرك . فهذا أيضاً كافر ، وهو من ورد فيه قوله تعالى : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحَبَّتْ أَعْمَالَهُمْ) (٥) .

النوع الرابع : من سلم من هذا كله ولكن أهل بلده مصرّحون بعداؤه التوحيد واتّبع أهل الشرك وساعون (٦) في قتالهم ويتعلّم أنَّ ترَكَهُ وطنه

(١) في طبعة أبي بطين : مع أدّعائه .

(٢) في طبعة أبي بطين والأشيري .

(٣) سورة البقرة آية : ٨٩ .

(٤) سورة التوبة آية : ١٢ .

(٥) سورة محمد آية : ٩ .

(٦) في المخطوط : وساعين باليام .

يشق عليه ، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده ويخاهم بماله ونفسه . فهذا أيضاً كافر : فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان ولا يمكنه الصيام إلا بفراقهم فعل ، ولو يأمرونه بتزوج امرأة أخيه ولا يمكنه ذلك إلا بمخالفتهم فعل . وموافقتهم على الجihad معهم بنفسه وماليه مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله أكبر من ذلك بكثير (كثير) <sup>(١)</sup> . فهذا أيضاً كافر ، وهو من قال الله فيهم (ستجلدون آخرين يريدون أن يؤمنكم ويؤمنوا قومهم) <sup>(٢)</sup> إلى قوله : (سلطاناً مينا) . فهذا الذي نقول .

وأما الكذب والبهتان ، فمثل قومهم : إنما نكفر بالعموم ، ونوجب المجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه ، وأنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل ، ومثل هذا وأضعافه . فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله . وإذا كان لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر ، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي ، وأمثالهما ، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم <sup>(٣)</sup> فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويفتى (سبحانك هذا بهتان عظيم) <sup>(٤)</sup> . بل نكفر تلك الأنواع الأربع لأجل مجادلهم لله ورسوله . فرحم الله أمراً نظر لنفسه وعرف أنه ملاقِ الله الذي عنده الحنة والنار .

وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه وسلم .

(١) في المطبوعة : « أكثر من ذكر لكثير » وهو خطأ واضح . والتوصيب والزيادة من المخطوطة : « عبارة ناصر الدين الأسد » .

(٢) سورة النساء الآية : ٩١ .

(٣) في طبعة أبي بطين : وعدم من ينفهم .

(٤) سورة النور آية : ١٦ .

### المسألة الثالثة

سأله الشيخ عيسى بن قاسم وأحمد بن سويلم في أول إسلامهما عن قول الشيخ تقى الدين : من جحد ما جاء به الرسول وقامت به الحجة فهو كافر .

فأجاب بقوله :-

إلى الآخرين عيسى بن قاسم وأحمد بن سويلم .

سلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ؟

ما ذكرتموه<sup>(١)</sup> من قول الشيخ كل<sup>(٢)</sup> من جحد كذا وكذا ، وأنكم شاكرون في هؤلاء الطواغيث وأتباعهم هل قامت عليهم الحجة أم لا ؟ فهذا من العجب العجب ، كيف تشكرون في هذا وقد وضحته لكم مراراً ؟ فإن الذي لم تقم عليه الحجة هو الذي حديث عهده<sup>(٣)</sup> بالإسلام ، والذي نشأ بياديه ، أو يكون ذلك في مسألة خفية ، مثل الصرف والعطف ، فلا يكفر حتى يعرف . وأما أصول الدين التي أوضحتها الله<sup>(٤)</sup> في كتابه فإن حجة الله هي القرآن : فمن بلغه فقد بلغته الحجة . ولكن أصل الإشكال أنكم لم تفرقوا بين قيام الحجة<sup>(٥)</sup> وفهم الحجة ، فإن أكثر الكفار والمنافقين لم يفهموا حجة الله مع قيامها عليهم ، كما قال تعالى : ( أَمْ تَحْسِبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سِيَلاً<sup>(٦)</sup> )

(١) في طبعة الأسد : مما ذكرتموه وكذا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد ساقطة وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة الأسد وأبي بطين أوضحتها واحكمها .

(٤) في طبعة الأسد : وبين فهم الحجة وكذا في طبعة أبي بطين .

(٥) سورة الفرقان آية : ٤٤ .

وقيام الحجة وبلغوها نوع ، وفهمهم إياها نوع آخر ، وكفرهم ببلوغها إياهم وإن لم يفهموها نوع<sup>(١)</sup> آخر . فإن أشكال عليكم ذلك فانظروا قوله صلى الله عليه وسلم في الخوارج : « أينما لقيتموه فاقتلوهم » ، وقوله : « شر قتلى تحت أدم السماء » مع كونهم في عصر الصحابة ، ويحقر الإنسان عمل الصحابة معهم . ومع إجماع الناس<sup>(٢)</sup> أن الذي أخرجهم من الدين هو التشدد والغلو<sup>(٣)</sup> والاجتهاد وهم يظنون أنهم مطيعون الله ، وقد بلغتهم الحجة . ولكن لم يفهموها . وكذلك قُتُلُّ<sup>علي</sup><sup>(٤)</sup> رضي الله عنه الذين اعتقلوا فيه وحرقهم بالنار ، مع كونهم تلاميذ الصحابة ومع عبادتهم وصلاحهم وصيامهم ، وهم أيضاً يظنون أنهم على حق . وكذلك إجماع السلف على تكفير ناس من غالبة القدرة وغيرهم ، مع كثرة علمهم وشدة عبادتهم ، مع<sup>(٥)</sup> كونهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً . ولم يتوقف أحد من السلف في تكفيرهم لأجل أنهم لم يفهموا ، فإن هؤلاء كلهم لم يفهموا .

إذا علمتم ذلك فهذا الذي أنت فيه ، وهو : الشك في كفر<sup>(٦)</sup> أناس يبعدون الطواغيث ، ويعادون دين الإسلام ، ويزعمون أنه ردَّة لأجل أنهم ما فهموا – كل هذا أظهر وأبين مما تقدم إلا الدين حرّقهم على فإنه يشبه هذا .

(١) في المخطوطة بدون هاتين الكلمة : نوع آخر .

(٢) في طبعة الأسد : ومع الأجماع أن الذي أخرجهم من الدين هو التشدد . والاجتهاد وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبقي الأسد با بطين بدون كلمة : الغلو .

(٤) في المخطوطة وكونهم ولهم الصواب ما ذكر لتناسب العبارات .

(٥) في طبعة الأسد ساقطة وكذا في طبعة أبي بطين .

وأما إرسال كلام الشافعية أو غيرهم فلا يتصور أن (١) يأتيكم أوضاع  
ما أناكم . فإن كان عليكم بعض الإشكال فارغبوا إلى الله أن يزيله  
عنكم .

وأيضاً ذكر لي محمد بن سلطان (٢) أنه جرى عندكم مسألتان ، الأولى :  
صورة المقاصلة ، يريد بعض الناس أن يختال على المتنبيّ عنه من بيع الطعام  
قبل قبضه ، ويقول للخشير (٣) إذا جاء بدراهم التمر : بعها على بتمر قدر  
الذي في ذمه ؛ ثم يتسلط ، و يجعل هذه من المقاصلة المباحة وكذلك ذكروا  
إذا اشتري منه سلعة وشرط عليه أن يوفيه بها صاحب العقد وفسد الشرط أن  
بعض الناس يريد أن يجعل هذه الحيلة إلى قلب الدين الذي في ذمه ديناً  
آخر وينسب الصحة إلى «الإنقاع» و«المتنبي» وهما من أشد الناس كلاماً  
ونحر بما مثل هذا ، حتى إنهم يحرّمان صوراً مع كون المتعاقدين (٤) لم يقصدوا  
الحيلة ل إلا يتخذ ذريعة مثل العينة وغيرها . وأنا ذكرت لكم مراراً : إذا  
ادعى أحد في هذا وأمثاله الجواز فأسألوا عن الحيل المحرمة التي هي مخادعة  
للله : ما معناها وما صورها .

مثال ذلك : أنك لو تسلّمتي عن رجل اشتري منه سلعة بعشرين مشخصاً  
— وهي تساوي العشرين ثياباً أو طعاماً أو غيرهما — قلت لك : هذا صحيح  
بالإجماع . فإذا سألتني عن إبراهيم من عشرين الشخص بعد ما ثبتت في  
ذمه ، قلت : هذا من الإحسان بالإجماع . فإذا قلت : إنه لم يشرت مني

(١) في المخطوط أن ساقطة .

(٢) في طبعة الأسد بن سليمان وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) يريد به الشريك وفي طبعة الأسد الخشيد وكذا في طبعة أبي بطين والتصويب من المخطوط .

(٤) في المخطوط : المتعاقدان والصواب ما ذكر .

ولم أبرئه إلا لأنه يريد أن يفرضي مائتي مشخص بربع عشرين وقال لي :  
 هذا رباً لا يصح ، ولكن يعني سلعة تساوي عشرين ثم بعد ذلك أبرني منها . قلت لك : هذا صريح الربا والمخادعة لله بلا شك . وكذلك أشياء هذه الصورة . فالذي يجعل التحيل على بيع الطعام قبل قبضه من المقصادة ، أو يجعل بيع السلعة لبوفيه بها حيلة إلى حل (١) كون رأس مال السلم (٢) ديناً مع تصريحهم بتحريمه بلا هذه الحيلة ، اسألوه ما الفرق بين هاتين الصورتين وبين تلك فإنه لا يجد فرقاً إلا بالماكابرة .

وهنا فائدة ينبغي التنبه لها ، وهي : أن الحيل على الربا قد نشأت عليها أنت ومشايخكم ، ويسموها : التصحيح ، والأمور التي نشأ الإنسان عليها صعبٌ عليه مفارقتها بالكلية ، والاستجابة لله والرسول ، وترك مذهب الآباء وما عليه المشايخ أمر (٣) عظيم لا يوافق عليه أكثر الخلق . فأمر الحيل ومسائله مثل أمر الشرك ، فكما أنكم لم تفهموا الشرك أول مرة ولا ثانية ولا ثالثة ، ولم تفهموه كله إلى الآن ، كذلك الحيل لأجل نشأتكم عليها وتسميتها التصحيح تحتاج منكم إلى نظر وفطنة . فأكثروا التدبر لها والمطالعة والتمثيل في «إغاثة اللهفان» وغيرها .

والله أعلم .

(١) في طبعة أبي بطين : إلى كون رأس السلم .

وفي طبعة الأسد : إلى أجل .

(٢) وفي سبعة الأسد : المسلم .

(٣) في طبعة الأسد : أنه عظيم وكذا في طبعة أبي بطين .

## المسألة الرابعة

سأله محمد بن صالح عن رشوة الحاكم الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن الراشي والمرتشي . وذلك أنه وقع بيته وبين سليمان بن سحيم مجادة في ذلك .

سألتم رحبيكم الله عن رشوة الحاكم الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لعن الراشي والمرتشي ، وذكر له أن بعض الناس حملها على ما إذا حكم الحاكم بغير الحق ، وأما<sup>(١)</sup> إذا أخذ رشوة من صاحب الحق وحكم له به فهي حلال ، مستدلاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « أحق ما أخذتم عليه أجراً كتابُ الله » ، وأنكم استدللتم عليه بقوله تعالى : (ولا تشرروا بآياتي ثناً قليلاً)<sup>(٢)</sup> وأجبتم بأنها نزلت في كعب بن الأشرف ، وبأن الناس فرضوا لأنبياء بكر لما تولى الأمر درهمين كل يوم ، وكذلك قوله من قال لا أحكم بينكمما إلا يجعل .

فأقول : أما صورة المسألة فهي أشهر من أن تذكر ، بل هي تعلم بالاضطرار فإن حكماً زماننا – لما أخذوا الرشوة – أنكرت عليهم العقول والفتور بما جبلها الله عليه<sup>(٣)</sup> من غير أن يعلموا أن الشارع نهى عنها ، ولكن إذا جادل المنافق بالباطل فربما يروجه على المؤمن فيحتاج إلى كشف الشبهة ، فقدم قبل الجواب مقدمة ، وهي :

(١) في المخطوطة بدون إذا .

(٢) سورة البقرة آية : ٤١ .

(٣) في طبعة الأسد ساقطة وكذا في طبعة أبي بطين .

أن الله سبحانه لما أظهر شيئاً من نور النبوة في هذا الزمان ، وعرف العامة شيئاً من دين (١) الإسلام – وافق أنه قد ترأس على الناس رجال من أجهل العالمين وأبعدهم من معرفة ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد صاروا في الرياسة بالباطل وفي أكل أموال الناس ، ويدعون أنهم يعملون بالشرع ، ولا يعرفون شيئاً من الدين إلا شيئاً من كلام بعض الفقهاء في البيع والإجارة والوقف والمواريث ، وكذلك في المياه والصلوة ، ولا يعِزُّون حقه من باطله ، ولا يعرفون مستند قائله . وأما العلم الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم فلم يعْرُفُوا منه خبراً ، ولم يقفوا منه على عين ولا أثر ، فقد تزاحمت بهم الظنوں (وَتَقَطَّمُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدِيهِمْ فَرَحُونَ) (٢) .

ومصداق هذا كله أن الداعي - لما أمرهم بتوحيد الله ونهاهم عن عبادة المخلوقين - أنكروا ذلك ، وأعظمواه ، وزعموا أنه جهالة وضلاله ، مع كون هذه المسألة أبْيَنَ في دين محمد صلى الله عليه وسلم من كون العصر أربعاً والمغرب ثالثاً ؛ بل اليهود والنصارى والمرشكون يعلمون أن محمداً صلى الله عليه وسلم دعا الناس إلى ذلك وجادل<sup>(٣)</sup> عليه وقاتل عليه . فهو لاء الذين يزعمون أنهم علماء اشتدا إنكارهم علينا لما تكلمنا بذلك ، وزعموا أنه دين ومذهب خامس ، وأنهم لم يسمعوا من مشائخهم ومن قبلهم .

(١) في طبعة الأسد ساقطة .

(٢) سورة المؤمنون آية : ٥١ .

(٣) في طبعة الأسد : ودل عليه .

وفي طبعة أبا بطين : دعا الناس إلى ذلك وما دل عليه .

وبالجملة فهذا الحق قد خالف أهواءهم من جهات متعددة :

**الأولى** : أنهم لا يعرفونه مع كونهم يظنون أنهم من العلماء .

الثانية — أنه خالف (١) عادة نشأوا عليها ، ومخالفة العادات شديدة .

الثالثة — أنه مخالف لعلمهم الذي بآيديهم ، وقد أشربوا (٢) حُبَّة ، كما أشربت بنو إسرائيل حبَّ العِجْلِ .

الرابعة : أن هذا الدين يريد أن يحول بينهم وبين ما كلهم الباطلة المحرمة الملعونة .

إلى غير ذلك من الأمور التي يبتلي الله بها العباد .

فَلِمَا ظَهَرَ هَذَا الْأَمْرُ اجْتَهَدُوا فِي عِدَاؤِهِ وَإِطْفَائِهِ بِمَا أَمْكَنُوهُمْ ، وَجَاهُهُوَا  
فِي ذَلِكَ بِأَيْدِيهِمْ وَأَسْتَنْتَهُمْ ، فَلِمَا غَلَظَ الْأَمْرُ وَبَهَرُوهُمْ<sup>(٣)</sup> نُورُ النَّبُوَةِ وَلَمْ يَحْيِيْ  
عَلَى عَادَتِهِمُ الْفَاسِدَةُ ، فَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَمَا تَفَرَّقَ إِخْرَاجُهُمُ الْأُولَوْنُ ، فَبَعْضُهُمْ  
قَالَ : مَذْهَبُ ابْنِ تَيمِيَّةَ ، كَمَا لَمَزُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَابِنِ  
أَبِي كَبِشَةَ . وَبَعْضُهُمْ قَالَ : كَتَبَ باطِلَةً ، كَقُوْلَهُمْ : ( أَسَاطِيرُ الْأُولَئِينَ  
اَكْنَتَبَهَا )<sup>(٤)</sup> وَبَعْضُهُمْ قَالَ : هَذَا يَرِيدُ الرِّيَاسَةَ ، كَمَا قَالُوا : ( أَجِئْنَا  
لِتَلْكِيفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءِنَا وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبِيرِيَّةُ فِي  
الْأَرْضِ )<sup>(٥)</sup> . وَتَارَةً يَرْمُونُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمُعَاصِيِّ ، كَمَا قَالُوا لَنُوحَ فَأَجَابُوهُمْ

(١) في طبعة الأسد وأبا بطين أن فيه مalf عادة.

(٢) في المخطوطة شربوا بدون همزة .

(٣) في طبعة أبا بطين وبعدهم.

٥) سورة الفرقان آية :

(٥) سورة يونس آية : ٧٨ .

بقوله : ( وَمَا عِلْمَنِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ )<sup>(١)</sup>. وتارة يرمونهم بالسفاهة ونقص العقل ، كما قالوا : ( أَنُوْمِنْ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ )<sup>(٢)</sup> ، فأجابهم الله تعالى : ( أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ) الآية . وتارة يضحكون من المؤمنين ويستهزئون بأفعالهم التي خالفت العادات ، كقوله تعالى : ( إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الظَّالِمِينَ )<sup>(٣)</sup> . وتارة يكذبون عليهم الأكاذيب العظيمة ، كقوله : ( فَقَدْ جَاءُوكُمْ لَنَا وَزُورًا )<sup>(٤)</sup> . وتارة يرمون دين الإسلام بما يوجد في بعض المتسبين إليه من رثابة الفهم والمسكينة ، كما قالوا : ( مَا نَرَاكَ اتَّبَعْتَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُلَنَا )<sup>(٥)</sup> . وتارة تقطع قلوبهم من الحسرة والغيبة إذا رأوا الله رفع بهذا الدين أقواماً ووضع به آخرين ، كقولهم ( أَهُولَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنَنَا )<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الأمور التي يطول ذكرها .

وبالجملة فمن شرح الله صدره للإسلام ورزقه نوراً يعشى به في الناس ، يثبت له هذه الأمور التي وقعت في وقتنا هذا كثيراً من معاني القرآن ، وتبين له شيء من حكمة الله في ترداده هذا في كتابه لشدة الحاجة إليه ، فيقال هؤلاء المردة أكلي أموال الناس بالباطل ومذهبي أديانهم مع أموالهم ما قال عمر بن عبد العزيز : « رويداً يا ابن بناته »<sup>(٧)</sup> فلو التقت

(١) سورة الشوراء آية : ١١٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٣ .

(٣) سورة المطففين آية : ٢٩ .

(٤) سورة الفرقان آية : ٤ .

(٥) سورة هود آية : ٢٦ .

(٦) سورة الأنعام آية : ٥٢ .

(٧) في الأصول « نباتة » وهو خطأ . وابن بناته هو عمر بن الوليد بن عبد الملك ؛ وانظر في المبر كاملاً في « سيرة عمر بن عبد العزيز » لا بن عبد الحكم ، الطبعة الثانية ، ص : ١٢٧ - ١٢٨ وفي اختلاف عما هنا « من كلام ناصر الدين الأسد » .

حَلَقْنَا الْبِطَانَ وَرُدَّ الْفَيْءَ إِلَى أَهْلِهِ لَأَنْفَرَّ عَنَّا لَكَ وَلِأَهْلِ بَيْتِكَ حَتَّى أَدْعُهُمْ  
عَلَى الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ ، فَطَالَمَا تَرَكْمُ الْحَقَّ وَأَوْضَعْتُمْ فِي الْبَاطِلِ » .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ وَالْجَوَابُ عَنْهَا فَتَقُولُ :

قَدْ عُلِمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْفِطْرِ وَالْعُقُولِ تَحْرِيمُ الرُّشُوْةِ وَقَبْحُهَا .  
وَالرُّشُوْةُ هُوَ مَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ عَلَى إِبْطَالِ حَقٍّ وَإِعْطَاءِ باطِلٍ . وَهَذِهِ يَسْلِمُهَا  
لَكَ مَنْازِعُكَ . وَهِيَ أَيْضًا مَا يَؤْخُذُ عَلَى إِيْصَالِ حَقٍّ إِلَى مَسْتَحْقَهُ ، بَلْ يَسْكُتُ  
وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ حَقٌّ يَعْطِيهِ رُشُوْةً ، فَهَذِهِ حَرَامٌ ، مَنْهِيٌّ عَنْهَا بِالْإِجْمَاعِ ،  
مَلْعُونٌ مِّنْ أَخْذِهَا ، فَمَنْ ادْعَى حِلَّهَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ .

وَقُولُهُ : بِأَيِّ شَرِيعَةٍ حَكَمْتَ بِتَحْرِيمِ هَذَا ؟ فَتَقُولُ : حَكَمْتَ بِهِ شَرِيعَةُ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ أُمَّتِهِ ، وَأَحَلَّ ذَلِكَ  
الْمُرْتَشِونَ الْمَلْعُونُونَ . وَمِنْ أَنْوَاعِ الرُّشُوْةِ : اهْدَايَا الَّتِي تُدْفَعُ إِلَى الْحَاكِمِ بِسَبِّبِ  
الْحُكْمِ وَلَوْلَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِهَا غَرْضٌ حَاضِرٌ ؟ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحْصَنَ  
فِي مَثَلِ هَذَا . وَالْعَجْبُ إِذَا كَانَ فِي كِتَابِكُمُ الَّذِي تَحْكُمُونَ فِيهِ : يُبَحِّبُ الْعَدْلَ  
بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي لَحْظَتِهِ وَلَفْظَتِهِ وَمَجْلِسِهِ وَكَلَامِهِ وَالدُّخُولِ عَلَيْهِ ؛ فَأَيْنَ  
هَذَا مِنْ أَكْلِ عَشَرَةِ حِمَرَانَ عَلَى أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْطِهِ أَخْذَ بِدِهَا  
مِنْ صَاحِبِهِ وَحْكُمَ لَهُ ؟ سَبَحَنَ اللَّهُ أَيْ (۱) شَرِيعَةُ حَكَمْتَ بِهِلْ « هَذَا (۲) ؟ »  
أَمْ أَيْ عَقْلٌ أَجَازَهُ ؟ مَا أَجْهَلُ مِنْ يَجَادِلُ فِي مَثَلِ هَذَا ، وَأَقْلَلَ حَيَاءَهُ ، وَأَتَوَى  
وَجْهَهُ ؟ وَأَمَا أَدْلِتَهُ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا فَلَا تَنْسِ قُولُهُ تَعَالَى : (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي

(۱) فِي طَبْعَةِ أَبْيَا بَطِينٍ : أَيْنَ شَرِيعَةُ .

(۲) فِي الْمُخْطُوْطَةِ : « أَيْ شَرِيعَةُ حَكَمْتَ هَذَا ؟ » .

قلوْبُهُمْ زَيْغٌ<sup>(١)</sup> الآية . ولما جادل النصارى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألوهية عيسى ، واحتجووا عليه بشيء من القرآن ، وكذلك الخوارج يستدلون على باطلهم بمتشابه القرآن ، وكذلك الذين ضربوا الإمام أحمد يستدلون عليه بشيء من متشابه القرآن ، وما أنزل الله ( فاما الذين في قلوبهم زين )<sup>(٢)</sup> إلا لما يعلم من حاجة عباده إليها .

وأما استدلال هذا الجاحد الظالم بقوله « أَحَقُّ مَا أَخْذَنَّمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ » فجوابه من وجوه :

الأول : أن المؤمنين إذا فسروا شيئاً من القرآن بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وكلام المفسرين ليس لهم فيه إلا النقل – الشتد نكيرهم عليهم ويقولون<sup>(٣)</sup> : القرآن لا يخل لكم تفسيره ، ولا يعرفه إلا المجتهدون ؟ وتارة تفريي الكذب وتقول : إن ابن عباس إذا أراد أن يفسره خرج إلى البرية خوفاً من العذاب ؟ وأمثال هذه الأباطيل والخرافات ومرادهم بذلك سد الباب ، فلا يفتح<sup>(٤)</sup> للناس طريق إلى هذا الخبر ، فيكون نقلنا لكلام المفسرين مُنكراً ، وتفسيرك كتاب الله على هواء وتحريفك الكلم عن مواضعه حسناً ! هذا من أعجب العجائب !

الوجه الثاني – أن هذا لو كان على ما أوْلَتْهُ فهو في الأخذ على كتاب الله ، وأنتم متبرئون من معرفة كتاب الله والحكم به ، وشاهدون على أنفسكم بذلك .

(١) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٢) في طبعة الأسد : « وتقول » وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في المخطوطة بدون فاء .

(٤) في طبعة الأسد : لم وكذا في طبعة أبي بطين .

الوجه الثالث : أن هذا لو كان فيما ذهبت إليه لكان مخصوصاً بتحريم الرشوة التي أجمع الصحابة على تحريمه .

الوجه الرابع : أن حمل الحديث على هذا من الفرية الظاهرة والكذب البحث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فإن معنى ذلك في الإنسان الذي يداوي المريض بالقرآن فيأخذ على الطب والدواء ، لا على الحكم وإيصال الحق إلى مستحقه . ويدل عليه اللفظ الآخر .

«كل فتى أكل برقة باطل فقد أكل برقة حق» والقصة شاهدة بذلك توضيحه .

الوجه الخامس : وهو أن يقال لهذا الجاهل المركب<sup>(١)</sup> : من استدل بذلك بهذا الحديث على أن الحاكم إذا أراد أن يوصل الحق إلى مستحقه يجوز له أن يشرط لنفسه شرطاً<sup>(٢)</sup> ، فإن حصل له ، وإن لم يفعل ؟ فإن كان وجده في كتاب الله فليبيه مأخذته . وما ظنه بأهل العلم الأولين والآخرين الذين أجمعوا على ذلك ؟ لا يجوز أن يظن أن إجماعهم باطل وأنهم لم يفهموا كلام نبيهم حتى فهمه هو .

وأما استدلاله بأن الناس فرضوا لأبي بكر رضي الله عنه لما ولى عليهم كل يوم درهماً ، فهذا من أعجب<sup>(٣)</sup> جهله ، ومثل هذا مثل من يدعى حل الزنا الذي لا شبهة فيه ، ويستدل على ذلك بأن الصحابة يطاؤن زوجاتهم ! وهذا الاستدلال مثل هذا سواء بسواء ! وذلك أن استدلاله بقصة

(١) في طبعة الأسد : الجاهل الجهل المركب وكذا في طبعة بالطين .

(٢) في طبعة الأسد : شرطين وكذا في طبعة بالطين .

(٣) في طبعة الأسد وبابطين بدون كلمة : أعجب والزيادة من المخطوطة .

أبي بكر رضي الله عنه تدل على شدة جهله بحال السلف الصالح ، فإن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يعطي العُمَال من بيت المال ، وكان الخلفاء الراشدون  
يأكلون من بيت المال ويفرضون لعُمَّالهم : ولا أعلم عاملًا في زمان الخلفاء  
الراشدين<sup>(١)</sup> لا يأكل من ذلك ، بل الزكاة التي هي للفقراء جعل الله فيها  
نصيباً للعُمَال الأغنياء ، ولكن أبي بكر رضي الله عنه لما ولى واشتغل بالخلافة  
عن الحرفة ، وضع رأس ماله في بيت المال ، واحترف للمسلمين فيه ،  
فأكل بسبب وضع ماله في بيت المال وبسبب الحرفة ، فain هذا من أكل  
الرشوة التي حرمتها الله ورسوله ؟ وأين هذا من الحاكم الذي إذا وقعت  
الخصومة فأكثرهم بوطلاً يغلب صاحبه ؟ ( سُبْحَانَكَ هذَا بُهْنَانٌ<sup>\*</sup>  
عظيم ) . فإن قالوا : لما عدم بيت المال أكلنا من هذا . قلنا : هذا مثل من  
يقول : أنا أزفي لأنني أغزب لا زوجة لي . فهو هذا من غير مجازفة .  
وقولهم : نفعل هذا لأجل مصلحة الناس . فنقول : ما على الناس أضرّ من  
إبليس ومنكم ، أذهبتم دنياهم وآخرتهم والناس يشهدون عليكم بذلك .  
هؤلاء أهل شقرا شرطوا لابن إسماعيل كلَّ سنة ثلاثة وثلاثين أحمر ،  
ويسكت عن الناس ويريحهم من أذاه ، ولا يحكم بين النين ، ولا يفتي ؛  
فلم يفعل واختار حرفة الأولى .

وأما جوابه لمن استدليه ( ولا تشرروا بآياتي ثمناً قليلاً ) بقوله  
نزلت في كعب بن الأشرف . فهذا ترس قد أعدَّه هؤلاء<sup>(٢)</sup> الجهال الضلال  
لردّ كلام الله – إذا قال لهم أحد : قال الله كذلك قالوا : نزلت في اليهود ،  
ونزلت في النصارى ، نزلت في فلان .

(١)

في طبعة بابطين بدون لا

(٢)

في طبعة الأسد ساقطة وكذا في طبعة با بطين

وجواب هذه الشبهة الباهلة الظالمة الفاسدة من وجوه :

الأول : أن يقال : معلوم أن القرآن نزل بأسباب ، فإن كان لا يُسْتَدَلُ<sup>١</sup> به إلا في تلك الأسباب بطل استدلاله بالقرآن<sup>(١)</sup> وهذا خروج من الدين .

الثاني : أنك تقول : لا يجوز<sup>(٢)</sup> تفسير القرآن ، فكيف فسرتَ هذه الآية بأنها خاصة بابن الأشرف ؟

الثالث<sup>(٣)</sup> : من نقلت عنه من العلماء أن الآية إذا نزلت في رجل كافر أنها لا تعم من عمل بها من المسلمين ؟ من قال بهذا القول قبلك ؟ وعمن نقلته ؟ .

الرابع : أن هذا خروج من الإجماع ، فما زال العلماء من عصر الصحابة فمن بعدهم يستدلون بالأيات التي نزلت في اليهود وغيرهم على من يعمل بها ، ولكن هذا شأن<sup>(٤)</sup> الباهلين الظالمين الذين يجاجُون<sup>(٥)</sup> في الله من بعد ما استجيب له حجتهم داحضة عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهם عذاب شديد .

فأما الكلام في الطواغيت ، مثل : إدريس وآل شمسان ، فالكلام على هذا طويل . ولكن هؤلاء الذين يخاصمونك لا يعبأون بكلام الله ولا كلام

(١) في طبعة الأسد ساقطة وكذا في طبعة أبا بطين .

(٢) في طبعة الأسد لا يجوز لنا تفسير القرآن وكذا في طبعة أبا بطين .

(٣) في طبعة أبا بطين ساقطة كلمة الثالث .

(٤) في طبعة الأسد : ولكن هؤلاء الباهلين الظالمون وكذا في طبعة أبا بطين .

(٥) في طبعة أبا بطين يجاولون .

رسوله <sup>(١)</sup> ، ولا عندكم إلا <sup>(٢)</sup> ما في كتابهم ، فقل : إذا كان كتابكم قد صرَّح تصرِّحاً لا مزيد عليه ، ونقل الإجماع على أن من فعل عشر معشار فِعْلِ هؤلاء الطواغيت أنه كافر حلال الدم والمال ، وقد صرَح بأن من شكَّ في كفرهم فهو كافر ، فكيف إذا مدحُّهم وأثني عليهم ؟ فكيف إذا حمَّ إلى ذلك مدحَ طريقتهم مثل ما يفعله ناس من الظالمين في الرياض : يمدحُون طريقتهم ويمدحُونهم ويذمُّون دين الإسلام ويسبُّونه وأهله ويسمُّونهم السبابة ؟ ومنهم من ينصر مذهب ابن عربي وابن الفارض ويدعون إليه ، وهؤلاء عند المجادل الذي يدَّعِي أنه يعرف « الإقناع » ويعمل به من الخواص ، ولو يقال لا يُصلِّي خلفهم ، ولا تُقبَل شهادتهم ، وأنهم فسقة – لأنكر علينا هذا الذي يدَّعِي أنه فقيه ، بل هم أحبابه وأصحابه وأنصاره ؛ فكيف لو يقال : إنهم كُفَّارٌ مرتدُون يجب قتلهم إن لم يتوبوا ! فخاصِّصْه بكتابه <sup>(٣)</sup> ؛ فإنْ بين من العبادات غير ما فهمنا في ذكره بدليله ، وإن زعم أن كتابه باطل فيذكر الدليل على بطلانه ، وإن ذكر جواباً آخر يريد أن يجمع بين كتابه وبين عدم تكثير هؤلاء فهو كمن يريد أن يجمع بين المجرمية والإسلام ، فإن قال : ما رأيناهم فعلوا ؟ قلنا : وأنت أيضاً مارأيت فرعون ولا هامان كفروا ، ولا رأيت أبا جهل وأبا هب ، ولا رأيت ظُلْمَ الحجاج ، ولا رأيت الذين ضربوا الإمام أحمد ، وأنت تشهد بهذا كله ! فإن قال : هذا متواتر ؟ قلنا : وكُفَّرُ هؤلاء وادعاؤهم الروبية متواتر عند الخاص والعام والرجال والنساء ، وهم الآن يعبدون ويدعون الناس إلى

(١) في طبعة الأسد : ولا كلام رسول شيئاً وكذا في طبعة أبابطين ..

(٢) في طبعة أبابطين إلا ساقطة .

(٣) في طبعة أبابطين : إن لم يتوب في صلة فإن بين في العبادات غير ما فهمنا ....

ذلك ، ومع هذا كله (من يَهْدِي اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَكِيلًا مُرْشِدًا) <sup>(١)</sup> (وَمَنْ يُرِدَ اللَّهُ فُسْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا) <sup>(٢)</sup> ولكن إذا أمر الله بجهاد الكفار والمنافقين فلا بد من ذلك .

وَاللَّهُ أَعْلَمْ .

---

(١) سورة الكهف آية : ١٧ .

(٢) سورة المائدة آية : ٤١ .

## المسألة الخامسة

سئل رحمة الله عن هذه المسائل المقيدة :

الأولى : إذا رأينا حديثاً في بعض الكتب مثل «الأداب» أو «شرح الأربعين» لابن حجر الهيثمي<sup>(١)</sup> أو «المتازل» أو «المشارق» أو «الإقناع» أو «المتهي» ، ونسبة صاحبه إلى الصحيحين أو بعض المساند - هل يسُوغ الأخذ به والعمل به ولو لم نقف على الأصل ؟

الثانية : إذا وجدنا روایتين عن الإمام أحمد مختلفتين ، أو أقوالاً للأصحاب مختلفة ، وكل يُدْعِي بدليله ؛ هل يجوز العمل بكل منهما ؟ وإذا حكى بعض العلماء مثل صاحب «الفروع» أو غيره كلاماً للإمام أحمد أو للأصحاب وأمثالهم في مسألة ، ولم يذكر استدلالاً لهم على ذلك بشيء ، أو ذكر أن أن فلاناً قال كذا وفلاناً قال كذا بضد القول الأول - ما الحكم في ذلك ؟  
إذا قال : الصحيح أو المذهب كذا ، هل يعمل به ؟

الثالثة : إذا فسر بعض الأصحاب معنى حديث واستدلّ به على حكم ، وفسرها آخر بضده واستدلّ به على حكم يقابل الأول ، أو نقل عن الإمام تفسير حديث أو نقل آخر عنه ضده مثل حديث «الإغلاق»<sup>(٢)</sup> قال

(١) في المخطوطة وطبعه الأسد الميسي كما في كتاب الزواجر على اعتراف الكبار وفي البدر الطالع إسمه : أحمد بن محمد بن حجر الميسي بالباء .

(٢) ولفظة : لاطلاق ولا اعتاق في أخلاق .

ابن القیم عن الإمام أحمد أنه فسّره بالغضب ، ونقل غيره أنه – أي الإمام أحمد – فسّره بالإكرام .

الرابعة – قولهم : لا إنكار في مسائل الاجتہاد ، وعلى من اجتهد أو قاتد مجتهداً حیاً أو ميّتاً ، وإذا ورد حديثان متضادان في الحكم مثل حديث « القلتين » و « بئر بضاعة » ذكر(۱) العلماء أن حديث ( بئر بضاعة ) مُطلق ، وحديث « القلتين » مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد ، وذكر غيره أن هذا – أي حديث القلتين – ( بالمفهوم والمطلق منطوق ما يسوغ لمننا ) (۲) وحديث القلتين استدلوا على صحته وأن غيره يُحمل عليه بأنه عليه السلام سئل عن إماء ولغ فيه كلب فأمر بإراقته ، ولم يسأل هل تغير أم لا .

الخامسة : الثلاث طلقات (۳) المجموعة ذكر الشيخ منصور في شرح « الإقناع » وقوعها ، يروى عن ابن عباس وعن عمر وعليٍّ وابن مسعود وابن عمر قال وعن مالك بن الحارث قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال إن عمي طلق امرأته ثلاثة ، فقال إن عمك عصى الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً . وروى النسائي بإسناده عن محمود بن لبيد قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً طلق امرأته ثلاثة تطليقات جمِيعاً ، فغضب ، وقال : أيلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ! حتى قام رجل فقال : يا رسول الله أفلأ قتله » انتهى . وأما ماروى طاووس عن ابن عباس

(۱) في طبعة الأسد : ذكر بعض العلماء . وكذا في طبعة أبي بطين .

(۲) ما بين القوسين ساقط من طبعة أبي بطين .

(۳) في المخطوطة ساقطة . وقد ورد هذا السؤال في الدرر وأثبناه نظراً لتغير الإجابة في بعض جملها .

قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلافه أبي بكر ، وصادر من خلافة عمر : « الثلاث واحده » إلى آخره ، فقال الآثرم<sup>(١)</sup> سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس : بأي شيء تدفعه<sup>(٢)</sup> ؟ قال : أدفعه برواية الناس عن ابن عباس بوجوه خلافه ، ثم ذكر عن ابن عباس خلافه من وجوه أنها ثلاثة . انتهى .

السادسة : قول أهل العلم : إن اتفاق الأئمة حجة واختلافهم رحمة ، فما معنى كون اختلافهم رحمة ؟ واحتاج بهذه من اتبع بعض<sup>(٣)</sup> المجتهدين .

السابعة : الخلف بالطلاق ، ذكر الشيخ منصور في شرح « الإقناع » نقلًا عن « اختيارات » أبي العباس ، قال : قال أبو العباس : تأملت نصوص أحمد فرأيتها يأمر باعتزال الرجل أمرأته في كل حين حلف الرجل عليها . انتهى . فهذا من أبي العباس يدل على أن مذهب الإمام أحمد يدل على صحة الخلف بالطلاق .

الثامنة : مسألة الوقف على الأولاد ، ذكر مصنف « المتنبي » في شرحه عن « مسنن الحميدي » : « أن أبي بكر وسعداً وعمرو بن العاص وحكيم ابن حزام تصدقا على أولادهم بدور المدينة » .

النinthة : قوله تبارك وتعالى : ( يَظْهُرُونَ بِاللَّهِ غَيْرُ الْحَقِّ ) ظنَّ

(١) في طبعة أبي بطين : الأشمر .

(٢) في طبعة الأسد وأبا بطين : أو دفعه .

(٣) في طبعة أبابطين بدون « بعض » .

(٤) زيادة في المخطوطة .

البَاهِلِيَّةِ) (١) ، وقوله : (الظَّانُونَ بِاللهِ ظَنَ السُّوءِ) (٢) ، وقوله (٣) : (وَذَلِكُمْ ظَنُوكُمُ الَّذِي ظَنَتُمْ بِرِبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ) (٤) ، ما معنى سوء الظن بالله؟ وقوله : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ) (٥) مامعنه؟ وما معنى إدخال البخاري إيه في كتاب الطب؟ وكذلك الحديث الذي أورده «ما من مسلم يصيبه أذى» ، فإن فسرتم «الأذى» بجميع المكريوهات كما هو المشهور من معنى اللفظ الأخير «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى» فعطف «الأذى» على ما تقدم ، والاعطف يقتضي المغايرة ، هل المراد : المسلم (٦) الذي لم يصدر منه شرك بالكلية أم لا؟ وما معنى قوله : من الشرك التصنيع للمخلوق (٧) وخوفه ورجاه؟ وهل المراد به : الشرك الأكبر أو الأصغر (٨)؟ وقوله : «أنا عند ظن عبدي بي إن ظن بي خيراً فله وإن ظن بي شرّاً فله» ما معنه؟ والحديث الذي فيه النهي عن قيل وقال وعن كثرة السؤال وإضاعة المال ، وقوله عليه السلام «الشُّوْمُ فِي ثَلَاثَةِ فِي الْمَرْأَةِ وَالْدَارِ (٩) وَالْفَرْسِ» ما معنه؟ وترك الخارص الثالث أو الرابع هل هو صحيح أم لا؟ فإن قلت : لا ، فما معنى الحديث

(١) سورة آل عمران آية ١٥٤ .

(٢) سورة الفتح آية ٦ .

(٣) في المخطوط : وقال ، ولعل الصواب ما ذكر .

(٤) سورة فصلت : ٢٣ .

(٥) سورة النساء آية ١٢٣ .

(٦) في طبعة أبي بطين بدون كلمة «المسلم» .

(٧) في طبعة أبي بطين : المخلوق المسلم .

(٨) في المخطوطة تقديم الأصغر على الأكبر .

(٩) في طبعة أبي بطين : في المرأة والولد والمرس .

الذي استدل به من جوّزه وهو قوله للعباس : هي علىٰ ومثلها معها؟ وقوله : « الماهر بالقرآن(١) مع السفّرة الكرام البررة والذي يقرؤه وهو عليه شاق له أجران » هل المراد : حفظ حروفه ويحصل الفضل بذلك أم لا ، والحفظ مع فهم المعاني؟ وما معنى المشقة والتعاهد؟ وما معنى قوله (٢) : « طعام الواحد يكفي الاثنين وطعم الاثنين يكفي الثلاثة » افتونا مأجورين .

فأجاب رحمة الله :

اعلم – أرشدك الله – أن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى الذي هو العلم النافع ، ودين الحق الذي هو العمل الصالح ، إذا كان من ينتسب إلى الدين : منهم من يتعانى بالعلم والفقه ويقول (٣) به كالفقهاء ، ومنهم من يتعانى العبادة وطلب الآخرة كالصوفية ، فبعث الله نبيه بهذا الدين الجامع للتوعين . ومن أعظم ما أمن الله (٤) به عليه وعلى أمته أن أعطاه جوامع الكلم ، فيذكر الله تعالى في كتابه كلمة واحدة تكون قاعدة جامعة يدخل تحتها من المسائل ما لا يحصى ؛ وكذلك يتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكلمة الجامعة . ومن فهم هذه المسألة فهماً جيداً فهم قوله تعالى : (اليوم أكمّلت لكم دينكم ) (٥) ، وهذه الكلمة أيضاً من جوامع الكلم ، إذ الكامل لا يحتاج إلى زيادة . فعلم منه بطلان كل مُحدّث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما أوصانا بقوله :

(١) في طبعة الأسد في القرآن وكذا في طبعة أبي بطين ...

(٢) في طبعة الأسد ساقطة .

(٣) في طبعة الأسد وأبا بطين ويصلو بدلًا من يقول :

(٤) ساقطة من المخطوطة .

(٥) سورة المائدة آية : ٣ .

(عليكم بسُنْتِي وسُنْتَةِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيَيْنَ مِنْ بَعْدِي ، نَعْسَكُوا  
بَهَا وَعَضُّوْا عَلَيْهَا بِالْتَّوَاجْدِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتُ الْأَمْرِ ، فَإِنْ كُلَّ  
مُحْدَثَةٍ يَدِعُهُ (١) وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) . وَفَهُمْ أَيْضًا مُعْنَى قَوْلِهِ (فَإِنْ كُلَّ  
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ (٢)). فَإِذَا كَانَ اللَّهُ سَبَحَانَهُ  
قَدْ أَوْجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَرُدَّ مَا تَنَازَعَنَا فِيهِ إِلَى اللَّهِ أَيُّ إِلَى كِتَابِهِ : وَإِلَى الرَّسُولِ  
أَيُّ إِلَى سُنْتِهِ – عَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّ مَنْ رَدَّ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ  
وَجَدَ فِيهِ مَا يَفْصِلُ التَّرَازِ .

وَهَذِهِ كَلْمَاتٌ يَسِيرَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى بَسْطٍ طَوِيلٍ وَتَشِيرٍ إِلَى حَظِّ جَلِيلٍ ،  
وَإِنَّمَا قَدْ مَتَّهَا لَأَنَّ مِنْ عِرْفِهَا اِنْجِلِيْزُونَ عَنْهُ إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي مَسَائلٍ لَا تَحْصَرُ ،  
مِنْهَا بَعْضُ هَذِهِ الْمَسَائلِ الْمُسْتَوْلُ عَنْهَا ، مِنْ ذَلِكَ جَوابٌ :

الْمَسَأَلَةُ الثَّانِيَةُ : إِذَا اخْتَلَفَ كَلَامُ أَحْمَدَ وَكَلَامُ أَصْحَابِهِ ، فَنَقُولُ : فِي  
مَحْلِ التَّرَازِ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ، لَا إِلَى كَلَامِ أَصْحَابِهِ ، وَلَا إِلَى الرَّاجِعِ  
الْمَرْجِعِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَالْقَوْلَيْنِ ، خَطَّاطًا قَطْعًا ، وَقَدْ يَكُونُ صَوَابًا . وَقَوْلُكَ :  
إِذَا اسْتَدَلَ كُلُّ مِنْهُمَا بِدَلِيلٍ ، فَالْأَدَلَّةُ (٣) الصَّحِيحَةُ لَا تَتَنَاقَضُ ، بَلْ يَصْدِقُ  
بَعْضُهَا بَعْضًا ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَخْطَأً فِي الدَّلِيلِ : (لَأَنَّهُ) (٤) إِمَّا  
اسْتَدَلَ بِمَحْدِيثٍ لَمْ يَصْحُّ ، وَإِمَّا (لَأَنَّهُ) (٥) فَهُمْ مِنْ كَلْمَةِ صَحِيحَةٍ مَفْهُومًا  
خَطْطًا .

(١) ساقَةٌ مِنَ الْمُخْطَرَةِ . . . . .

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ آيَةُ : ٥٩ .

(٣) فِي طَبِيعَةِ الْأَسْدِ فَالْدَلَائِلُ وَكَذَا فِي طَبِيعَةِ أَبَا يَعْيَنَ .

(٤) زِيَادَةٌ عَلَى الْمُخْطَرَةِ .

(٥) زِيَادَةٌ عَلَى الْمُخْطَرَةِ .

وبالجملة<sup>(١)</sup> ، فمن<sup>(٢)</sup> رأيت الاختلاف فردةً إلى الله والرسول ، فإذا  
تبين لك الحق فاتبعه ، فإن لم يتبين واحتاجت إلى العمل فقلد من تلق بعلمه  
ودينه ، وهل يتخيّر الرجل عند ذلك أو يتعرّى أو يقلد الأعلم أو الأورع ؟  
فيه كلام ليس هذا موضعه .

فتبيّن بهذا جواب المسألة الثانية والثالثة والرابعة .

وأما المسألة الأولى : فإن كان صاحب الكتاب<sup>(٣)</sup> ثقة مأموناً ، ونسبة  
إلى الصحيحين وغيرهما جاز العمل بقوله ، ولا أحد منع ذلك .  
وأما المسألة الخامسة وهي قول من قال : لا إنكار في مسائل الاجتهاد .  
فجوابها يعلم من القاعدة المتقدمة . فإن أراد القائل مسائل الخلاف كلها  
فهذا باطل يخالف إجماع الأمة ، فما زال الصحابة ومن بعدهم ينكرون  
على من خالف أو أخطأ كائناً من كان ، ولو كان أعلم الناس وأتقاهم . وإذا  
كان الله قد بعث محمداً صل الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق وأمرنا باتباعه  
وترك ما خالفه ، فمن تمام ذلك أن من خالفه من العلماء خطئاً نبه على  
على خطئه ، وأنكر عليه .

وإن أريد بمسائل الاجتهاد ومسائل الخلاف التي لم يتبين فيها الصواب ،  
فهذا كلام صحيح ، لا يجوز للإنسان أن ينكر الشيء لكونه مخالفًا لمذهب  
أو لعادة الناس ، فكما لا يجوز للإنسان أن يأمر إلا بعلم لا يجوز أن ينكر

(١) في المخطوطة فا بدلاً من الباء .

(٢) في طبعة الأسد وبابطين : فمهما .

(٣) في طبعة أبي بطين : فإن كان صاحب الدلائل .

إلا بعلم . وهذا كله داخل في قوله تعالى ( ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ  
بِهِ عِلْمٌ )<sup>(١)</sup> .

وأما المسألة السادسة ، وهي قولك : إذا ورد حديثان متضادان مثل حديث «القلتَيْن» وحديث<sup>(٢)</sup> «بَرْ بُضَاعَةً» أَلْخ . وهذه عبارة لا ينبغي أن تقال ، وحاشا كلام الله وكلام رسوله من التضاد ، بل كله حق يصدق بعضه بعضاً . والواجب على المؤمن في<sup>(٣)</sup> مثل هذا أن يحسن الفتن بكلام الله وكلام رسوله ويقول كما أمر الله ( أَمَّا تَبَرِّ بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا )<sup>(٤)</sup> فإذا تبين له الحق فليقل به وليعمل به ، وإلا فلِيُمْسِكْ وليُقْلُ اللهُ ورسولُهُ أَعْلَم . فإن الله تعالى ابْتَلَى النَّاسَ بِالْمُشَابِهِ كَمَا ابْتَلَاهُمْ بِالْمُحْكَمِ ، ليعلم من يقف حيث وقته الله ، ومن يقول على الله بلا علم . نعم قد يرد حديثان متضادان ، ولكن أحدهما ليس ب صحيح ، وقد يكون أحدهما ناسحاً ، لكنه قليل جداً ، ومع ذلك لا يرد المسوخ إلا وقد يرد ما يبينه<sup>(٥)</sup> .

وأما قولك : ما يسوغ مثلك ؟ فالذي يسوغ بل يجب ما وصفت لك : وهو طلب عِلْمٍ ما أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، ورد ما تنازع فيه المسلمون إليه<sup>(٦)</sup> فإن عَلِمَهُ اللَّهُ شَيْئاً فليقل به ، وإلا فلِيُمْسِكْ ، ويقول : الله أعلم ؛ ويجعله من العلم الذي لا يعرفه . فلو بلغ الإنسان في العلم<sup>(٧)</sup> ما بلغ لكان

(١) سورة الأسرى آية : ٣٦ .

(٢) في المخطوطه ساقلة .

(٣) في طبعة أبي بطين بدون «في» .

(٤) سورة آل عمران آية : ٧ .

(٥) في طبعة الأسد ما يشبه وكذا في طبعة أبي بطين .

(٦) في طبعة أبي بطين بدون كلمة «إليه» .

(٧) في طبعة أبي بطين : فلو بلغ الإنسان ، في العلم ما علمه ما بلغ لكان ...

ما علمه قليلاً بالنسبة إلى ما لم يعلمه . وقد قال تعالى : ( وما أُوتِيتُم مِّنَ  
الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ) (١) .

وأما المسألة السابعة فكونها مروية عن الصحابة فمسلم ، ويكتفي في ذلك ما ورد عن المحدث المأمور الذي أمرنا باتباع سنته : ثاني الخلفاء عمر بن الخطاب ، ولكن ليس في هذا ما يرد القول الآخر ، وأما الحديث : « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم » فهذا يدل على أن جمع الثلاث لا يجوز ، وأما كونه ألزم بها فلم يذكر في الحديث ؛ والذي يقول إنها واحدة لا يقول إن التلفظ بها يجوز بل يقول هو مُنْكَرٌ من القول وزور ، كما في الحديث . وأما رد الإمام أحمد ، رحمة الله ، ذلك بمخالفته (٢) راويه له ، فهذه مبنية على مسألة أصولية وهي : أن الصحابي إذا أتفى بخلاف ما روى : هل يقدح فيه ؟ وال الصحيح أنه لا يقدح فيه ، فإن الحجة في روایته لا في رأيه . وبالجملة فالمسألة مسألة طويلة لعل المذاكرة تقع فيها شفاهًا .

وأما المسألة الثامنة وهي قول من قال : اتفاق العلماء حجة و اختلافهم رحمة ، فليس المراد به الأئمة الأربع بإجماع الأئمة كلهم ، وهم علماء الأمة . وأما قوله : اختلافهم رحمة ، فهذا باطل ، بل الرحمة في الجماعة ، والفرقعة عذاب ، كما قال تعالى : ( وَلَا يَزَّلُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبِّكَ ) (٣) فلما سمع عمر أن ابن مسعود وأبيه اختلفا في صلاة الرجل في الشوب الواحد - صعد المنبر وقال : النان من أصحاب رسول الله صلى الله

(١) سورة الأسرى آية : ٨٥ .

(٢) في طبعة الأسد : بما يخالفه راويه .

(٣) سورة هود آية : ١١٩ .

عليه وسلم ، فعن أبي <sup>(١)</sup> فتياكم يصدر المسلمين ؟ لا أجد الذين اختلفوا بعد مقامي <sup>(٢)</sup> هذا إلا فعلت وفعلت . لكن قد روى عن بعض التابعين أنه قال : ما أحسب اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا رحمة للناس ، لأنهم - لو لم يختلفوا - لم يكن رخصة . ومراده شيء آخر غير ما نحن فيه ؛ ومع هذا فهو قول مستدرك لأن الصحابة بأنفسهم ذكروا أن اختلافهم عقوبة وفتنة .

وأما المسألة التاسعة : وهي مسألة الخلف بالطلاق ، فغاية ما ذكره أنه مذهب أحمد ، ومذهب غيره بخلافه ، ومن كانت الحجة معه فهو المصيب .

وأما مسألة الوقف فالكلام فيها طويل يحتاج إلى مذكرة . وبالجملة فلا ننكر إلا ما خالف أمر الله ورسوله وطريقة الصحابة وأتباعهم . وأما ما فعله الصحابة فعل الرأس والعين .

وأما قوله تعالى : ( يَظْنُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ) وقوله : ( الظَّانُونَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوءِ ) فقد بسط الكلام عليها في المدى على وقعة أحد ، وقد فسره بأشياء كثيرة نقوتها ونعتقادها ولا نظن إلا أنها عقل وصواب ، فتأمل كلامه تأملاً جدأ . وأما قوله : ( من يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَى بِهِ ) وإدخال البخاري لها في كتاب الطب ، فمراد البخاري أن هذه الأمراض التي يكرهها العبد هي مما يكفر الله بها عن المؤمن سياته ويظهره بها ، لأن قوله : ( من يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَى بِهِ ) عام في جراء الدنيا والآخرة .

(١) في طبعة أبابطين : فقي أبي فتياكم ...

(٢) في طبعة أبابطين : قيامي .

وأما إدخاله هذا في كتاب الطب فواضح ، وأهل العلم يذكرون في الباب ما هو أبعد من هذا تعلقاً واستطراداً .

وأما قوله : « ما من مسلم يصيّه أذى » فهو عام . وأما عطف الأذى على الوَصْبِ والنَّصْبِ وَالْهَمَّ فَمِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ ، وَهُوَ كَثِيرٌ جدًا في كلام العرب وفي كلامنا .

وأما سؤالكم : هل هذا في المسلم الذي لم يصلر منه شرك بالكلية ، فنقول(۱) : أما الشرك الذي يصلر من المؤمن وهو لا يدرى مع كونه مجتهداً في اتباع أمر الله ورسوله – فأرجو أن لا يخرجه هذا من الوعد ، وقد صدر من الصحابة أشياء من هذا الباب : كحلفهم بآباءهم ، وحلفهم بالكعبة(۲) وقوفهم : ما شاء الله وشاء محمد ، وقوفهم : اجعل لنا ذات أنواع . ولكن إذا بان لهم الحق اتبواه ، ولم يجادلوا فيه حميمية الجاهلية المذهب الآباء والعادات . وأما الذي يدعى الإسلام وهو يفعل من الشرك الأمور العظام فإذا تليت عليه آيات الله استكبر عنها – فهذا ليس بال المسلم(۳) . وأما الإنسان الذي يفعلها بجهالة ، ولم يتيسر له من ينصحه ، ولم يطلب العلم الذي أنزله الله على رسوله ، بل أخلد إلى الأرض واتبع هواه ، فلا أدري ما حاله .

وأما قول من قال : من الشرك التصنُّعُ للمخلوق ، فعلل مراده : التصنُّع بطاعة الله الذي يسمى الرباء ، وهو كثير جدًا ، فهذا صحيح في أمور

(۱) في طبعة أبي بطين : بدون كلمة « فنقول » .

(۲) في طبعة أبي بطين : وحلفهم بآله وهو خطأ قطعاً .

(۳) في طبعة الأسد : فليس هذا بال المسلم وكذا في أبي بطين .

لا يفطن لها صاحبها . وأما خوف المخلوق فالمراد به : الخوف الذي يحملك أن ترك ما فرض الله عليك وتفعل ما حرم الله عليك ، خوفاً من ذلك المخلوق . وأما الرجاء فعل المراد : الذي يخرج العبد عن التوكل على الله والثقة بوعده . وكل هذه الأمور كثيرة جداً .

( وأما قولك : « هل المراد به الشرك الأصغر أو الأكبر » ، فهذا يختلف باختلاف الأحوال ، وقد يتصنّع المخلوق فيخافه أو يرجوه فيدخل في الشرك الأصغر ، وقد يتزايد ذلك ويتوغل فيه حتى يصل إلى الشرك الأكبر )<sup>(١)</sup> .

وأما قوله : « الشؤم في الثالث » الخ . فهذا أشكلَ على من قبلنا ، حتى إن عائشة كذَّبته وقالت : هذا كلام أهل الجاهلية ، ولكنه صحيح ، وقد تكلموا في تفسيره ولم يتبيّن لي معناه ، والله أعلم بمراد رسوله .

وأما ترك الخارص الثالث فقد سمع الجماعة فيها ما تيسر ؛ وبالجملة فأرجح الأقوال فيها عندي قول أكثر أهل العلم إنه غير مقدر<sup>(٢)</sup> بل يترك له<sup>(٣)</sup> قدر ما يأكله ويخرجه رطباً باجتهاد الخارص . وعلى هذا تجتمع الأدلة وتصدق بعضها بعضاً .

وأما ما ورد من الفضل في حفظ القرآن : هل المراد حفظه مع حفظ المعاني ؟ فلا يحضرني جواب يُفصِّلُ المسألة ، ولكن حفظه مع عدم الفهم

(١) ما بين القوسين ساقط في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة أبي بطين : غير مطرد .

(٣) في طبعة أبي بطين بدون « له » .

لا يوجد في زمان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء إلا شيئاً لا أعلمها<sup>(١)</sup> وأظنه  
لو وجد في زمانهم لكان مشهوراً (كشهرة<sup>(٢)</sup> الرجل) الذي يسمى عندنا  
(حمار)<sup>(٣)</sup> الفروع ، لما ذكر أنه يخفي الفروع ولا يفهمه ، وقد قال  
تعالى : (مَثَلُ الدِّينِ حُمَّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلَ  
الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)<sup>(٤)</sup> . وذكر ابن القيم أن هذه لو نزلت في التوراة  
فالقرآن كذلك لا فرق بينهما . ولذلك ذمَّ الله<sup>(٥)</sup> الذين يقرءون بلا فهم كقوله :  
(وَمِنْهُمْ أُمَيَّؤُنْ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا آمَانِي) أي تلاوةً بلا فهم !  
والمراد من إنزال القرآن لهم معانه والعمل به لا مجرد تلاوته .

وأما قوله : « طعام الواحد يكفي الاثنين » إلخ ، فلا أعلم له معنى  
غير ظاهره .

وأما إغلاق الباب أيام<sup>(٦)</sup> الجذاذ<sup>(٧)</sup> فلا أنجسر على الجزم بتعريمه ،  
ولكن أظنه لا يجوز في هذا المعنى ومن<sup>(٨)</sup> الكتاب والسنة وكلام أهل العلم ،  
من ذلك ما ذكرها الله في سورة : « ن » عن أصحاب الجنة (إذ أقسماً

(١) في طبعة أبي بطين : لا يوجد فهذا من النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء لا أعلم .

(٢) ما بين التقويسن ساقطة من طبعة أبي بطين .

(٣) ساقطة من طبعة أبي بطين .

(٤) سورة الحمسة آية : ٥ .

(٥) ساقطة من طبعة الأسد وكذا في طبعة أبي بطين .

(٦) في طبعة الأسد : وقت وكذا في طبعة أبي بطين .

(٧) الجذاذ (فتح الجم وكسرها) : وقت الصرام ، وفي الحديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن جذاذ الليل ، الجذاذ : صرام النخل وهو قطع ثمرها . قال أبو عبيدة : نهى أن تجذ النخل ليلاً ، ونهى عن ذلك لمكان المساكن لأنهم يحضرون في النهار فيصدق عليهم منه (السان) .

(٨) في طبعة الأسد : في .

لَبَصْرِ مُنْهَا مُضْبِحِينَ (١) وَهُمْ لَمْ يَغْلُقُوا الْبَابَ بَلْ تَحْيَلُوا بِالصَّرَامِ فِي  
وَقْتٍ لَا (٢) يَأْتِي فِيهِ الْمَاكِينُ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُ الزَّكَاةِ فَلَا يَجُوزُ ، وَمِنْ اسْتَدْلِيلِ بِحَدِيثٍ « هِيَ عَلَى وَمِثْلِهَا  
مَعِهَا » فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَاً وَاضْحَى ؛ الْأُولُو : أَنْ ظَنَّنِي أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَدْلِيلُ عَلَى  
الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَوْلُ عَنْهَا . فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ الْمُسْتَوْلُ عَنْهَا (أَنْ) (٣) صَاحِبُ الْمَالِ هُلْ  
يَجْعَلُ لَهُ تَأْخِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ وَقْتِهَا لَحْاجَةٌ أَوْ غَيْرُهَا ، وَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي قَالَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحْدِثُ يَدْلِيلٌ عَلَيْهَا لَيْسَ هَذِهِ ، بَلْ إِذَا رَأَى الْإِمامُ أَوْ السَّاعِي  
أَنْ يَؤْخُرَ الزَّكَاةَ لِمَصْلَحةٍ ؟ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ غَيْرُ الْأُولَى ، وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا (٤) أَنَّ  
أَحْمَدَ سَئَلَ عَنْ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ فَمَنَعَهُ وَشَدَّدَ فِيهِ ، وَسَئَلَ عَنِ السَّاعِي إِذَا أَرَادَ  
تَأْخِيرَهَا فِي سَنَةٍ مُجَدِّبَةٍ فَرَخَصَ لَهُ وَاسْتَدْلَلَ بِفَعْلِ عُمْرٍ . مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّ  
وَلِيَّ الْبَيْتِ إِذَا قِيلَ لَهُ إِنَّهُ يَجُوزُ (لَهُ) (٥) بَيعُ عَقَارٍهُ لِمَصْلَحةٍ (٦) ، هَلْ يَجْعَلُ  
لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَدْلِلَ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . إِذَا كَانَ عِنْدَهُمْ لَيْتِيمٌ دَارٌ أَوْ عَقَارٌ لَا يَعْلَمُ بِهَا  
وَلِيَّهُ فَأَرَادَ أَنْ يَعْطِيَ الْأَوْلَى (أَوْ الْبَيْتِ) أَوْ الْبَيْتِ عَنْهَا لِمَصْلَحةِ الْمَعْطِيِّ هُلْ يَقُولُ أَحَدٌ إِنَّ  
هَذَا جَائزٌ ؟ وَلَوْ اسْتَدْلَلَ أَحَدٌ عَلَى جَوَازِهِ بِبَيْعٍ وَلِيَّهُ عَقَارَهُ لِمَصْلَحةٍ لَعَدَّهُ  
النَّاسُ ضُحْكَةً ! فَيَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَتَفَطَّنَ لِصُورَةِ الْمَسْأَلَةِ فِي الدَّلِيلِ  
الَّذِي يَدْلِيلُ عَلَيْهَا وَيَجْعَلُ (٧) نَظَرَهُ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَغْبَالِطِ وَقَعَتْ

(١) سورة نَّ آية : ١٧ .

(٢) فِي طَبْعَةِ أَبَا بَطْرِينَ بِدُونِ « لَا » .

(٣) ساقِطَةٌ مِنَ الْمُخْلُوطَةِ .

(٤) ساقِطَةٌ مِنَ طَبْعَةِ الْأَسْدِ وَكَذَا فِي طَبْعَةِ أَبَا بَطْرِينَ .

(٥) ساقِطَةٌ مِنَ الْمُخْلُوطَةِ .

(٦) الْلَّامُ ساقِطَةٌ مِنَ الْمُخْلُوطَةِ .

(٧) فِي الْمُخْلُوطَةِ : أَوْ يَجْعَلُ وَكَذَا فِي طَبْعَةِ أَبَا بَطْرِينَ .

في مسألة واضحة جداً ، ويستدلّ بشيء من القرآن أو السنة ، وهو لا يدل على ذلك ، كما فعله الرافضة والقلدرية والجهمية وغيرهم ، قال تعالى : ( هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات مُحْكَمَاتٍ هنَّ أُمُّ الْكِتَاب )<sup>(١)</sup> الآية . فسأل الله تعالى أن يهدينا لما يحبه ويرضاه .

---

(١) سورة آل عمران . آية : ٧

## المسألة السابعة

سئل الشيخ رحمة الله عن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الصفات ، فأجاب :

توحيد الربوبية هو الذي أقرّ به الكفار كما في قوله تعالى : ( قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْنَ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتَ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَقَوَّنُ )<sup>(١)</sup> . وأما توحيد الألوهية فهو : إخلاص العبادة لله وحده عن<sup>(٢)</sup> جميع الخلق ، لأن الإله في كلام العرب هو الذي يقصد للعبادة ؛ وكانوا يقولون : إن الله سبحانه هو إله الآلهة ، لكن يجعلون معه آلهة أخرى ، مثل : الصالحين والملائكة وغيرهم ، يقولون إن الله يرضى هذا ويشفعون لنا عنده . فإذا عرفت هذا معرفة جيدة تبن لك غربة الدين ؛ وقد استدل عليهم سبحانه بإقرارهم بتوحيد الربوبية على بطلان مذهبهم ، لأنه - إذا كان هو المدبر وحده وجميع من سواه لا يملكون مثقال ذرة - فكيف يدعون معه غيره مع إقرارهم بهذا ؟ .

وأما توحيد الصفات فلا يستقيم توحيد الربوبية ولا توحيد الألوهية إلا بالإقرار بالصفات ، لكن الكفار أعلم من أنكر الصفات .

والله أعلم .

(١) سورة يومن آية : ٣١ .

(٢) في طبة الأسد وكذا طبة أبيطين من يدل عن .

## المسألة الثامنة

سئل الشيخ رحمة الله : ما قول الشيخ في تسمية العبودات أرباباً : إذ الرب يطلق على الملك ، والمبود على الإله ، وكل اسم من أسمائه جل وعلا له معنى يخصه بالشخص دون التداخل بالمعنى !

الجواب : الرب والإله في صفة الله تبارك وتعالى متلازمة غير مترادفة ،  
الرب من الملك والتربية بالنعم ، والإله من التأله وهو القصد بحلب النفع  
ودفع المضره بالعبادة . (ولذلك) (١) صارت العرب تطلق الرب على الإله ،  
فسموها عبوداتهم أرباباً من دون الله لأجل ذلك ، أي لكونهم يسمون الله  
رباً يعني لها .

---

(١) زائدة على المخطوطة .

الساعة التاسعة

سئل رحمة الله عن مسائل :

**الأولى** - أحاديث الوعيد والوعيد وقول وهب بن منبه : « مفتاح الجنة : لا إله إلا الله »

الملخص

الثانية - حديث أنس : «من صل صلاتنا» إلخ . . .

الثالثة والرابعة - شيء من أحاديث الوعد والوعيد.

..... الخامسة - الحديث الذي فيه « يخرج من ثقيف كذاب » إلخ

السادسة والسابعة - قوله : «ألا أخربكم بأهل الجنة» إلخ . . .

فأجاب : الحمد لله ، الذي يحب العلم به أن كل ما قال الرسول حق  
يحب الإيمان به ولو لم يعرف الإنسان معناه ، وفي القرآن آيات (١) الوعد  
والوعيد كذلك ، وأشكال الكل على كثير من الناس من السلف ومن بعدهم .  
ومن أحسن ما قيل في ذلك أمرُوها كما جاءت (٢) . معناه : لا ت تعرضوا  
لها (٣) بتفسير لا علم لكم به . وبعض الناس تكلم فيها ردًا ل الكلام  
الخوارج والمعترضة الذين يكفرون بالذنوب ويخلدون أصحابها في النار ،  
أنه ينفي الإيمان عن بعض الناس لكونه لم يتممه ، كقوله للأعرابي : « صلّ  
فإنك لم تصلّ ». والجواب الأول أصوب وأهون وأوسع وهو الموفق  
لقوله تعالى : ( والرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ  
رَبِّنَا ) الآية .

(١) في طبعة أبا بطين وفي القرآن آيات من الوعد والوعيد .

(٢) في طبعة أبا بطون : اقرأها .

(٢) في طبعة أبا بطون لا تصرحوا بالتفسر.

إذا فهمت تلك فالمسألة الأولى واضحة ، ومراده الرد على من ظن دخول الجنة بالتوحيد وحده بدون أعمال . وأما إذا أتي به وبالأعمال ، وأتي بسيئات ترجع على حسناته أو تحيط عمله – فلم يتعرض وهب ذلك بنفي ولا إثبات ، لأن السائل لم يُرده<sup>(١)</sup>

وأما الثانية وهي قوله : « من صل صلاتنا » إلى آخره ؛ فهو على ظاهره ، فمعناه<sup>(٢)</sup> لو عرف منه النفاق فما أظهر يحمي دمه وما له<sup>(٣)</sup> ، وإنما فعلمون أن من صدق مسلمة ، أو أنكر البعث ، أو أنكر شيئاً من القرآن ، أو غير ذلك من أنواع الردة – أنه لم يدخل في الحديث .

وأما الثالثة والرابعة التي فيها أحاديث الوعد والوعيد . فسبق الجواب عنهم<sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : أما الكذاب فقد عرفناه هو رجل من ثقيف خرج يطلب بدم الحسين وأهل البيت وانتصر وقتل من قتلهم ثم ملك العراق ، وغلظ أمره ، فسيّر إليه ابن الزبير عسكراً فقتلوه ؛ وفتحوا العراق ، لأنه أظهر الزندقة وادعى النبوة وأما المبر وهو الذي يفني الناس بالقتل فهو الحجاج المعروف .

وأما السادسة : فلا علمت أن الحديث صحيح .

(١) في طبعة أبي بطين : لم يرده .

(٢) في طبعة الأسد : ومعناه .

(٣) في طبعة أبي بطين : مما أظهره نفاق وعليه وباله .

(٤) في طبعة أبي بطين : فسبق بجرائمها .

وأما السابعة : فقوله : « ضعيف »<sup>(١)</sup> فهو ضد القوي ، والمتضعف  
قيل إنه التواضع ، والعُثُلّ قيل هو الغليظ الجافي ، والزئيم المعروف  
باليتل ، المستكبر معروف ، والذي لا زير له فسره بقوله لا يبتغون أهلاً  
ولا مالاً ، والشنتير فسره بالفاحش<sup>(٢)</sup> ، وبافي الأوصاف في الخبر والشر  
معروفة .

والله أعلم .

---

(١) في طبعة أبي بطين : فقرره كل ضعيف .

(٢) في طبعة أبي بطين : فسره بالفاحش .

## المسألة العاشرة

مثل رحمة الله عن الوعيد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه هل هو صحيح أم غير ذلك . أيضاً !  
نبهني (١) عبد الوهاب في خطه الموصلي أنك ما رضيت قوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك  
في مشبته وإرادته ، حتى إني أفكر فيها ولا بان لي فيها شيء أيضاً سوى المذكور عند النوم (٢)  
« اللهم إني أسلمت نفسي إليك » إلخ ، بين لي معناه جزاكم الله خيراً .

الجواب : الوعيد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه ثابت عند أهل الحديث ،  
فإن كنت قد حفظت القرآن أو شيئاً منه ثم نسيته ، فودي أن تعود إليه .

وأما قوله في الخطبة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك في مشبته  
وإرادته ، فعجب كيف يخفى عليك هذا والشهادة للألوهية (٣) والمذكور  
في الخطبة توحيد الربوبية الذي أقرّ به الكفار .

وأما قوله : « اللهم إني أسلمت نفسي إليك » (٤) إلى آخره فترجع (٥)  
إلى الإخلاص والتوكّل ، ولو كان بينهما فروق لطيفة .

والله أعلم .

(١) في طبعة أبي بطين : يفهمي عبد الوهاب في خط الموصلي .

(٢) في طبعة الأسد : عند التنوي وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة الأسد : كيف يخفى عليك هذا للألوهية وكذا في طبعة أبي بطين .

(٤) في طبعة الأسد : إليه .

(٥) في المخطوطة بدون فاء .

## المسألة (١) الحادية عشرة

قال السائل : عفا الله عنك ، خطبت ووقفت على « يوم يُبَعْثَرُ ما في القبور ، ويُحَصَّلُ ما في الصُّدُور » ، ثم قلت : جعلنا الله وإياك من الآمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، بارك الله لي ولكم ، إلخ .. ولا فطنت إلا بعد ما انقضت الصلاة ، وأردت أن أمر المؤذن يؤذن ونعيد الخطبة والصلاحة ، ثم تأملت يوم « يُبَعْثَرُ ما في القبور ويُحَصَّلُ ما في الصُّدُور » وإذا كأنها آية تقوم بالمعنى وتتجزى ، ثم كثر علىَ الهمَ والتردد . وأيضاً عفا الله عنك عندي ديش وهي عيل وحابر تطبع نفسى لمنزلة الفقراء ولو لم يكن إلا سبدهم إلى الجنة بما ذكر ، ويعارض ذلك أيَّ الفقير الصابر والغافى الشاكر أفضل ؟ قوله صلى الله عليه وسلم : « أن تذر ورثتك » إلخ .

أيضاً (٢) بين لي حد الشكر وحد الصبر . وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله صادقاً » الحديث ، واللهفظ الآخر « مخالعاً دخل الجنة » ما معنى الصدق والإخلاص والفرق بينهما .

أيضاً حديث البطاقة وما معه من سجلات الذنوب حتى وضعت في كلها والبطاقة في كفة فرجحت بذلك السجلات لما تضمنت من الإخلاص .

(١) في طبعة أبي بطين بدون كلمة « المسألة » .

(٢) في طبعة أبي بطين بدون كلمة أيضاً .

وما تقول فيمن خالف شيئاً من واجبات الشريعة : ماذا يقع عليه ، وما معنى : (كل ذنب عُصيَ اللهُ به شِرِكٌ) ، وهل يقع في جزء من الكفر ، والمراد به الكفر بالله أو بآياته<sup>(١)</sup> مع صغره ؟ وما معنى قول من قال : كفر دون كفر ؟ وقول من قال : كفر نعمة أي نعمة أيضاً وما ذا ترى في الرواية التي ذكرت لك .

أيضاً تفكرت في الإيمان قوته وضعفه وأن محله<sup>(٢)</sup> القلب ، وأن التقوى ثمرة مركبة عليه ، فقوته تقوى ، وبضعفه تضعف .

وهذا فهمي ولكن ورد عليّ شبهة أعرف من خالف دين الإسلام وصدق عنه تقوى عن بعض التعديات ولا سيما أموال الناس . وإلا العبادة البدنية (والمالية)<sup>(٣)</sup> مثل الصلاة والزكاة تكون عادة وفطرة ، أي شيء ترى في ذلك منه ؟ وما ذكرت لك في أول السؤال صحيح أم لا ؟ .

الجواب وبالله التوفيق .

أما مسألة الخطبة في الجمعة فلا علمت فيها خلافاً وأرجو أنها<sup>(٤)</sup> تامة .

وأما مسألة الغنى والفقير والشاكر كل منهما من أفضل المؤمنين ، وأفضلهما أنقاهمـا ، كما قال تعالى : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَنْفَاكُمْ)<sup>(٥)</sup> .

(١) في طبعة أبي بطين : أو بالإله . (٢) في طبعة أبي بطين وإلا فحله القلب .

(٣) زيادة على المخطوطة .

(٤) في طبعة الأسد : وأرجو أن تكون تامة وكذا في طبعة أبي بطين .

(٥) سورة الحجرات آية : ١٣ .

وأما حد الصبر وحد الشكر فلا عندي علم إلا المشهور بين العلماء  
أن الصبر عدم الجزع ، والشكر أن تطيع الله بنعمته التي أعطاك .

وأما قوله من قال : « لا إلا الله صادقاً » والحديث الآخر « مخلصاً ».  
فمسألة الصدق والإخلاص كبيرة . ولما ذكر الإمام أحمد الصدق والإخلاص  
قال : بهما ارتفع القوم ، ولكن يقربها إلى الفهم التفكير في بعض أفراد العبادة  
مثل الصلاة والإخلاص ، فالإخلاص فيها يرجع إلى أفرادها عمما يخالف كثيراً  
من الرياء والطمع والعادة (١) وغير ذلك ، والصدق يرجع إلى إيقاعها على  
المشروع ولو أبغضه الناس لذلك (٢) .

وحدثت الطاقة ذكر الشيخ أنه رزق عند الخاتمة قوله على ذلك  
الوجه ، والأعمال بالنواتيم ، مع أن على بقية إشكال .  
والله أعلم .

وأما معنى « كل ذنب عصي الله تعالى به شرك أو كفر » ، فالشرك  
والكفر نوع ، والكبار نوع آخر ، والصفائر نوع آخر . ومن أصرح ما فيه  
حديث أبي ذرٌ فيمن لقي الله بالتوحيد قوله « وإن زني وإن سرق » مع أن  
الأدلة كبيرة . وإذا قيل : من فعل كذا فقد أشرك أو كفر ، فهو فوق  
الكبار . وما رأيت ما يخالف مما ذكرت لك فهو بمعنى الذي هو أخفى  
من دبيب النمل . وقول القائل : « كفر نعمة » خطأ ردّه الإمام أحمد وغيره .

(١) في طبعة الأسد : والعبادة وكذا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد : في ذلك وكذا في طبعة أبي بطين .

ومعنى ( كفر دون كفر )<sup>(١)</sup> أنه ليس يخرج من الملة مع كبره . والرؤيا أرجو أنها من البشري ولكن الرؤيا تسر المؤمن ولا تضره .

وقولك أن الإيمان محله القلب ، فالإيمان بإجماع<sup>(٢)</sup> السلف محله القلب<sup>(٣)</sup> والجواح جمِيعاً كما ذكر الله تعالى في سورة الأنفال وغيرها . وأما كون الذي في القلب والذي في الجواح يزيد وينقص فذاك شيء معلوم ؛ والسلف يخافون على الإنسان إذا كان ضعيف الإيمان<sup>(٤)</sup> النفاق أو سلب الإيمان كله .

وأما الشبهة التي وردت عليك إذا كان الرجل مخالفًا دين الإسلام ، ويصد عنه ، ولكن فيه ورَع عن بعض المحرمات — فأنت خابر أن الإنسان يكفر بكلمة واحدة ، فكيف الصد عن سبيل الله ؟ واذكر قوله تعالى : ( ذلك بأنهم كرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ) فإذا كانت الكراهة تحبط الورع الذي تذكر فكيف الصد مع الكراهة ؟ واليهود والنصارى والنصارى فيهم أهل زهد أعظم من الورع .

والله أعلم .

(١) ما بين القوسين غير موجود في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد : أجمع وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة السلفية زيادة : على أن وكذا في طبعة أبي بطين .

(٤) في طبعة الأسد : من النفاق وفي طبعة أبي بطين : بدون : من النفاق .

## المقالة الثانية عشرة

سئل عفوا الله عنه (١) عن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث معاذ : « حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً » الخ ، إلى أن قال : « أفلأ أبشر الناس؟ قال : لا تبشرهم فيتكلوا ». ومعنى لا يدخل أحد الجنة بعمله . أيضاً ما معنى عقد الاحية ، والضرب بالأرض هو الذي نعرف أن بعضهم يخط خطوطاً ثم يعدها : إن ظهرت شفعاً فكذا ، وإن ظهرت وترأً فكذا ، أم غير ذلك . وتفسير الحسن « الجب » برنة الشيطان ، ما رنة الشيطان؟ وحديث : « من ردته الطيرة فقد أشرك ، وكفارة ذلك هو (٢) أن تقول : اللهم لا طير إلا طيرك » الخ ، أم كيف يزول ذلك الشرك بهذا (٣) اللفظ مع أن الطيرة مخمرة باطنية واللفظ وحده لا يفيد ، أو فائدة قليلة؟ وما معنى الفخر والطعن؟ وما معنى مكر الله بالعبد؟ وما الفرق بين الروح والرحمة؟ وما معنى « لا يؤمن أحدكم حتى يحب » ذات أورثها المتابعة ومعرفة الدين ، أو إيثار معرفة (٤) متابعة الأمر والنهي عن ورود الشهوات (٥) . وأيضاً كسوة المرأة إذا كانت كسوة عروس هل للمرأة أن تطلب (٦) من الزوج كسوة بدن أم هي كسوة بدن حتى يخول عليها الحول؟

(١) في طبعة الأسد : رحمة الله وكندا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد ساقط وكندا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة أبي بطين : فهذا .

(٤) في طبعة الأسد ساقطة . (٥) لمل السؤال عن : المحبة هل هي شيء غير الإيمان بمعنى أنها ناتجة عنه أو أن المحبة اعتقاد ومتابعة الأمر والنهي فيكون ذلك جزءاً من الإيمان العام .  
(٦) في المخطوطة : نطالب .

وأيضاً قيد الكسوة بالحول صواب؟ وأيضاً إذا كان صواباً فهل هو بكل أحد للعالي والمتوسط والداني أم فيها تفصيل؟ وأيضاً إذا عررت قبل مضي الحول يجب على الزوج أن يكسوها أم لا؟ وأيضاً إن مضى بعض الحول؟.

### الجواب :

أما حديث معاذ فالمعنى عند السلف على ظاهره<sup>(١)</sup> ، وهو من الأمور التي يقولون : أمروها كما جاءت ، أعني نصوص الوعد والوعيد ، لا يتعرضون للمشكِّل منه .

وأما قوله : « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله ، فتلك مسألة أخرى على ظاهرها ، وهو أن الله لو يستوفى حقه كما يستوفى السيد من عبده<sup>(٢)</sup> لم يدخل أحد الجنة ، ولكن كما قال الله تعالى (لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْنَاً الَّذِي عَمِلُوا )<sup>(٣)</sup> الآية .

وعقد اللحمة لا أعلم ، لكن ذُكر في « الأداب » ما يقتضي أنه شيء يفعله بعض الناس في الحرب<sup>(٤)</sup> على وجه التكبر .

وأما الضرب بالأرض<sup>(٥)</sup> فهو مشهور جداً حتى إن بعض الناس يخطئون وافق خطه فذاك . والذي يبلو للذهب أنه عام في كل أنواع الخط ،

(١) في طبعة أبي بطين فالمعنى عند السلف الحلال ظاهر .

(٢) في الدرر ١ : ٩٢ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَوفِي حَقَّهُ مِنْ عَبْدِهِ » .

(٣) سورة الزمر آية : ٣٥ .

(٤) في طبعة الأسد : لا على وجه التكبر وكذا في طبعة أبي بطين .

(٥) ساقطة من طبعة الأسد وفي طبعة أبي بطين : انظر بدل الضرب .

وخط ذلك النبي عَدِمَ لا يوجد من يعرفه . ورنه الشيطان لا أعرف مقصود الحسن ، بل عادة السلف يفسرون اللفظ العام ببعض أفراده ، وقد يكون السامع يعتقد أن ذلك ليس من أفراده ، وهذا كثير في كلامهم جداً ينبغي التفطن له .

وقوله في الطيّرة «وكفارة ذلك أن تقول» الخ . فالطيّرة تعم أنواعاً ، منها ما لا إثم فيه ، كما قال عبد الله : وما منا إلا ، ولكن الله يذهب بالتوكل . فإذا وقع في القلب شيء وكراهه ولم يعمل به بل خالفه وقال لم يضره ، فإن قال من الحسنات شيئاً فهو أبلغ وأتم في الكفارة ، فلو قدرنا أن تلك الطيرة من الشرك الخفي أو الظاهر ثم تاب وقال هذا الكلام على طريق التوبة فكذلك .

وأما الفخر بالأحساب ، فالأحساب : الذي يذكر (١) من مناقب الآباء السالفين التي نسمّيها بالمراجل . إذا تقرر هذا ففخر الإنسان بعمله منهـي عنه ، فكيف افتخاره بعمل غيره ؟ وأما الطعن في الأنساب ففسـر بالوجود في زماننا : يننسب إنسان إلى قبيلة ويقول بعض الناس : ليس منهم ، من غير بيته ، بل الظاهر أنه منهم .

وأما مكر الله فهو أنه إذا عصاه (٢) وأغضبه أنعم عليه بأشياء يظن أنها من رضاه عليه .

واما الفرق بين الروح والرحمة فلا أعرفه ، ولعله فرق لطيف ، لأن الروح فـسـر بالرحمة في مواضع .

(١) في طبعة الأسد : عن وكذا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة أبي بطين إذا أعطاه .

وأما قوله : « لا يؤمن أحدكم » إلخ ، ففسرَ بأن المراد : اعتقاد ذلك بالقلب ، والعمل بذلك الاعتقاد ، فإذا كان في القلب ضده وكرهه وصار الكلام والعمل بمقتضى الأمر المندوح فهو ذلك .

وأماكسوة العرس وتقييد الكسوة بالخلو مطلقاً ومقيداً فالذى يُفتى به أن هذه الأمور ترجع إلى عرف الناس ، وهو مذهب الشيخ وابن القيم ، وأظنه المنقول عن السلف ، وأما في (١) العدة فعليه الكسوة والنفقة .

والله أعلم .

---

(١) زائدة على المخطوطة .

## المقالة الثالثة عشرة

وستل - عفا الله عنه - عن كون الأذان أوله التكبير وختمه بالتكبير ؛ كذلك قول الله عز وجل ( شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة ) (١) إلى قوله سبحانه ( لا إله إلا هو العزيز الحكيم ) ما معنى التكرار ! هل هو تأكيد أم غير ذلك ! وعن الأيمان والإسلام هل هما نوع واحد (٢) أو نوعان ! وعن حديث القرص يقال إنه بثمانية عشر ضعفًا صحيح أم لا !

الجواب :

ذكروا أن التكبير مناسب في الأذان لأنه مشروع على الامكنته العالية ،  
كقوله : « كنا إذا هبطنا سبّحنا وإذا علونا كبرنا » .

وأما قوله : « شهد الله » إلى آخره فذكرها في تفسيرها أن الكلمة الأولى إعلام بأنه سبحانه شهد بهذا ، كذلك كل عالم يشهد به ، وليس هذا ثناء على نفسه مجردًا بل هو قيام بالقسط . وأما الكلمة الثانية فهي تعليم وإرشاد .

وأما الإسلام والإيمان هل هما نوع واحد ؟ فذكر العلماء أن الإسلام إذا ذُكر وحده دخل فيه الإيمان ، كقوله : ( فإن أَسْلَمُوا فَقَدْ اهْتَدُوا ) وكذلك الإيمان إذا أفرد ، كقوله في الجنة ( أَعْدَّت لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ) (٢) فيدخل فيه الإسلام ، وإذا ذُكر ذكرًا معاً كقوله

(١) سورة آل عمران آية : ١٨ .

(٢) في طبعة الأسد : أَمْ وَكَذَا في طبعة بابطين .

(٣) سورة الحديد آية : ٢١ .

( إن **الْمُسْلِمِينَ** و**الْمُسْلِمَاتَ** و**الْمُؤْمِنِينَ** و**الْمُؤْمِنَاتِ** ) (١) فالإسلام الأعمال الظاهرة ، والإيمان الأعمال الباطنة ، كما في الحديث « الإسلام علانية والإيمان في القلب ». قوله سبحانه في الحديث « أخرجوا من النار من في قلبه مثقال ذرة » إلى آخره يوافق ما ذكرناه ، فإن الإيمان أعلى من الإسلام ، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام ، ولا يخرجه من الإسلام إلا الكفر ، فيخرج الإنسان من الإيمان إلى الإسلام الذي ينفعه وإن كان ناقصاً كما في آية الحجرات وفيها ( وإن تُطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ لَا يَلْتَكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً ) (٢).

وحقيقة الأمر أن الإيمان يستلزم الإسلام قطعاً . وأما الإسلام فقد يستلزم و قد لا يستلزم .

وحيث أن القرض لا يصححه الحفاظ .

والله أعلم .

---

(١) سورة الأحزاب آية : ٣٥

(٢) سورة الحجرات آية : ١٤ .

## المسألة الرابعة عشرة

سئل رحمة الله عن سائل :

الأولى – قوله في باب حكم المرتد : أو استهراً بالله أو كتبه أو رسle كفر ، فما (١) وصف هذا الاستهزاء المكفر ؟ .

الثانية – قول الشيخ : أو كان مبغضاً لما جاء به الرسول اتفاقاً ، فما معنى هذا ؟ وقوله : أو جعل بينه وبين الله وسائل يدعوه ويتوكّل عليهم ، ما وصف هذه الوسائل والتوكّل والدعاء والسؤال ؟ .

الثالثة – قوله : أو أني بقول أو فعل صريح في الاستهزاء بالدين كفر ، فما وصف هذا الدين (٢) والقول المكفر ؟ .

الرابعة – قوله : أو نطق بكلمة كفر ولم يعلم معناها فلا يكفر بذلك ، هل المعنى : نطق بها ولم يعرف شرْحَها أو نطق بها ولم يعلم أنها تکفره ؟ .

الخامسة – قوله : ومن أطلق الشارع كفره كدعواه إلى غير الله ، إلى آخره ، فللعلماء فيه أقوال إليها أقرب إلى الصواب ؟ .

السادسة – الذبح للجن ، قال الشيخ : وأما ما يذبحه الآدمي خوفاً من

(١) في أبي بطين وما وصف .

(٢) كما في المخطوطة : ١٤٠ والمطبوعة ١ : ٢٠٣ والمصورة ١ : ٢٦٠ ولعل صوابها « الفعل والقول المكفر ! » « عبارة ناصر الدين الأسد »

الجن فمنهـى عنهـ . وـنـخـن لـم فـهـم مـن النـهـي إـلـا هـذـا (١) فـإـذـا قـلـنـا : يـكـفـر مـن ذـبـح لـجـن فـمـا دـلـلـنـا عـلـى الـمـخـالـف ؟ .

السابعة — قوله : إذا دعاه إمام أو نائبه ، وقولهم : ولا يكفر ولا يقاتل  
قبل الدعاية ، هل المتغلبُ على بلده حُكْمُهُ حُكْمُ الإمام في الدعاية  
وإقامة الحدود أم لا ؟ يلزمـه ذلك شرعاً أم لا ؟ فإذا تركـه وهو يقدر عليه  
فما حكمـه ؟ .

الثانية — المسائل الفروعية من الطهارات والصلوة والزكاة والمحج والمعاملات والأنكحة والدعوى وغيرها ، نحن (٢) عندنا أنَّ تعلمها وتعليمها بعد معرفة الله وتوحيده وإفراد العبادة له : أنه هو الفقه المتفق على فضله ، وهو العلم النافع ، وهو الأفضل بعد الجهاد ، وهل الفتوى من كتب الترجيح المسماة عند أهل العلم ، أفردوا فيها الراجح عندهم وأوردوا القول المقابل المقوى عندهم في بعض المسائل ؟ أم الفتوى من المطولات ؟ فربما أطلقوا الأقوال فلم ندر ما نفِي به أو نعمل به من الأقوال إلا من كتب المؤخرين وكتب أهل الترجيح ، ونحن فرضنا (٣) التقليد بما نفِي به منه ؟

الثالثة — بعض الناس يحتاج علينا أن المرتد لا يُقتل إلا بعد الاستتابة وقبلها ثبوت الردة ، فما الجواب ؟ —

العاشرة - قوله في الاستسقاء : لا بأس بالتوسل بالشيوخ والعلماء المتقيين ، وقوله : يجوز أن يستشفع إلى الله برجل صالح ، وقيل :

(١) في طبعة الأسد وطبعه بابطين : ونحن لم نفهم إلا هذا من النهي .

(٢) في طبعة الأسد : وكذا في طبعة أبا بطين بدون كلمة «نحن» .

(٣) «فرضنا» كذا في المخطوطة والمطبوعة والمصورة ، ولعل صوابها «رَفَضْنَا» عبارة أبا بطون .

يستحب ، قال أَحْمَد : إِنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ ؛  
وقال أَحْمَد وَغَيْرُهُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ  
مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» الْاسْتِعَاذَةُ لَا تَكُونُ بِمَخْلوقٍ ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامُ ؟  
وَمَا الْعَمَلُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا أَمْ عَلَيْهِ فَمَا الْمَعْنَى ؟ وَقَوْلُهُمْ فِي الشَّرْحِ : قَالَ إِبْرَاهِيمَ  
الْخَرْبِيُّ : الدُّعَاءُ عِنْدَ قَبْرٍ مَعْرُوفٍ التَّرِيَاقُ الْمَجْرَبُ<sup>(۱)</sup> ، فَمَا مَعْنَى هَذَا  
الْكَلَامُ ؟ قَالَ فِي الْفَرْوَعِ : قَالَ شِيخُنَا : قَصْدُهُ الدُّعَاءُ عِنْدَهُ رَجَاءُ الْإِجَابَةِ  
بِدُعَةٍ لَا قَرْبَةً بِالْتَّفَاقِ الْأَنْتَمَةِ ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْكَلَامُ ؟

الحادية عشرة - قال في «الاقناع» في آخر الجنائز : ولا يأس بلمسه  
- أي القبر - باليد ، وأما التمسح به والصلوة عنده وقصده لأجل الدعاء  
عنه معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره أو النذر له ونحو ذلك  
- قال الشيخ - فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو مما أحدث من  
البدع القيحة التي هي من شعيب الشرك ، فهل هذا شرك أصغر أم  
أكبر ؛ مع قوله هناك في باب النذر : قال الشيخ : النذر للقبور وأهل القبور  
كالنذر لإبراهيم عليه السلام أو الشيخ فلان نذر معصية لا يجوز الوفاء به ،  
مع قوله في الجنائز قبله في الشرح : يكره البناء على القبور ، إلى أن قال  
ابن القيم : يجب هدم القباب ، إلى أن قال : ويكره الميت عنده وتجسيمه  
وتزويقه إلى آخره ، إلى أن قال : فالظاهر من هذه الكراهة أو التحريم .  
فهل يترب على هذا غير الكراهة أو التحريم ؟

(۱) في طبعة أبي بعين : الترائق المجيد .

أفدىك جزاك الله خيراً .

فأجاب رحمة الله تعالى بقوله : بعد السلام فسُرْتَ ما ذكرت — أهملك الله التوفيق — ولا تعذر من السؤال فإن هذا هو الواجب عليك وعلى غيرك ، كما قالوا : مفتاح العلم السؤال . ولكن اعلم أن المسائل والعلوم المهجورة (لا) (١) يفهمها الإنسان إلا بعد المراجعة والمذاكرة ولو كانت واضحة . وهذه المسائل من العلوم المهجورة كما ذكرت فعل الطلبة في باب حكم المرتد ، مع أن معرفة الله ومعرفة حقه أجل العلوم وأشرفها ، فلا تستصح من المراجعة وكثرة السؤال ما بقي في نفسك (٢) شيء من الإشكال . وقولك : إن أهل العلم لم يشرحوها ، فكثير من الكتب لم يوجد عندكم وإنما جميع ما ذكرت قد شرحوه .

فاما المسألة الأولى : فالعلماء استدلوا (٣) عليها بقوله تعالى في حق بعض المسلمين المهاجرين في غزوة تبوك ( ولئن سألهُمْ لِيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخْوَضُ وَنَلْعَبُ ) (٤) ، فذكر السلف والخلف أن معناها عام إلى يوم القيمة فيمن استهزأ بالله والقرآن أو الرسول . وصفة كلامهم أنهم قالوا : ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء أرغم بطنوا ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء . يعنون بذلك رسول الله والعلماء من أصحابه ، فلما نقل الكلام عوف بن مالك أتى القائل يعتذر أنه قاله على وجه اللعب كما يفعل المسافرون (٥)

(١) في المخطوطة ما يفهمها .

(٢) في طبعة الأسد : ما بقي عليك شيء من الإشكال وكذا في طبعة أبي بطين .

(٣) في طبعة الأسد وأبا باطين : فالمسألة الأولى قد استدل العلماء عليها بقوله تعالى ...

(٤) سورة التوبه آية : ٦٥ .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب : « المسارون » من السمر « عبارة الأسد » .

فنزل الوحي أن هذا كفر بعد الإيمان ولو كان على وجه المزح . والذى يعتذر يظن أن الكفر إذا قاله جاداً لا (١) لاعباً . إذا فهمت أن هذا هو الاستهزاء فكثير من الناس يتكلم في الله عز وجل بالكلام الفاحش عنده قوع المصائب على وجه الجد ، وأنه لا يستحق هذا ، وأنه ليس بأكبر الناس ذنباً . وكذلك من يدعى العلم والفقه – إذا استدللنا عليه بآيات الله – أظهر الاستهزاء ؛ وهذه المسألة لعلك لا تحررها تحريراً تاماً إلا من الرأس إذا أوقفناك على نصوص أهل العلم ذكروا أشياء لعل كثيراً من الناس لا ينكروا لو سمعها .

الثانية – قوله : أو كان مبغضًا لما جاء به الرسول ولم يشرك بالله ، لكن أبغض السؤال عنه ودعوة الناس إليه ، كما هو حال من يدعى العلم ويقرّ أنه دين الله ورسوله ويبغضونه أكثر من بغض دين اليهود والنصارى ، بل يعادون من التفت إليه ، ويُحلّتون دمه وماله ، ويرمونه عند الحكام . وكذلك الرسول أنتي بالإذنار عن الشرك ، بل هو أول ما أذنر عنه وأعظم ما أذنر عنه ، ويقررون أنه أنتي بهذا ، ويقولون : خلق الله ما يطيهون (٢) ، وينصرن بالقلب واللسان واليد . والتکفير بالاتفاق فيمن أبغض النهي عنه وأبغض الأمر بمعاداة أهله ولو لم يتكلم ولم ينصر فكيف إذا فعل ما فعل وكذلك من جعل بينه وبين الله وسلطنه : يدعوه ويسأله ويتوكّل عليهم إجماعاً ، وذكروا أن هذا بعينه هو الذي يفعله أهل زمانهم عند القبور فكيف يزماننا ؟ بعينه لك قول الشارح لما ذكر هذا وذكر بعده أنواعاً من

(١) في طبعة أبابطين : أو لاعباً ...

(٢) في طبعة الأسد وأبابطين : ما يطيهون .

الكفر المخرج عن المِلَّة قال : وقد (١) عمت البلوى بهذه الفِرَق ، وأفسدوا  
 كثيراً من عقائد أهل التوحيد ؟ نسأل الله العفو والعافية . انتهى كلامه في  
 شرح « الإقناع ». فإذا كان هذا في زمانه لم يذكره عن عشرة أو مائة بل  
 عمت به البلوى في مصر والشام في زمن الشارح فأظنك تقطع أن أهل القصيم  
 ليسوا بخيار من أهل مصر والشام في زمن الشارح . فتنهض هذه المعانى  
 وتدبرها جيداً . واعلم أن هذه المسألة أمُّ المسائل وهـا ما بعدها ، فمن  
 عرفها معرفة تامة تبيـن له الأمر ؛ خصوصاً إذا عـرف ما فعل المويس وأمثاله  
 مع قبة الكواز وأهلها ، وما فعله هو وابن إسماعيل وابن ربيعة وعلماء نجد  
 في مكة سنة الحبس مع أهل قبة (٢) أبي طالب ، وإفتابهم بقتل من انكر  
 ذلك ، وأن قـتـلـهـمـ وـأـخـذـأـمـوـاهـمـ قـرـبـةـ إلى الله ، وأن الحرم الذي يحرم  
 اليهودي والنصراني لا يحرمهم . ثم تفكـرـ في الأحبـاءـ الـذـينـ صـالـواـ مـعـهـمـ ،  
 هل تابوا من فعلـهـمـ ذـكـرـهـمـ وأـسـلـمـواـ ، وـعـرـفـواـ (٣)ـ أـنـ عـشـرـ مـعـشارـ ماـ فـعـلـواـ رـدـةـ  
 عن الإسلام بإجماع المذاهب كلها ؟ أم هـمـ الـيـومـ عـلـىـ ماـ كـانـواـ عـلـيـهـ بالـأـمـسـ ؟  
 والمويس وابن إسماعيل وأخـرـابـهـماـ إـلـىـ الـيـومـ عـلـمـاءـ يـعـظـمـونـ وـيـرـحـمـ  
 عـلـيـهـمـ ، وـمـنـ دـعـاـ النـاسـ إـلـىـ التـوـحـيدـ وـتـرـكـ الشـرـكـ هـمـ الـخـوارـجـ الـذـينـ  
 خـرـجـواـ مـنـ الدـيـنـ الـيـوـمـ ؟ فـاـللـهـ اللـهـ ! اـسـتـعـنـ بـالـلـهـ فـيـ فـهـمـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ ،  
 وـاحـرـضـ عـلـىـ ذـكـرـ لـعـكـ أـنـ تـخـلـصـ مـنـ هـذـهـ الشـبـكـةـ . فـلـوـ (٤)ـ يـسـافـرـ المـسـلـمـ

(١) في طبـيـيـ الأـسـدـ وـأـبـاطـيـنـ : لـقـدـ .

(٢) في طبـمـةـ أـبـاـ بـطـيـنـ : فـيـ بـنـيـ أـبـيـ طـالـبـ .

(٣) في طبـمـةـ الأـسـدـ وـأـبـاطـيـنـ وـعـلـمـواـ .

(٤) في طبـيـيـ بـاطـيـنـ وـأـسـدـ : فـلـوـ سـافـرـ .

إلى أقصى المشرق أو المغرب في تحرير هذه المسألة لم يكن (١) كثيراً.

والفكرة فيها في أمرتين : أحدهما في صورة المسألة وما قاله الله ورسوله  
وما (٢) قال العلماء .

والفكرة الثانية : إذا عرفت التوحيد الذي دعت إليه الرسل ، أو لهم  
نوح عليه السلام وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم ، وأقرَّ به من أقرَّ ، كيف  
 فعلوا : هل أحبوه ودخلوا فيه (٣) ؟ أم عادوه وصدُّوا الناس عنه ؟ وكذلك  
 لما عرفوا (٤) ما جاء به الرسول من إنكار الشرك والوسائط ، وعرفوا قول  
 العلماء إنه الذي عمّت به البلوى في زمانهم ، هل فرحوا بالسلامة منه ،  
 ونهوا الناس عنه ؟ أم زينوه للناس ، وزعموا أن أهله السواد الأعظم ،  
 وثبتوه بما قيلوا عليه من الأقوال والأعمال ، وجاهلوا في ثبته كجهاد  
 الصحابة في زواله ؟ فالله ! بادر ثم بادر ، فقد قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم : « بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً (٥) كما بدأ ».  
 فأنت تعرف بهذه يوم قيل (٦) للنبي صلى الله عليه وسلم : من مسلك على  
 هذا ؟ قال : حر وعبد - ومعه يومئذ أبو بكر وبلال . وقد قال الفضل  
 ابن عياض في زمانه - وهو قبل الإمام أحمد : لا (٧) ترك طريق

(١) في طبعة أبي بطين : لم يكت .

(٢) في طبعة أبي بطين : بدون « ما » .

(٣) في طبعة أبي بطين : وكيف حبوا ودخلوا .

(٤) في طبعة أبي بطين : لما عرفت .

(٥) ساقطة من المخطوط .

(٦) في المخطوطة يوم يقال .

(٧) في طبعة أبي بطين : أترك !

الحق لقلة السالكين ، ولا يغرك الباطل لكثرة الحالين . ومع هذا وأمثاله وأمثاله من البيان وأضعاف أضعافه ( مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُنْضِلُّ فَلَنْ تَجِدَ لِهِ لَوْلَيَاً وَمُرْشَداً )<sup>(١)</sup> وما<sup>(٢)</sup> أشكل عليك من هذا فراجع فيه ، فإن كلام العلماء في أنه الشرك الأكبر ، وأنه اشتهر عند كثير من زمانهم أكثر من أن يحصر<sup>(٣)</sup> .

وأما الثالثة – فالقول الصريح في الاستهزاء بالدين مثل ما قدمت لك .  
وأما الفعل فمثل مد الشفة وإخراج اللسان أو رمز<sup>(٤)</sup> العين ، مما يفعله كثير من الناس عند ما يؤمر بالصلوة والزكاة ، فكيف بالتوحيد .

الرابعة – إذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها صريحًا واضحًا أنه يكون نطق بما لا يعرف معناه . وأما كونه أنه لا يعرف أنها تكفره<sup>(٥)</sup> فيكتفي فيه قوله : ( لَا تَعْنَتْرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ )<sup>(٦)</sup> فهم يعتقدون للنبي صلى الله عليه وسلم ظانين أنها لا تكفرهم ، والعجب من يحملها على هذا وهو يسمع قوله تعالى : ( وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسِنُونَ صُنْعًا )<sup>(٧)</sup> ( إِنَّهُمْ أَنْتَخَدُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسِبُونَ

(١) سورة الكهف آية : ١٧ .

(٢) في المخطوطة : أو ما أشكل .

(٣) هكذا في المخطوطة ولعل صواب العبارة أو انه اشتهر عند كثير من أهل زمانهم أكثر من أن يحصر» .

وفي طبعة أبا بطين : وأنه اشتهر عند كثير من أن يحصر .

(٤) في طبعة أبا بطين : أو أدرأ من العين .

(٥) في طبعة أبا بطين : وأما كونه أنه لا يعرف أنها لا تكفره ...

(٦) سورة التوبه آية : ٦٦ .

(٧) سورة الكهف آية : ١٠٤ .

أَنَّهُمْ مُهَنَّدُونَ<sup>(١)</sup> (وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهَنَّدُونَ<sup>(٢)</sup>) أَيُظْنَ أَنْ هُؤُلَاءِ لَيُسَاوِي كُفَّاراً؟ وَلَكِنْ لَا تَسْتَكِرْ الْجَهْلُ الْوَاضِعُ لَهُذِهِ الْمَسَائِلُ لِأَجْلِ غَرْبَتِهَا . وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُكَشِّفُ لَكَ إِلَى إِشْكَالِ مَا قَدَّمْتُ لَكَ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ أَنْ هَذَا كَثُرَ فِي زَمَانِهِمْ<sup>(٣)</sup> ، وَأَيْضًا عُلَمَاءُ بِلَادِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ عُلَمَاءِ بِلَادِنَّكُمْ .

الخَامِسَةُ — أَنْ مِنْ أَطْلَقَ الشَّارِعَ كُفَّرَهُ<sup>(٤)</sup> بِالذُّنُوبِ ، فَالراجِحُ فِيهَا قُولَانُ : أَحَدُهُمَا مَا عَلَيْهِ الْجَمِيعُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَلَكَةِ . وَالثَّانِي الْوَقْفُ كَمَا قَالَ الْإِمامُ أَحْمَدُ : أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ ؟ يَعْنِي لَا يَقُولُ يَخْرُجُ وَلَا مَا يَخْرُجُ<sup>(٥)</sup> . وَمَا سُوِّيَ هَذِينِ القَوْلَيْنِ غَيْرُ صَحِيحٍ .

السَّادِسَةُ — قَوْلُهُ : الْذِبْعُ لِلْجِنِّ مُنْهَى عَنْهُ ، فَاعْرُفْ قَاعِدَةَ أَهْمَلِهَا أَهْلُ زَمَانِكُمْ ، وَهِيَ : أَنَّ لِفَظَ « التَّحْرِيمَ » وَ« الْكُرَاهَةَ » وَقَوْلُهُ : « لَا يَنْبَغِي » — الْأَفْاظُ عَامَةٌ تَسْتَعْمِلُ فِي الْمُكَفَّرَاتِ ، وَالْمَحْرَمَاتِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكُفُرِ ، وَفِي كُرَاهَةِ التَّنْزِيَةِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْحِرَامِ . مِثْلُ اسْتَعْمَالِهَا فِي الْمُكَفَّرَاتِ : قَوْلُهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا<sup>(٦)</sup> (الَّذِي لَا يَنْبَغِي عِبَادَةُ إِلَّا لَهُ) ، وَقَوْلُهُ : ( وَمَا يَنْبَغِي لِرَحْمَنَ أَنْ يَسْتَخِذَ وَلَدًا)<sup>(٧)</sup> وَلِفَظِ التَّحْرِيمِ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( قُلْ تَعَالَوْا أَتُلُّ مَا حَرَمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)<sup>(٨)</sup> . وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ

(١) سورة الأعراف آية : ٣٠ . (٢) سورة الزمر آية : ٣٧ .

(٣) في طبعة أبا بطين : أن هذا أكثر من زمانهم .

(٤) في طبعة أبا بطين : كفر بدون « ها » .

(٥) في طبعة أبا بطين : ولا ما يخرج ولما شئ خرج ....

(٦) إلا ساقطة من المخطوطة .

(٧) سورة مرثيم آية : ٩٢ .

(٨) سورة الأنعام آية : ١٥١ .

لا ينحصر في قوله : « يحرم كذا » لما صرحا في مواضع أخرى أنه سهر ، وقولهم « يكره » كقوله تعالى : « وَقَضَى رَبُّكَ أَن لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَاهُ »<sup>(١)</sup> إلى قوله : ( كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ) وأما كلام الإمام أحمد في قوله : « أَكْرَهَ كَذَا » فهو عند أصحابه على التحريم .

إذا فهمت هذا فهم صرحا أن الذبح للجن درجة تخرج ، وقالوا : الذبيحة حرام ولو سُمِّيَ عليها ؛ قالوا لأنها يجتمع فيها مانعان ، الأول : أنها مما أهل به لغير الله ، والثاني : أنها ذبيحة مرتد والمرتد لا محل ذبيحته وإن ذبحها للأكل وسمى عليها . وما أشكل عليك في هذا فراجعني وأذكر لك لفظهم بعينه .

السابعة — إذا دعاه إمام أو نائبه فالآئمة مجتمعون من <sup>(٢)</sup> كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء ، ولو لا هذا ما استقامت الدنيا ، لأن الناس من زمن طوبل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد ، ولا يعرف أن أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم . وقولك : هل يجب عليك ، فنعم يجب على كل من قدر عليه وإن لم يفعل أثيم . ولكن أعداء الله يجعلون هذه الشبهة حجة في رد ما لا يقدرون على جحده ، كما أني لما أمرت برجم الزانية قالوا : لابد من إذن الإمام ، فإن صح كلامهم لم يصح ولا يفهم القضاء ولا الإمامة ولا غيرها .

(١) سورة الأسرى آية : ٢٣ .

(٢) في طبعة الأسد : « في » وكذا في طبعة بابطين .

الثامنة — مسائل : الحلال ، والحرام ، والبيوع ، والأنكحة وغيرها من أهم أمور الدين وأفضل الأعمال ، ولكن تفصيل ما ذكرت من الراجح يحتاج إلى تفصيل (١) لا تحتمله الأوراق ، ولعله بالذاتية إذا التقينا إن شاء الله .

النinthة : لا يُقتل (٢) المرتد إلا بعد الاستتابة فهذا صحيح ، ولم نفعل (٣) ذلك مع أحد قاتلناه إلا بعد اللتبّا والتّي من الاستتابة (٤) .

العاشرة — قولهم في الاستسقاء : لا بأس بالتوسل بالصالحين : وقول أَحْمَدَ : يتوسل بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصّة ، مع قولهم إنَّه لا يستغاث بِمخلوق ، فالفرق ظاهر جدًا ، وليس الكلام مَا نحن فيه ، فكون بعضٍ يرخص بالتوسل بالصالحين وبعضهم يخصله بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأكثر العلماء ينهي عن ذلك ويكرهه ، فهذه المسألة من مسائل الفقه (٥) ، ولو كان الصواب عندنا قول الجمهور إنه مكروه فلا ننكر على من فعله ، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد ، لكن إنكارنا على من دعا لمخلوق أعظم مما يدعوه الله تعالى ، ويقصد القبر يتضرع عند ضريح الشيخ عبد القادر أو غيره يطلب فيه تفريج الكربارات ، وإغاثة اللهوفات ، وإعطاء الرغبات فأين هذا من يدعوا الله مخلصاً له الدين لا يدعو مع الله أحداً ، ولكن يقول في دعائه : أسلك بنبيك ، أو بالمرسلين ، أو بعادك الصالحين ، أو يقصد

(١) في طبعة الأسد تطويل وكذا في طبعة أبا بطين .

(٢) في طبعة أبا بطين : لا يقبل .

(٣) في طبعة أبا بطين : ولم أقل .

(٤) في طبعة أبا بطين : إلا بالاستتابة والتي من الاستتابة .

(٥) في طبعة أبا بطين : الفقر .

قبر معروف أو غيره يدعو عنده ، لكن لا يدعو (إلا) (١) الله مخلصاً له الدين ، فلأين هذا مما نحن فيه ؟

المسألة الحادية عشرة – في لمس القبر أو قصده للدعاء عنده ، فليس هذا من دين المسلمين ، فهذا هو الصواب بلا ريب . وكون الشارح ذكر كلام الحربي أن قبر معروف التریاق المجرَّب ، فهذا لا ينكر لأن العلماء يذكرون في المسألة التولین أو أكثر ، ويرجحون الراجح أو يتوقف بعضهم ، ولكن كلام الشيخ بضد كلام الحربي مخالف له . منكر له ، ولكن ليكن منك على بال ما أخر جاه (٢) في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له : إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحّدوا الله ، فإنهم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات » فتدبر هذا ، وأرجِعْه سمعك ، وأحضر قلبك ، إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم ما أمره أن لا يدعوهم إلى الصلوات الخمس إلا إن استجابوا للتوحيد ، فكيف بن لا يهمه في دينه إلا بعض مسائل الاجتهداد مع ما يراه من سب الناس للتوحيد ، واستحلالهم دم من دان به وما له . ودعوتهم إلى الشرك الأكبر ، ودعوامهم أن أهله السواد الأعظم ، ثم مع هذا إذا أخذهم السيف كرهاً قالوا : ما خالفنا والناس يكذبون علينا وعرفنا الكذب ، وإلا جميع ما جرى منهم لم يقرُّوا به ولم يتوبوا منه ، والرسول صلى الله عليه وسلم هذه وصيته لمعاذ . فالله الله (٣) في تدبُّر هذا الحديث ، وتدبُّر ما عليه أعداء الله من العداوة للتوحيد .

(١) في طبعة بابطين : بدون « إلا » .

(٢) في طبعة أبي بطين : ما أصرخ .

(٣) في طبعة الأسد وأبابطين : فاتق الله .

وأما المسائل التي ذكر في الجنائز : من لمس القبر ، والصلاحة عنده ، وقصده لأجل الدعاء ، أو كذا وكذا ، فهذا أنواع . أما بناء القباب عليها فيجب هدمها ، ولا علمت أنه يصل إلى الشرك الأكبر ؛ وكذلك الصلاة عنده وقصده لأجل الدعاء فكذلك لا أعلمه يصل إلى ذلك ، ولكن هذه الأمور من أسباب حدوث الشرك ، فيشتت نكير العلماء لذلك ، كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ». وذكر العلماء أنه يجب التغليظ في هذه الأمور لأن الله يفتح باب الشرك ؛ كما أنه أول ما حديث في الأرض بسبب واد سواع ويعوق ونسن ، لما عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم يتذكرون بها الآخرة ، ثم بعد ذلك يقرون عبادوا ، فكذلك في هذه الأمة كما قال صلى الله عليه وسلم : « انتبهن سن من كان قبلكم حذوا القذأ بالقذأ حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » فأول ما حديث الصلاة عند القبور والبناء عليها من غير شرك ، ثم بعد ذلك يقرون وقع الشرك . وأول ما جرى من هذا أن بني أمية – لما بناوا مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم – وسعوه واشتروا بيوتاً حوله ، ولم يكتنهم إدخال بيت النبي صلى الله عليه وسلم الذي فيه قبره وقبر صاحبيه ، ولكن دخلوا البيت في المسجد لأجل توسيع المسجد ولم يقصدوا تعظيم الحجرة بذلك ، لكن قصدوا تعظيم المسجد ، ومع هذا أنكره علماء المدينة حتى قتل خبيب بن عبد الله بن الزبير بسبب إنكاره ذلك . فانظر إلى سد العلماء النرافع .

وأما النثر له ودعاؤه والخضوع له فهو من الشرك الأكبر ، فتأمل ما ذكره البغوي في تفسير سورة نوح في قوله تعالى : « ( و قالوا لا تذرُنَّ

الْهَتَّكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًا ) (١) الآية ، وما ذكر أيضاً في سورة النجم  
في قوله : ( أَفَرَأَيْتُمُ الْلَّاتَ وَالْعُزَّى ) (٢) أن الالات قبر رجل صالح .  
فتأمل الأصنام التي بعثت الرسل بتغييرها كيف تجد فيها قبور الصالحين ؟  
والحمد لله رب العالمين .

- 
- (١) سورة نوح آية : ٢٣ .  
(٢) سورة النجم آية : ١٩ .

## المسألة الخامسة عشرة

سئل رحمة الله عن الجد هل يكون بمثابة الأب في الميراث ! وما حجة من قال بذلك ! وعن قسم المال جزافاً ! وما معنى الاحتساب في نفقة الأهل ! وعن قول إبراهيم عليه السلام (رب أرفي كيف تحي الموتى) (١) وقوله في كلام البقر والذيب (أنت به أنا وأبو بكر) إلى آخره .

فأجاب رحمة الله :

أما كون الجد أبو فرجح بأمور ؛ الأول (٢) : العموم ، واستدل ابن عباس على ذلك بقوله : ( يا بني آدم ) .

الثاني : محض القياس ، كما قال ابن عباس : ألا ينتهي الله زيد : يجعل ابن الإبن اباً ، ولا يجعل أبو الأب أبياً .

الثالث : أنه مذهب أبي بكر الصديق وهو هـ (٣) .

الرابع : أن الذين ورثوا الإخوة معه اختلفوا في كيفية ذلك كما قال البخاري لما ذكر قول الصديق ، ويذكر عن علي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة .

الخامس : أن الذين ورثوهم لم يجزموا بل معهم شك ، وأقرُوا أنهم لم يجدوه في النص لا بعموم ولا غيره .

(١) سورة البقرة آية : ٢٦٠ .

(٢) في طبعة أبابطين : أحدهما بدل الأول ، والمعنى واحد .

(٣) في طبعة أبي بطين والأسد : بدو « وهو هو » .

السادس : وهو أَبْيَسْتُهَا كلها : أن هذا التوريث وكيفياته لو كان من الله لم يُتصور أن يهمله النبي صلى الله عليه وسلم بالكلية مع صعوبته<sup>(١)</sup> والاختلاف فيه<sup>(٢)</sup> . وأما حجة المخالف منهم فمcroftون أنه مغض رأى لا حجة فيه إلا قياساً فيما زعموا .

وأما قسمُ المال جزافاً فأرجو أنه لا بأس به ، كما في ثغرة التخل .  
وأما المساقاة على الزرع<sup>(٣)</sup> كما أردتم ، فلا أدرى وأنا أكرهه .  
وأما معنى الاحتساب في نفقة الأهل فمشكل على<sup>٤</sup> .

وأما قوله : (رَبِّ أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) فمن أعظم الأدلة على ثقاوت الإيمان ومراتبه ، حتى الأنبياء : فهذا طلب الطمأنينة مع كونه مؤمناً ، فإذا كان يحتاجاً إلى الأدلة التي توجب له الطمأنينة فكيف بغيره ؟ ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح : « نحن أحق بالشك من إبراهيم » .

وأما قوله في كلام البقرة والذيب «آمنت به أنا وأبو بكر وعمر» وليس في ذلك المكان ، فكان هذا من الإيمان بالغيب المخالف المشاهدة ، وذلك أن الناس يشاهدون البهائم لا تتكلم فلما أخبر صلى الله عليه وسلم أن هذا جرى فيما مضى تعجبوا من ذلك مع إيمانهم فقال : « آمنت به أنا وأبو بكر وعمر » فلما ذكرهما لهذا المقام العظيم الذي طلب إبراهيم في مثله العيان ليطمئن قلبه مع كونهما ليسا في المجلس محل ذلك ، على أن إيمانهما أعلى من

(١) في المخطوطة من صعوبته وفي طبعة أبي بطين بدون كلمة « بالكلية » .

(٢) في طبعة أبي بطين : فيه بالكلية .

(٣) في طبعة أبي بطين : بدون « على الزرع » .

إيمان غيرهما خصوصاً لما قرئ لهم بإيمانه صلى الله عليه وسلم. ومع هذا فأنمور الإيمان من الأمور الميّة لكن لعلكم تفهبون<sup>(١)</sup> منها شيئاً إذا قرأتم في كتاب الإيمان .

والله أعلم ، وصلى الله على محمد وآلله وسلم .

---

(١) في طبعة أبي بطين والأسد : « لعلكم تفهبون » .

## المسألة السادسة عشرة

سئل رحمة الله تعالى عن قوله تعالى : ( قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا ) (١) الآية . فأجاب رحمة الله :

اعلم رحمة الله أن الله سبحانه عالم بكل شيء ، يعلم ما يقع على خلقه وما يقعون فيه ، وما يرد عليه من الواردات إلى يوم القيمة . وأنزل هذا الكتاب المبارك الذي جعله تبليجاً لكل شيء ، وجعله هدى لأهل القرن الثاني عشر ومن بعدهم ، كما جعله لأهل القرن الأول ومن بعدهم . ومن أعظم البيان الذي فيه بيان الحجج الصحيحة ، والحواب عما يعارضها ، وبيان بطلان الحجج الفاسدة ونفيها . فلا إله إلا الله ماذا حرمه المعرضون عن كتاب الله من الهدى والعلم ! ولكن لا معطى لما منع الله ، وهذه التي سألت عنها فيها بيان (٢) بطلان شبهة يحتاج بها بعض أهل النفاق والريب في زماننا هذا في قضيتنا هذه .

وبيان ذلك : أن هذه في آخر قصة (٣) آدم وإبليس ، وفيها من العبر والفوائد العظيمة للذريهما ما يجعل عن الوصف ؛ فمن ذلك : أن الله أمر إبليس بالسجود لآدم ، ولو فعل لكان فيه طاعة لربه وشرف له ، ولكن سوَّلت له نفسه أن ذلك نقص في حقه إذا خضع لواحد دونه في السن ودونه

(١) سورة طه آية : ١٢٥ .

(٢) ساقطة من طبعة الأسد .

(٣) في طبعة أبابلين : قضية .

في الأصل على زعمه ، فلم يطبع الأمر ، واحتاجَّ على فضله بحجة وهي : أن الله خلقه من أصل خير من أصل آدم ، ولا ينبغي أن الشريف يخضع لمن دونه ، بل العكس . فعارض النص الصریح بفعل الله الذي هو الخلق ، فكان في هذا عبرة عظيمة لمن ردَّ شيئاً من أمر الله ورسوله واحتاج بما لا يجدي . فلما فعل لم يعذرها الله بهذا التأويل ، بل طرده ، ورفع آدم ، وأسكنه الجنة . فكان مع عدو الله من الحفظ والقطنة ودقة المعرفة ما يجلُّ عن الوصف ، فتحيَّل على آدم حتى ترك شيئاً من أمر الله ، وذلك بالأكل من الشجرة ، واحتاج لآدم بحجج . فلما أكل لم يعذرها الله بتلك الحجج ، بل أهبطه إلى الأرض ، وأجلاه من وطنه ، ثم قال : (اهبِطا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبعضٍ عَدُوٌ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِي هُدْيٍ) (١) يقول تعالى : لأجلِينَتُكُمْ عن وطنكم ، فإن بعد هذا الكلام وهو أن أرسل إليكم هدى من عندي لا أكيلُكم إلى رأيكم ولا رأي علمائكم ، بل أنزل عليكم العلم الواضح الذي يبيّن الحق من الباطل ، والصحيح من الفاسد ، والنافع من الضار (لثلا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ) (٢) .

ومعلوم أن الهدى هو هذا القرآن . فمن زعم على أن القرآن لا يقدر على الهدى منه إلا من بلغ رتبة الاجتهد فقد كذَّب الله بخبره أنه هدى ، فإنه على هذا القول الباطل لا يكون في حق الواحد من الآلاف المؤلفة (٣) وأما أكثر الناس فليس هدى في حقهم ، بل الهدى في حقهم أن كل فرقة تتبع ما وجدت

(١) سورة طه آية ١٢٣ .

(٢) سورة النساء آية : ١٦٥ .

(٣) في طبعة الأسد وأبا بطين : لا يكون هدى إلا في حق الواحد من الآلاف المؤلفة . . . .

عليه الآباء . فما أبطل هذا من قول ! وكيف يصحُّ لمن يدَّعِي الإسلام أن يظن بالله وكتابه هذا الظن ؟

ولما عرف سبحانه أن هذه الأمة سبجت نفسها على ما جرى على من قبلها من اختلافهم على أكثر من سبعين فرقة ، وأن الفرق كلها تركت هدى الله إلا فرقة واحدة ، وأن كل الفرق يقرُّون أن كتاب الله هو الحق لكن يعتذرون بالعجز ، وأنهم لو يتعلمون كتاب الله ويعملون به لم يفهموا الغموض(١) قال : (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدًى أَمْ فَلَا يَتَضَلَّلُ وَلَا يَشْقَى)(٢) وهذا تكذيب هؤلاء الذين ظنوا في القرآن ظن السوء . قال ابن عباس : تكفل الله من قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضلُّ في الدنيا ولا يشقى في الآخرة .

وبيان هذا أن هؤلاء الذين يزعمون أنهم لو تركوا طريقة الآباء ، واقتصرروا (٣) على الوحي » لم يهتدوا بسبب أنهم لا يفهمون ، كما قالوا : (قلوبنا غُلْفٌ) ، فردَّ الله عليهم بقوله : (بَلْ لَعَنْتُمُ اللَّهَ بِكُفُرِهِمْ)(٤) فضمن ملء اتبع القرآن أنه لا يضلُّ كما ضلَّ من اتبع الرأي ؛ فتجدهم في المسألة الواحدة يحكون سبعة أقوال أو ستة ليس منها قول صحيح ، والذي ذكره الله في كتابه في تلك المسألة بعينها لا يعرفونه .

والحاصل أنهم يقولون : لا نترك القرآن إلا خوفاً من الخطأ ، ولم نقبل على ما نحن فيه إلا للعصمة فعكس الله كلامهم ، ويبيّن أن العصمة في اتباع القرآن إلى يوم القيمة .

(١) في طبعة أبي بطين : الفوض .

(٢) سورة طه آية : ١٢٣ .

(٣) في المخطوطة : ويقتصر .

(٤) سورة البقرة آية : ٨٨ .

وأما قوله : ( ولا يشقى ) فهم يزعمون أن الله يرضى بفعلهم ويشىء عليهم في الآخرة ، ولو تركوه واتبعوا القرآن لغلطوا وعوقبوا . فذكر (١) الله أن من اتبع القرآن أمنَ من المحدود الذي هو الخطا عن الطريق ، وهو الصلال ، وأمن من عاقبته وهو الشقاء في الآخرة . ثم ذكر الفريق الآخر الذي أعرض (٢) عن القرآن فقال : ( وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً ) . (٣) وذِكْرُ الله هو القرآن الذي بين الله خلقه فيه ما يحب ويكره ، قال الله تعالى : « وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيَضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ » (٤) الآيتين . فذكر الله من أعرض عن القرآن وأراد الفقه من غيره عقوبتين ؛ إحداهما : المعيشة الضنك ، وفسرها السلف بنوعين ، أحدهما : ضنك الدنيا ، وهو أنه – إن كان غنياً – سلط عليه خوف الفقر وتعب القلب والبدن في جميع الدنيا حتى يأتيه الموت ، ولم يتنهَ بعيش .

الثاني : الضنك في البرزخ وهو عذاب القبر (٥) . وفسر الصنك في الدنيا أيضاً بالجهل ، فإن الشك والخبرة لهما من القلق وضيق الصدر ما هما ، فصار في هذا مصدق قوله في الحديث عن القرآن : « من ابتغى الهدى من غيره أضلله الله » . فبان لك أن الله عاقبهم بضد قصدهم ، فإليهم قد صدوا معرفة الفقه فجاز لهم بأن أضلهم وكذا عليهم معيشتهم بعذاب قلوبهم خوف الفقر

(١) في طبعة أبي بطين : فقد ذكر الله .

(٢) في المخطوطة : أعرضوا .

(٣) سورة طه آية : ١٢٤ .

(٤) سورة الزخرف : ٣٦ .

(٥) في طبعة أبي بطين : وهو عذاب البرزخ .

وقلة خنى أنفسهم ، وعذاب أبدانهم بأن سلطط عليهم الظلم والفقير ، وأخرى  
 بينهم العداوة والبغضاء . فإن أعظم الناس تعادياً هؤلاء الذين ينتسبون إلى  
 المعرفة ، ثم قال تعالى : ( وَتَحْشِرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ) والعمى  
 نوعان : عمى القلب ، وعمى البصر <sup>(١)</sup> . فهذا المعرض عن القرآن - لما  
 عَمِيَتْ بصيرته في الدنيا عن القرآن - جازاه الله أن حشره يوم القيمة  
 أعمى . قال بعض السلف : أعمى عن الحجة لا يقدر على المجادلة بالباطل  
 كما كان يصنع في الدنيا (قالَ رَبُّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ  
 بَصِيرًا) . فذكر الله أنه يقال له : هذا بسبب إعراضك عن القرآن في  
 الدنيا وطلبك العلم من غيره . قال ابن كثير في الآية (وَمَنْ أَعْرَضَ عنْ  
 ذِكْرِي) أي : خالف أمري وما أنزلته على رسولي . أعرض عنه وتناساه  
 وأخذ من غيره هدأه (إِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً) أي : في الدنيا فلا طمأنينة  
 له ولا انتراح ولا تنعم . وظاهره أن قوماً أعرضوا عن الحق وكانوا في  
 سعة من الدنيا فكانت معيشتهم ضنكًا ؛ وذلك أنهم كانوا يرون أن الله ليس  
 مخالفًا لهم معاشهم من سوء ظنهم بالله . ثم ذكر كلاماً طويلاً ، وذكر  
 ما ذكرته من أنواع الضنك .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) في طبعة أبي بطين وعمى البصيرة .

## المسألة السابعة عشرة

سئل رحمة الله عن رجل خاشر خشراه (١) وطلبوه ضمان أخيه ، وقال له أخوه : لا أضمن عليك إلا أن ترهني رهانة . وأرهنه نصف نخلة في هذا الدين الذي ضمن ، والنصف الآخر مرهون عند غيره ، وعليه دين غير هذا كثير ؛ وذكر لنا عنك أن الرهن لا يصح ، وأن ديانته مشتركون فيما عنده . وهذه كثيرة الواقع غالب من يدينته (٢) الديانون فقير ، فإن لم يصح له رهن ولا وفاء إلا من الجميع ، ولم يمحجر عليه - فاذكر لنا صورة المسألة . وأنا طالعتها ولا رأيت الاختلاف إلا في التبرعات المالية : كالعتق والصدقة . وذكروا أن منذهب الإمام أحمد وغيره نفوذ تصرفه ولو استقرق ماله ، وخالف الشيخ ابن تيمية في ذلك ، وقال : لا ينفذ لأن عليه واجباً . وأما غير التبرعات فلا وجدها شيئاً . فأنت اذكر لنا عن مأخذ المسألة . والذي ظهر لنساني هنا أن هذه المسألة إن قيل بها ما احتياج لمحجر المحاكم أو من يستفرق الدين ماله لم ينفذ تصرفه ، ويلزم على هذا لوازمه كبيرة . فأنت اذكر لنا شيئاً نعتمد عليه ، فإن الخطيب كبير . أفتتأ ماجوراً .

فأجباب رحمة الله .

صورة المسألة أولاً : أن الراجح الذي عليه كثير من العلماء أو أكثرهم أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض ، وقبض كل شيء هو المتعارف وقبض الدار والعقار هو تسلم المرتهن له ورفع يد الراهن عنه . هذا هو القبض بالإجماع ، ومن زعم أن قوله «مقبوض» يصرره مقوضاً خارق (٣) الإجماع مع كونه زوراً مخالفًا للحسن . إذا ثبت هذا فنحن ما أفيينا بلزم هذا الرهن

(١) في الأصل وطبعة أبي بطين «خاشر خشداه» بالدار المهملة ، وانظر ما سبق ص : ٤٨١ ٤٨١ والماش وصوتها هناك «الخشير» بالراء . وقد أخبرني ثقة من علماء نجد أن «خاشر» معناها في لغتهم «شارك» و«الخشير» «الشريك» وجمعها «خشراه» «عبارة الأسد» .

(٢) هكذا في المخطوطة وصحة العبارة . من يدينته الديانون .

(٣) في طبعة أبي بطين : خارج .

إلا لضرورة وحاجة ، فإذا أراد صاحبها أن يأكل أموال الناس ويختون في  
أمانته لمسألة مختلف فيها فالرجوع إلى الفتوى بقول الجمهور في هذه المسألة .  
فإن رجعنا (١) إلى كتاب الله وسنة رسوله في إيجاب العدل وتحريم الخيانة فهذا  
هو الأقرب قطعاً ، وإن رجعنا (٢) إلى كلام غالب العلماء (٣) فهم لا يلزمون  
ذلك إلا برفع يد الراهن وكونه في يد المرتهن .

وأما قولك : لم أجده (٤) الخلاف إلا في الصدقة والهبة ؟ فهذا هو العجب .  
أترأهم يبطلون العتق الذي هو من أحب الأشياء إلى الله ، ويسري في ملك  
الغير (٥) ، ويردون الصدقة بعد ما يأخذها الفقير لأجل العدل ووفاء الدين ،  
ويمنعونه في الرهن ولو كان صحيحاً ؟

وأما قولك : إن صحة هذا لم يتحقق إلى الحجر ، فيقال : إن الحجر يمنع  
تصرفه مطلقاً ولو كان فيه إصلاح لنفسه أو للفرماء . وأما هذه المسألة  
فتصرفه صحيح كله إلا ما عصى الله فيه ورسوله وخان أمانته وظلم الناس ،  
فهذا هو المطابق للعقل والتقليل ، ولكن هذا أوحشته الغرابة كما استُوْحِشَ  
من إنكار الشرك .

والله أعلم .

(١) في طبعة الأسد : فإن رجعت وكذا في طبعة أبي بطين .

(٢) في طبعة الأسد : رجعت وكذا في طبعة أبي بطين « . »

(٣) في طبعة الأسد وأبا بطين : وإن رجعت إلى غالب كلام العلماء . والمعنى واحد .

(٤) في طبعة أبي بطين : لم يُخْرِجَ الخلاف .

(٥) في طبعة أبي بطين : وسيرى في تلك الفقرة .

## المسألة الثامنة عشرة

سئل رحمة الله عن هذه المسألة وهي : قلب الدين في ذمة المدين بشر أو غيره .

فأجاب بقوله :

من محمد بن عبد الوهاب إلى محمد بن عبد الله بن اسماعيل .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ؟

فقد وصلنا كتابك تسأل عن المسألة التي يفعلها كثير إذا ورد له على رجل دراهم وأراد أن يقلبها بزاد وأخرج من بيته دراهم ، وصحح بها وأوفاه بها ، وأنا قد ذكرت لك أنها من الحيل الباطلة التي ينكرها الإمام أحمد وغيره من الأئمة ، وأغلظوا القول في أهلها . وذلك أن عندهم لا بد من كون رأس مال السلم مقبوضاً في مجلس العقد ، وعندهم أن كونه ديناً يعني رأس مال السلم ربا وهذه بعينها مسألتكم ؛ إلا أنه لما اعترف بكونه رباً أحضر من بيته عدة الدين المقلوب وعقد بها ، والعارف والشهدون من حضرهم يعلمون أن المكتوب هو الدين الحال " والتاجر يقول له : أوفني أو اكتبها ؛ والمشتري يقول : ورد له دراهم وكتبها منه . ويفهمون أن الدرارم الحاضرة غير مقصودة ، ويسمون هذا العقد التصحيح . وهذا لا ينكره إلا مكابر معاند ، وحيثند فعباراتهم والحيل التي تُحيل حراماً أو تحرم حلالاً لا تجوز في شيء من الدين ، وهي (١) أن يظهراً عقداً صحيحاً ومرادهما التوصل به إلى عقد (٢) غير صحيح . هذا معنى عبارة «الإقطاع» و«شرحه» .

(١) في المخطوطة وهو .

(٢) زائدة على المخطوطة .

فإن جادلكم أحد في أن هذه الصورة غير داخلة في ذلك ، فقل له : مثل صورة الحيل المحرمة ، فإنه لا يذكر شيئاً من الصور إلا ومسئلتكم (١) مثلها أو أشد بطلاناً . وأعجب من هذا أن ابن القيم ذكر في «إعلام الموقعين» في صورة أحسن من هذه وأقرب إلى الحال ما صورته : لو أراد أن يجعل رأس مال السلم ديناً يو فيه إيه في وقت آخر بأن يكون معه نصف دينار ، ويريد أن يسلم إليه ديناراً غير معين في كونه حنطة ، فالحيلة أن يسلم إليه ديناراً غير معين ، ثم يو فيه نصف الدينار ، ثم يعود فيستقرضه منه ، ثم يو فيه إيه ، فيفترقان وقد بقى له في ذمته نصف دينار . وهذه الحيلة من أقبح الحيل فإنها لا يخرجان بها عن تأخير رأس مال السلم ، ولكن توصلاً إلى ذلك (٢) بالفرض الذي جعلا صورته مبيحة لتصريح الربا وتتأخير رأس مال السلم وهذا غير الفرض الذي جاءت به الشريعة وإنما اخذه المتعاقدان تلاعباً بعنود الله . انتهى كلامه .

فإذا كان هذا كلامه (٣) فيما أراد أن يسلم إلى رجل محمدية من بيته . باطناً وظاهراً ولكن لم يحضر في المجلس إلا خمسين ، وكتبها عليه ، ثم استقرضها وكتبها أخرى ، إلى أن يخرج بالخمسين في آخر النهار أو غداً ، فكيف بكلامه في التحيل على قلب الدين وجعله رأس مال السلم ؟ وإذا كان هذا كلامه في «إعلام الموقعين» وهو الذي ينسبون عنه إذا أراد أن يشتري دابة بخمسين وجاء رجل ورجه في الخمسين خمساً أو أكثر أو

(١) في طبعة أبي بطين : إلا وستتم مثلها .

(٢) في المخطوطة : توصلاً بذلك .

(٣) في طبعة الأسد فانظر فهذا كان كلامه وكذا في طبعة أبي بطين .

أقل وقال : أنا موكلك (١) تشر بها ، ثم تبيعها على نفسك . وهذه الحيلة الملعونة التي هي مغاظر الربا (٢) ، واستباح بها إلى الآن أكثر المطاوعة الربا الصريح ، وينسبونها إلى « إعلام الموقعين » وحاشاه منها ، بل هذا صفة كلامه في رأس مال السلم الحاضر إذا تأخر قبض بعضه إلى آخر النهار فضلاً عن هذه وأمثالها . ومع هذا فالله سبحانه لا مرد لحكمه يهدى من يشاء ويضل من يشاء (انَّ الدِّينَ حَقٌّ تَعَلَّمُوهُمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جَاءُتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ ) (٣) .

والسلام .

---

(١) في طبعة أبي بطين : أنا موكلكم .

(٢) في طبعة الأسد : التي هي أغلظ من الربا .

(٣) سورة يونس آية : ٩٦ ، ٩٧ .

## المسألة التاسعة عشرة

قال رحمة الله :

سألني رجل عن وقف نخل تعطل<sup>(١)</sup> ، وبيع نصفه لإصلاح النصف الآخر بمائة أحمر ، واستأجروا بمائة الأحمر من يسقى النصف الآخر عشر سنين . فمات الذي استأجره لما مضى بعض المدة وهي ستان ، وأراد ورثته أن يتسموا باقي مده ، وأراد المؤجر<sup>(٢)</sup> الفسخ .

فأجبت :

إن الإجارة صحيحة ثابتة لا تنفسخ بموت المستأجر ، فإذا تهم الورثة ما على ميتهم استحقوا ما استحقه وليس للمؤجر الفسخ . ودليل هذا أن القول بأنفساخ الإجارة أو المساقاة قول ضعيف ردّه أهل العلم بالنص الثابت . من ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ساقى أهل خير لم يحدد<sup>(٣)</sup> الخلفاء بعده عقداً ، فإذا ثبت هذا فقد أمر الله بالوفاء بالعقود بقوله : (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعهود)<sup>(٤)</sup> وهذا اللفظ عام من جوامع الكلم . فمن ادعى في صورة من العقود أنه لا يجوز ، ولا يجوز الوفاء به لأجل موت فعليه الدليل (والله يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيل)<sup>(٥)</sup> .

(١) في طبعة أبي بطين : تطلع .

(٢) في المخطوطة : المستأجر ولمل الصواب ما ذكر .

(٣) في طبعة الأسد : لم يجد وكذا في طبعة أبي بطين .

(٤) سورة المائدة آية : ١ .

(٥) سورة الأحزاب آية : ٤ .

## المقالة العشرين

قال رحمة الله :

الذي يعلم به الأخ مقرن بن عبد الله — بعد إبلاغ السلام — أن ابن صالح سألي عن التذكير ، فقلت : إنه بدعة . فذكر أن عندنا من لا يعرف الجمعة إلا به ، وذكرت له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم منّا بصالح (١) أمته ، وهو سن الآذان وهي عن الزيادة ، فلما (٢) فتح الله لكم باباً في اتباع نبيكم صلى الله عليه وسلم فلا تستقلوا (٣) من قطع العادات في طاعة الله ورسوله ، والسلام .

---

(١) في طبعة الأسد : الصالح وكذا في طبعة أبي بطين ....

(٢) في طبعة الأسد : فإذا وكذا في طبعة أبي بطين ....

(٣) في طبعة الأسد : فلا تستقلوا .

## المقالة الحادية والعشرون

قال رحمة الله :

إلى الأخ سليمان «سلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وبعد (١) :

مسألة الخمس ، فاعلم أن الأمر أمران : أمر تأمر به ، وأمر يفعله الغير وتحتاج إلى الإنكار فيه . . والثاني يتواتر فيه إلا أن نرى منكراً صريحاً . إذا ثبت هذا فمسألة الخمس لا أكروه فعلهم إذا أخذوه باسم الخمس . وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم وذوي القربي ففيه كلام طويل . وقد ذكر أن أبا بكر وعمر لم يعطيا بنى هاشم ، فالذى أرى أن يجري في المصالحة حتى يتبيّن فيه حكم . وأما مصرف المصالحة عندكم فهذا الذي تذكر أنهم يفعلونه ما علمت فيه خلافاً لكن لا يقتصر عليه بل من المصالحة ما هو أهم منه . وأما عقوبة من تخلف وعصى الأمر يأخذ شيء من ماله ، فقد ذكر ابن القيم أن بعض السلف أقى به ، وظاهر كلامه أنه مقرر له . والسلام .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من طبعة الأسد ، وكذلك طبعة أبي بطين .

## المسألة الثانية والعشرون

سأله(١) الشيخ أحمد بن مانع عن مسائل ، فأجاب بقوله :

من محمد بن عبد الوهاب إلى أخيه أحمد بن مانع حفظه الله تعالى :

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ؟

محمد إليك الله الذي لا إله إلا هو ، بخير وعافية تمها الله علينا وعليكم في الدنيا والآخرة ، وكل من تأسّل عنه طيب ، والأمور على ما نحب ، والإسلام يزداد ظهوراً ، والشرك يزداد وهناً . نسأل الله تمام نعمته .

وسرّ الخاطر ما ذكرت من جهة جماعتكم عسى الله أن يهدينا وإياكم الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم ، فإنه عليه سهل هين مع كونه سفت عليه السوافي (٢) حتى وارته . وصاحب الورقة الذي اسمه عثمان ابن عقيل إن كنت تظن أنه صادق ما هو بمنافق (٣) فلا يخل بلا كشف الشبهة التي أوردها .

وأما المسائل التي ذكرت فاعلم أولاً أن الحق إذا لاح (٤) واتضح لم يضره كثرة المخالف ولا قلة الموافق . وقد عرفت بعض غربة التوحيد الذي هو

(١) في طبعة أبي بطرين : مسألة الشيخ ...

(٢) في طبعة أبي بطرين : الرياح بدلاً من السوافي .

(٣) في طبعة أبي بطرين : مهيب مافق

(٤) في طبعة أبي بطرين : أن الذي اتضحك

أوضح من الصلاة والصوم (١) ، ولم يضره ذلك . فإذا فهمت قول الله تعالى  
 (يا أيها الذين آمنوا أطابعوا الله وأطابعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإنْ  
 تنازعتم في شيء فرُدُوهُ إلى الله والرسول إنْ كنتم تؤمنون بالله واليوم  
 الآخر) (٢) وتحقق أن هذا حتم على المؤمنين كلهم فاعلم أن مسألة الأوقاف  
 فيها النزاع معروف في كتب المختصرات وذكر في شرح «الإفتاء» في  
 أول (٣) «الوقف» أنهم اتفقوا على صحة وقف المساجد والقناطر يعني  
 بقعهما لا الوقف عليهما ، واحتلقو (٤) فيما سوى ذلك . إذا تبين هذا  
 فأنت تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحدث في أمرنا  
 هذا ما ليس منه فهو رد » ، وفي لفظ الصحيح « من عمل عملاً ليس  
 عليه أمر فهو رد » ويقطع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يأمرنا بهذا  
 ولو يأمر به لكن الصحابة (٥) أسبق الناس إليه وأحرصهم عليه . وتقطع  
 أيضاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى بسد الذرائع (٦) ، وهو من أعظم  
 الأشياء ذريعة إلى تغيير حدود الله ، هذا على تقدير أن العالم المنسوب إليه  
 هذا يصحح مثل (٧) أو قافنا ، وأنى ذلك وحاشا وكلا ! بل هم يبطلون  
 الوقف الذي يقصد به وجه الله على أمر (٨) مباح ، ويقولون لا بد منه على

(١) في طبعة أبي بطين : الذي هو دين الإسلام من الصلاة والصوم .

(٢) سورة النساء الآية : ٥٩ .

(٣) في طبعة أبي بطين : حول الوقف .

(٤) في طبعة الأسد وأبي بطين واتفقوا فيما سوى ذلك والتوصيب من المخطوطة ..

(٥) في طبعة أبي بطين : ولو يكن الصحابة أسبق ....

(٦) في طبعة أبي بطين : أتى إليه وهو من أعظم الأشياء ذريعة .

(٧) في طبعة أبي بطين : أن العالم المنسوب إليه أن هذا يصح مع أو قاتنا

(٨) في طبعة أبي بطين : على أحد .

أمر قربة . وأما كونه جعل ماله بعد الورثة على بر لم يرد (١) إلا بعد انفراضهم ، وعاداتنا تقي بطلان مثل هذا ولا ننفت إلى هذا المصرف الثاني وذكر بطلان مثل هذا الشرح الكبير وغيره .

(وأما) (٢) المسألة الثانية وهي : وقف المرأة على ولدها وليس لها زوج ... الخ ، فكذلك تعرف أن الوقف على الورثة ليس من دين الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولو شرعيه لكان أصحابه أسرع الناس إليه سواء شرط (٣) على قسم الله أم لا ، وهذا في الحقيقة يريد أمرين :

الأول : تحريم ما أحلَّ الله لهم من بيعه وهبته والتصرف فيه .

والثاني : يحرم زوجات الذكور وأزواج الإناث في الشابه مشابهة جيدة ما ذكر الله عن المشركين في سورة الأنعام . ولكن كون الرسول صلوات الله وسلامه عليه لم يأمر به كاف في فساده ، صلحت نية صاحبه أم فسدت .

وأما المسألة الثالثة : إذا لم يعرف هل هذا وقف على من يرث أم لا ولكن الإفاضة على أنه من يرث ؛ فأنما لا أدرى عن هذه المسألة لكن أرى لك التوقف عنها ولا يتزع من يد من يأكله إلا ببينة .

وأما المسألة الرابعة وهي : الوقف على المحتاج من ذريته ، فهو صحيح ذكره البخاري عن ابن عمر أنه وقف نصيبه من دار عمر على المحتاج من آل عبد الله .

(١) في طبعة الأسد على بدله فلا يرد .

(٢) زيادة على المخطوطة .

(٣) في طبعة الأسد وأبا بطين شرعاً .

وأما المسألة الخامسة وهي : مسألة الجمعة فهي باطلة لكونها وقفاً على الورثة « وأيضاً يحرم بعضهم »<sup>(١)</sup> وأيضاً لم يشرع . وأما بيع الإنسان نصيه من هذه الصبرة على صاحب العقار أو غيره فلا يجوز بل الصبرة باطلة من أصلها . فإن كان هذا الجواب أزال عنك الإشكال ، وإلا فلو ذكرت لي طولت <sup>(٢)</sup> لك وذكرت العبارات والأدلة . والسلام .

« انتهى ما كان مصدره تاريخ ابن غنام » .

\* \* \*

(١) هذا ساقط من طبعة الأسد . وفي طبعة أبا بطين : فهي باطلة لكونها وقفاً على الجمعة الورثة وأيضاً يحرم بعضهم وأيضاً لم يشرع .  
 (٢) في المخطوطة : وطولت ويظهر أن الرواية زائدة .

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(هذه مسائل أجاب عنها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى) (١)  
(المسئلة الأولى) ما حكم ما يأخذ الأعراب ونحوهم من هو مثلكم  
أو من أهل القرى ؟

أما ما يأخذونه من هو مثلكم في ترك ما فرضه الله عليهم والتهاون  
بما حرم الله تعالى مما يكفر أهل العلم فاعله فلا إشكال في حله كما أفتى به  
شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم وهو ظاهر لظهور دليله . وأما إذا  
كان المأخوذ من أهل القرى ونحوهم من يلتزم أركان الإسلام ولا يظهر  
منه ما ينافي فحكم ما أخذ منهم حكم الغصب وتفصيله لا يجهل . وأن  
اشتبه الحال على من وقع في يده شيء لا يعرف مالكه فله التصدق بشمنه .

وأما (المسئلة الثانية) وهي ما يتعامل به أهل نجد من الجدد حين  
رخصت وصارت الفضة فيها أكثر من المقابل فهي صورة مسئلة «مدعجة»  
لا بد فيها من أن يكون المنفرد أكثر من الذي معه غيره على الرواية القائلة  
باب الجواز وهي اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية فعل هذا إذا كان الذي في  
الجدد من الفضة أكثر من فضة الريال فلا يجوز بيعها على كلا الروايتين .

وأما (المسئلة الثالثة) وهي أخذ العروض عن النقود وبالعكس فإن كان  
 المراد أخذ العروض عن النقود التي في الذمة عن ثمن ربوبي كما إذا باع ثمناً

---

(١) من هنا إلى صفحة : ١٠٠ ما فيها من المسائل مستمد من كتاب : مجموعة الرسائل والمسائل النجدية .

أو نحوه بأحد النقادين إلى أجل ثم أخذ عما في الذمة من جنس المبيع أو ما لا يجوز  
بيعه به نسبياً فهذا لا يصح على المعتمد وإن كان غير ذلك كقيمة مختلف أو  
أجرة ونحو ذلك فيجوز أن يأخذ عما في الذمة عن النقد عرضاً وبالعكس  
بل يجوز أخذ أحد النقادين عن الآخر بسعر يومه كما في حديث ابن عمر .  
وأما أخذ الشمار في السلم فرضاً فالذي يتوجه عندنا الجواز إذا كان الشمر  
المأخوذ دون ما في الذمة يقين ؟ حديث جابر المخرج في الصحيح فيكون  
من باب أخذ الحق والابراء عما بقى والله سبحانه وتعالى أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز الحصين إلى الشيخ المكرم محمد بن عبد الوهاب .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد افتنا عفا الله عنك هل يجزيء إخراج الجدد في الزكاة أم لا ؟  
لأنها مغشوша بمحاس ؟ وهل تصح المضاربة بها لأجل الغش ، وهل كذلك  
العروض كالإبل والهدم وغير ذلك من سائر العروض هل تصح المضاربة  
بها فرأيت في شرح العمدة للموفق أن الزكاة لا تصح أنها تخرج على الذهب  
الذي أخذ من معدته إلا بعد ما يصفى لأن الزكاة ما تجوز عن المغشوش وقال  
(باب إجراء أمراء الأمصار) وذكر فيه تفصيلاً كالبيع والإجارة والمكيال  
والميزان إلى غير ذلك هل كلام البخاري في هذا يفيد أم لا ؟

افتنا جزاكم الله خيراً والسلام .

(الجواب )

بسم الله الرحمن الرحيم

(هذه المسائل التي في السؤال )

(المسئلة الأولى) العروض هل تجزيء في الزكاة إذا أخرجت بقيمتها ؟

(الثانية) هل تصح المضاربة بها أم لا ؟ .

(الثالثة) أن الجدد هل تخرج بها أم لا ؛ لأجل الغش .

( فأما المسألة الأولى ) ففيها روايتان عن أَحْمَدَ إِحْدَاهُمَا الْمَنْعُ لِقَوْلِهِ :  
« في كل أربعين شاة شاة وفي مئي درهم خمسة دراهم » وأشباهه .

( والثانية ) يجوز قال أبو داود سئل أَحْمَدَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ ثُمَّ نَخْلَهُ فَقَالَ عَشْرَهُ عَلَى الَّذِي بَاعَهُ قَبْلَ يَخْرُجُ تَمْرًا أَوْ ثُمَّنَهُ قَالَ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ تَمْرًا وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ مِنَ الشَّمْنِ .

إذا ثبت هذا فقد قال بكل من الروايتين جماعة وصار نزاع فيها فوجب ردتها إلى الله والرسول قال البخاري في صحيحه في أبواب الزكاة (باب العرض في الزكاة) وقال طاوس قال معاذ لأهل اليمن ائتوني بعرض ثياب خبيص أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وقال صلى الله عليه وسلم : « وأما خالد فقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله » ثم ذكر في الباب أدلة غير هذا فصار الصحيح أنه يجوز واستدلال من منعه بقوله في كل أربعين شاة شاة وأمثاله لا يدل على ما أرادوا ؛ لأن المراد هو المقصود وقد حصل<sup>(١)</sup>. كما أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر المستجمر بثلاثة أحجار بل نهى أن ينقص عن ثلاثة أحجار لم يحملوا على مجرد اللفظ بل قالوا إذا استجمر بحجر واحد له ثلاث شعب أجزاء وهذا نظائر أنه يؤمر بالشيء فإذا جاء مثله أو أبلغ منه أجزأاً.

( وأما المسألة الثانية ) فعن أَحْمَدَ أَنَّ الْمُضَارِبةَ لَا تَصْحُ بِالْعَرْضِ وَالْخَتَارِهِ جماعة ولم يذكروا على ذلك حجة شرعية نعلمها ، وعن أَحْمَدَ أَنَّهُ يجوز

(١) وافق الشيخ في هذه الفتوى مذهب الحنفية واستدل له مثلاً بعمل معاذ باليمن وبالقياس للتيسير ، وجمهور الأئمة والمحدثين يحملون عمل معاذ على غير الزكاة لأنه أمر بردها على فرقائهم ويقولون أنه على كل حال اجتهاد منه لا نفس يزيد النزاع .

وتجعل قيمة العروض وقت العقد رأس المال . قال الأئم سمعت أبا عبد الله يسئل عن المضاربة بالمتاع فقال جائز واحتاره جماعة وهو الصحيح لأن القاعدة في المعاملات أن لا يحرم منها إلا ما حرم الله ورسوله لقوله : « وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » .

( وأما المسألة الثالثة ) وهي إخراج الجهد في الزكاة هل يجوز أم لا ؟  
فهذه المسألة أنواع أما إخراجها عن جدد مثلها فقد صرحوا بجوازه  
فالحال إذا زادت القيمة بالغش أخرج رب العشر مما قيمته كقيمة وأما إخراج  
المغشوش عن الخالص مع تساوي القيمة كما ذكر في السؤال فهذه هي التي  
ذكر بعض المتأخرین المنع منها وبعضهم يحيى ذلك وهو الصحيح بدليل  
ما تقدم في إخراج القيمة أنه يجزيء ، فإن إخراج المغشوش يحيى من لا يحيى  
القيمة بل قال الشيخ تقى الدين نصاب الأثمان هو المتعارف في كل زمان من  
الحال ومحشوش وصغير وكبير وأما إخراج المغشوش عن الجيد مع نقصه  
مثل الجنائزرة التي تسوى على ثمان لأجل الغش بالفضة عن جنائزرة تسوى  
أكثر لقلة الغش فهذا لا يجوز .

( وأما المسألة الرابعة ) وهي المضاربة بالمغشوش فقد تقدم أن الصحيح  
جوازها بالعروض وهي أبلغ من المغشوش وقد أطلق الموفق في المقنع الوجهين  
ولم يرجح واحداً منها ولكن الصحيح جواز ذلك لما تقدم وما ذكر في  
السؤال من غش ذهب المعدن فهذا غش لا قيمة له فأين هذا من غش قيمته  
أبلغ من قيمة الفضة الخالصة أو مثليها . ( وأما كلام البخاري الذي في

السؤال فقد أورده لسائل غير هذه وأما كونه يدل على ما ذكرت  
فلا أدري )<sup>(١)</sup> .

نقطة في اتباع النصوص مع احترام العلماء :

إذا فهمتم ذلك فقد تبين لكم في غير موضع أن دين الإسلام حق بين  
باطلين ، وهدى بين ضلالين وهذه المسائل وأشباهها مما يقع الخلاف فيه بين  
السلف والخلف من غير نكير من بعضهم على بعض فإذا رأيتم من يعمل  
بعض هذه الأقوال المذكورة بالمنع مع كونه قد انقى الله ما استطاع لم يحل  
لأحد الإنكار عليه اللهم إلا أن يتبن الحق فلا يحل لأحد أن يتركه لقول أحد  
من الناس ، وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يختلفون في  
بعض المسائل من غير نكير ما لم يتبن النص .

فينبغي للمؤمن أن يجعل همه ومقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل  
الخلاف والعمل بذلك ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا ، لكن  
لا يتخذهم أرباباً من دون الله . هذا طريق النعم عليهم . أما اطراح كلامهم  
وعلم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم . وأما اتخاذهم أرباباً من دون  
الله ، إذا قيل قال الله قال رسوله قبلهم أعلم منا – فهذا هو طريق  
الضالين .

ومن أهم ما على العبد وأنفع ما يكون له معرفة قواعد الدين عند  
التفصيل فإن أكثر الناس يفهم القواعد ويقر بها على الإجمال ويلعنها  
عند التفصيل والله أعلم .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من الدرر .

هذه مسائل سئل عنها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى  
فأجاب والسائل عامي .

بسم الله الرحمن الرحيم

أما المفقود فلا يحكم بموته إلا بعد أربع سنين ، وإذا أخذ الكفار مال  
مسلم وتملكه مسلم آخر بشراء أو هبة لم يكن لصاحب الأول عليه طريق  
لانتقاض ملك الأول عنها ، لأن الكفار علّكوا أموال المسلمين بالقهر  
والاستيلاء كما هو مذهب أحمد في إحدى الروايتين وهي المذهب ، ومذهب  
مالك وأبي حنيفة ، لكن يكون صاحبه أحق به بالثمن بعد قسمه أو شرائه .

والنخلة : ما تصرير وقفها إلى بشهادة رجلين مقبولين (١) .

والوالد : إذا أعطى بعض بنيه عطية وحازها المعطى ولم يعط الآخرين لم  
يرجعوا عليه ، والبيع يصح إذا انقطع الخيار ولو كان بدون القيمة .

والبعير : إذا غدت عينه وهو مثل فاطر ذبحت ، ولا علم القصاب  
أنها غاديبة إلا بعد ما ذبحها فلا له طلابه .

ورد الدين على المعاشر ما يجوز لا ثمن زاد ولا غيره ، وإذا أوفاه بالعقد  
الفاشل مثل الرد على المعاشر ماله إلا رأس ماله ، ويصح قسم الدين في النهمة :  
وإذا استغرق دين من عليه الدين لم يصح الرهن إلا بأمر الديانين . وإذا اختلف  
المقرض والمقرض ، فقال المقرض أقرضتك ، وقال الآخر أرهنتي فالقول

(١) في الدرر : عدلين .

قول المقرض مع يمينه ، وإذا تلفت الصبرة والمشترى متمكن من القبض  
ولم يقبض فهىء من ضمان المشترى ، وإذا اشتري ثوباً فصيغه أو نسجه أو  
احتاطه وهو معيب عند البائع فهو يرده المشترى لامساكه مع الأرشن وله  
قليل صيغة أو نسجه أو خياتته وقت الرد ويتحقق البائع قلير استعماله له .

وإذا استأجر أجيراً إلى مكان يأتي له منه بشيء فحصل له مانع لزمه  
الأجراة . والصبي أبو خمسة عشر سنة أنا راجي أن مثله ما يضمن  
ومثله ..... (١) .

ومال اليتامي ما فيه زكاة حتى يصيب كل واحد منهم نصاب . وإذا  
قال الزوج لأمرأته أطليعي من داري فليس بقرينة ويختلف أنه ما أراد الطلاق .

والمهر إذا كان عادة الناس أنه ما يطلب إلا إذا طلقت المرأة أو مات  
الزوج فلا يطلب إلا إذا طلق أو مات .

وصاحب الدين المؤجل إذا قال لست عزكيه إلا بعد قبضه فوافقوه ،  
وبعد ماجد يوم يشتري التخل فيعطي زكاة ثمنه ، والذي يشتري صبر التمر  
في الحصاد فلا يبعها مشترىها حتى يشيلها وما ذكرت من قبل الذي يسرق  
من الشمرة فهو على المشترى .

والهبة تلزم بمجرد العقد ، وإذا وبه وقال أو هبتك عمرك أو عشر  
سنين فهذا جائز ، ولا يجوز للوالد تنفيل بعض أولاده في العطية على بعض ،  
والمرأة التي حلقت بالظهار فليس عليها إلا كفارة يمين . والضرر المانع من  
القسمة هو إذا نقص قيمتها مفرداً فهو يمنع . والتخل الذي بين الشركاء

---

(١) بياض في الأصل .

واحد يشتهي القسمة وواحد ما يشتهي ، فإن كان على بعضهم مثرة لم يقسم ، وأما إذا كان في ذمة رجل لآخر دراهم واشترى من رجل شيئاً بشرط أنه يقبل الثمن من ذمة فلان فلا أرى فيه أساساً . وأما الذين يبيعون الشمرة وقت الخذاذ فيبعهم صحيح ولو ما نقد المشترى الثمن وقبض الشمرة فإنه يلزم إذا خلى بيته وبينها ويكون قبضاً لأن قبض هذا بالتخالية ، وإذا أوصى بوصية وعلقها على الموت ثم بعد ذلك أوصى بثلث ماله فالوصية من الثالث إلا إن كان منجزها . ومسألة الصغير الذي ورث عصبة له فإن كان الأمير يقول يبعها أصلح له فلا تعارضه ، وإن كان الأمير والجماعة يقولون غادية<sup>(١)</sup> أصلح فاللذى أرى أن البيع مأتم ، ومسألة الرهن إذا ظهر مستحقاً فال التالي يرجع على الثاني والثاني يرجع على الأول .

(انتهى والله أعلم) .

---

(١) غادية : لفظه عاميه معناها لمله .

## كتاب الطهارة (\*)

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن البناء على القبور فأجاب:  
أما بناء القباب عليها فيجب هدمها ولا علمت أنه يصل إلى الشرك  
الأكبر .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن حديث هند ،  
و الحديث : « لا تحنن من خانك » فأجاب : هذه تسمى مسألة الظفر فمن  
الناس من منع مطلقاً واستدل بقوله : « ولا تحنن من خانك » ومنهم من  
أباح مطلقاً واستدل بحديث هند ومنهم من فصل وقال : حديث هند له موضع  
والآخر له موضع ، فإن كان سبب الحق ظاهر لا يحتاج لبينة كالنكاح  
والقرابة وحق الضيف جاز الأخذ بالمعروف كما أذن هند وأذن للضيف إذا  
منع أن يعقبهم بقليل قراه ، وإن كان سبب الحق خفيّاً وينسب الأخذ إلى  
إلى خيانة أمانته لم يكن له الأخذ وتعريف نفسيه للتهمة والخيانة ولعل هذا  
أرجح الأقوال وبه تجتمع الأدلة ، وأما إذا قدر على استيفاء حقه من مال  
الغاصب من غير أمانته ولا يمكن رفعه إلى الحاكم فلا أعلم في هذا بأساساً ،  
وقد اتفق به ابن سيرين وقرأ قوله تعالى : « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ـ ).

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن المرأة إذا بلغت سن الإياس  
وما قدر سن الإياس واللم يأتيها على عادتها هل تصوم وتصلي وتقضى الصوم

(\*) من هنا إلى آخر هذه المسائل مصدره كتاب ١٠١ الدرر السنية .

أو لا بد من انقطاع الدم عنها ؟ فأجاب : الأیاس لا يقدر بشيء إلا إذا تغير  
الدم أو انقطع صامت ولا تفطن .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن ذكر حديثه في الصلاة  
هل يستخلف ؟ فأجاب إذا ذكر حديثه في الصلاة فلا يستخلف .

### باب صلاة الكسوف

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى هل صلاة الكسوف  
واجبة أو لا ؟ فأجاب : وأما صلاة الكسوف فالشهور عند العلماء أنها غير  
واجبة وبعضهم يوجبها وهم الأقل .

### باب صلاة الاستسقاء

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ذكر في السيرة أن أهل  
مكة طلبوا آيات وأن الله منع إجابتهم رحمة ، والفائدة كون الإنسان يعرف  
أنه حرى أن يمنع شيئاً من دعائه رحمة به ولو بعطى ما طلبه كان عذاباً  
عليه كتعذيب .

## كتاب الزكاة

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب : هل تجب الزكاة في مال الأيتام الخ ..  
فأجاب مال الأيتام ما فيه زكاة حتى يتم لكل واحد منهم نصاب .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عمن عليه دين ينقص النصاب . وحال  
عليه الحول قبل أن يقضيه . فأجاب : التجارة إن كان صاحبها أوفي قبل  
الحول فلا زكاة عليه وإن كان ما أوفي فعليه الزكاة ولو كان مدبوغاً .

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى الذي عنده خمس  
سوان (١) ما هن للبيع إن رعت أكثر من نصف السنة ففيها شاة ، والذي عنده  
ناقتان أو أكثر أو أقل وهو فلاح وله تجارة وهن للبيع يحسبون مع تجارتة .

وسئل عمن له ثلاثون ريالاً وإبل وغنم إلخ فأجاب : الذي له ثلاثون  
ريالاً وله مع البدو إبل وغنم ولا ينصب كل واحد منها فإن كانت للتجارة  
قومت بعد الحول وأضيفت إلى ثلاثين ريالاً وزكي الجميع ربع العشر ،  
وإن كانت الإبل والغنم ليست للتجارة زكية زكوة خلطة إن كان معها تمام  
النصاب بعد الحول .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى عما سقى بمئنة بعض  
الوقت وبعضه بغيرها فأجاب :

الأصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فيما سقت السماء والعيون

(١) هي الإبل المدة لسقي الزرع ونحوه .

أو كان عثرياً العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » رواه البخاري ، وأمّا إذا سقى النصف بكلفة والنصف بغير كلفة فذكر الفقهاء فيه ثلاثة أربع عشر قالوا : وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خالفاً وأنت فاهم أن الإجماع حجة ؛ وذكروا أيضاً أنه إذا جهل أي الكلفة أكثر أنه يجب العشر احتياطاً نص عليه .

وأجاب أيضاً الذي ثورته على السقي وعلى السيل يسأل أهل المعرفة فإن كان نفع السيل أكثر فعليه العشر تماماً وإن كان السقي أكثر نفعاً فعليه نصف العشر وإن استروا فثلاثة أربع العشر .

وسائل متى تجب ؟ فأجاب : المشهور عند أهل العلم أن الزكاة تجب إذا اشتد الحب ولا يستقر الوجوب إلا إذا جعل في البيدر فإن تلف بعضه سقطت الزكاة فيما تلف ، وزكي الباقى ، ولا أعلم أحد من العلماء قال بوجوبها فيما تلف قبل الحصاد بل الذي عليه أكثر العلماء أو كلهم بل أظنه إجماعاً أن الزرع إذا هلك بأفة سماوية قبل حصاده والثمرة إذا هلكت قبل الجذاذ فالزكاة تسقط فيما تلف ، وأما إذا جدت الشمرة ووضعت في الجرين أو حصد الزرع وجعل في البيدر ثم أصابته آفة سماوية كالربيع والنار التي تأكله قبل التمكن من إخراج الزكاة فهذه المسألة هي محل الخلاف فبعضهم يقول بوجوب الزكاة ، وبعضهم يقول بسقوطها ويقول شرط الوجوب التمكن من الإخراج وهو لم يحصل .

وسائل عنمن يدفع زكاة البر سنبلأ فأجاب : ظاهر كلامهم عدم الجواز لأنهم نصوا على أنه لا يخرج الحب إلا مصفي ولا التمر إلا جافاً .

وسائل عن اشتري عيشاً وذكرى به فأجاب : أما شراء الإنسان زكاة ماله من عيش غيره فلا علمت فيه خلافاً والذى فيه المنع إذا شرها من الفقر بعد ما يدفعها إليه ، وأما كونه يخرج عيشه للديانين ويشرى مثله ويعطيه أهل الزكاة فلا أرى به بأساً .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى عما يدعه الخارص أخ فاجاب : وأما ترك الخارص الثالث أو الرابع فأرجح الأقوال عندي قول أكثر أهل العلم أنه غير مقدر بل يترك له قدر ما يأكله ويخوجه رطباً بجهد الخارص ، وعلى هذا وردت الأدلة ويصدق بعضها بعضاً .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى عن إغلاق الباب وقت الحصاد فأجاب . وأما إغلاق الباب وقت الحصاد فلا أثراً على الجزم بتحريمه ولكن أظنه لا يجوز لما ورد في هذا المعنى من الكتاب والسنة وكلام أهل العلم ؛ من ذلك ما ذكر الله في سورة « ن » عن أصحاب الجنة (إذ أقسموا ليصر منها مصبين) . وهم لم يغلقوا الباب ولكن تحيلوا بالصرام وقتاً لا يأتي فيه المساكين .

وأجاب بعضهم : وأما قوله : (وآتوا حقه يوم حصاده) قال ابن جرير قال بعضهم في الزكاة المفروضة ثم رواه عن أنس بن مالك وكذا قال ابن المسib ، وقال العوفي عن ابن عباس وذلك أن الرجل إذا زرع فكان يوم حصاده لم يخرج منه شيئاً فقال الله (وآتوا حقه يوم حصاده) . وقال الحسن هي الصدقة من الحب والثمار وقاله قنادة وغير واحد ، وقال آخرون : هي شيء آخر سوى الزكاة قال أشعش عن ابن سيرين ونافع عن ابن عمرو في

الآية كانوا يعطون شيئاً سوى الزكاة ؛ وعن عطاء من حضر يومئذ مما تيسر  
وليس الزكاة ؛ وقال ابن المبارك عن سالم عن سعيد بن جبير (وأتو حقه  
يوم حصاده) قال هذا قبل الزكاة للمساكين القبضة والضفت لعلف الدابة ؛  
وفي حديث ابن هبعة عن دراج للديانين ويشترى مثله ويعطيه أهل الزكاة  
فلا أرى به بأساً .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن رجل له بغيران وله  
تجارة وهو للبيع إلخ فاجاب :

الذي عنده ناقتان أو أكثر أو أقل وهو كداد وله تجارة وهن للبيع يحسن  
مع تجارتة والذي عنده عيش أو ثغر للبيع إذا طال عليه الحول يزكيه مع  
التجارة ، وما فضل من قوت الرجل وهو ناوية للتجارة فيحسبه مع تجارتة  
إلا أن كان ناوية قوتاً وفضل شيء فلا زكاة فيه حتى ينويه للبيع ويحول  
عليه الحول .

## باب صدقة الفطر

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن من ليس عنده إلا حلي أو ليس له إلا عوامل يستعملها إلخ .. فأجاب :

الفطرة لا تجب إلا على من يقدر عليها والتي عندها حلي فتوجب عليها ولو باعت منه ، والذي ليس عنده إلا عوامل يستعملها ما عليه شيء ، والذي له ثرة تجب عليه ولو كانت مرهونة ، والذي ليس له إلا ذمه لا يستدين إلا أن أراد ، والتمر يؤخذ ولو كان فيه رطوبة إذا طلع عن اسم الرطب وتفريقها قبل صلاة العيد .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن من منع بعض زكاته هل يثاب على ما أخرج إلخ ؟ .. فأجاب :

وأما المانع لبعض الزكاة فذكر الشيخ أنه يثاب على ما فعل ويعاقب على ما ترك إلا إن كان له تطوع يجبر نقص الفريضة مستدلاً بالحديث : « أول ما ينظر فيه من عمل العبد صلاته فإن أكملاها وإنما يفعلوا فهل له من تطوع ثم يفعل بسائر الأعمال كذلك ». .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن نقلها فأجاب الذي نفهم أن الذي نقل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من الزكاة زكاة البادية وأما زكاة القرى فيذكرون أن النبي صلى الله عليه وسلم ما نقلها هو ولا أصحابه إلا إذا لم يجعلوا في أهل البلد من يستحق لكن في وقتنا نقلها للمصلحة ، وأظن أن الشيخ تقى الدين اختار جواز ذلك للمصلحة .

## كتاب الصوم

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن جماعة الفطروا في يوم غيم قبل غروب الشمس فأجاب :  
الأحوط للقضاء وهو الذي نحب .

## كتاب الحج

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب وابنه عبد الله عن توفي ووожد بعده ثمانية حمران (١) الخ ... فأجابا :

الرجل الذي مات عندكم وهو فقير ساقط عنه الحج في حياته وعند موته حصل له ثمانية حمران من ناس علمهم القرآن وقال اجعلوها في حجة وله ورثة ف تكون الحمران بين الورثة .

وسئل : إذا مات الرجل وهو غني ولم يحج ولم يوصي بحججه هل تؤخذ من المال ويحج عنه أم تسقط ؟

فأجاب :

يؤخذ قلرها من ماله وينظر في قرابته من يحج لوجه الله ويعطي البراهيم يستعين بها .

## باب الأضاحي

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أيما الصدقة عن الميت أو الأضحية ؟

---

(١) نوع من أنواع العملات النقدية السائدة في تلك الوقت .

قال : الأضحية .

وأجاب في موضع آخر : واستحسن الصدقة عن الميت على الأضحية .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الذبح في اليوم الثالث من أيام التشريق فأجاب :

وأما الذبح في اليوم الثالث من أيام التشريق لفيه خلاف والراجح أنه يجوز .

### فصل في العقيقة

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب : هل يعوق عن الكبير الخ .... فاجاب : العقيقة عن الكبير ما علمت لها أصلا .

## **كتاب البيع**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عنمن باع ما لم يره ألاخ . .  
فأجاب :

ومن باع ما لم يره ثبت له خيار الروية إذا كان ما استوف صفات  
البيع .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن البيع بما ينقطع به السر  
الأخ . . . فأجاب : الرجل الذي باع على ما ينقطع به سعر فلان فالشيخ  
يصححه وغالب العلماء ما يصححونه .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عنمن اشتري عضواً من  
الذبيحة قبل الذبح فأجاب : العضو إذا اشتري من الذبيحة فهو غرر هذا إذا  
كان قبل الذبح .

## **باب الشروط في البيع**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عنمن كان له في ذمة رجل دراهم  
واشتري من آخر شيئاً بشرط أن يقبل الشمن من ذمة غيريه فأجاب : وأما إذا  
كان في ذمة رجل لرجل دراهم واحتوى من آخر شيئاً بشرط شرط له يقبل  
الشمن من ذمة فلان فلا أرى فيه بأساً .

## **باب الخيار**

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن البيع إذا انقطع الخيار  
وصار بدون القيمة هل يصح ؟ فأجاب والبيع يصح إذا انقطع الخيار ولو كان  
بدون القيمة .

وسائل عن ضمان المبيع في مدة الخيار فأجاب : وضمان المبيع في مدة الخيار للمشتري ونمازه له وأجاب أيضاً : والنماء المتصل للبائع إذا فسخ المشتري .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : هل يبطل خيار الشرط بالموت ؟ فأجاب :

وأما خيار الشرط فلا يبطل بموت أحدهما ويرثه ورثته .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : إذا كان في المبيع عب وتلف الخ .. فأجاب :

إذا كان في المبيع عب ولا علم به المشتري وتلف المبيع بسيبه مثل الإبقاء في العبد أو الشرادة في الدابة فإن كان البائع علمه وكتمه فهم يذكرون أنه يضمن البائع لأنه غرّه .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن النماء في مدة خيار العيب فأجاب :

النماء المتصل للبائع في خيار العيب وكذا لو اشترى ناقة أو غيرها فهزلت عنده أو طالت مدة التواب رده ورد نقصه .

وأجاب أيضاً : والنماء المتصل للبائع في خيار العيب ولا يقبل اقرار الوكيل على موكله في العيب لكنه يصير شاهداً .

وأجاب أيضاً : وأما إذا اشترى ثوباً فصبغه أو نسجه أو خاطه وهو معيب وثبت أنه معيب عند البائع فهو يرده وله قدر صبغه أو نسجه أو خياطته وقت الرد وللبايع قدر استعماله .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن اشتري ثوباً فصبغه ثم  
بان معيناً أخغ فأجاب : وأما إذا اشتري ثوباً فصبغه أو نسجه أو خاطه وهو  
معيب عند البائع فهو يرده وله قدر صبغه أو نسجه أو خياتته وقت الرد  
ويدفع إلى البائع بقدر استعماله له .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن اشتري شيئاً صفة واحدة  
فوجد بإحدهما عيباً فأجاب :

أما من اشتري شيئاً صفة واحدة فإذا ثبت العيب أنه عند البائع فله  
الرد ، هذا إذا تلف الصحيح وإن لم يتلف ، فالارش ، ومثله عيب بعض  
المبيع عند المشتري إذا كان فيه عيب هل يتعذر الرد أم لا ؟ .

## فصل

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هل يلزم البيع بالعقد  
فأجاب :

يلزم البيع بالعقد .

وأجاب أيضاً ، وأما الذين يباعون الشمرة وقت الجذاد فيبعهم صحيح  
ولو ما نقد المشتري الشمن وبغض الشمرة فإنه يلزم إذا خلا بينه وبينها ويكون  
قبضاً لأن قبض هذا بالتخلية .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن ضمان المكيل والموزون إذا لم  
يقبضه فأجاب : فاما الشيء المشتري إذا لم يقبض إذا كان مكيلاً أو موزوناً  
فضمانه على البائع .

وأجاب أيضاً : وإذا تلفت المواشي قبل التمكّن من القبض فمن ضمان البائع وإن تلفت بعد التمكّن فمن ضمان المشترى ؛ وأما الصبرة إذا كان المشترى متمنكاً من القبض فإنها تصرّ من ضمان المشترى .

### باب الربا

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الربا يختص في المطعومات ؟ فأجاب :

مذهب الشيخ وابن القيم أن الربا يختص في المكيل والموزون بالملطوم والذى قال : أنا أعطيك عن ثلاثة هذه الحمر التي في ذمة هذا الرجل الغائب عشرون زراً فهذا عين الربا كيف يشكل هذا عليك وقد اجتمع فيه ربا النسبة وربا الفضل جميعاً .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن بيع التبن متفاضلاً فأجاب :

بيع التبن متفاضلاً لا يجوزه الشيخ وابن القيم .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن بيع الحديد بالتحاسن واللحم بالتمر نسبة ، فأجاب :

ومسألة الحديد بالتحاسن واللحم بالتمر نسبة ما نذرني عنها والورع تركه .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن بيع البعير بالبعيرين نسأ فأجاب : والبعير بالبعيرين إلى أجل فيه اختلاف الأصح أنه يجوز للحاجة .

## فصل

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن الوفاء في العقد الفاسد الخ ... فأجاب :

وإذا أوفاه بالعقد الفاسد مثل الرد على المعاشر فليس له إلا رأس ماله .

## باب بيع الأصول والثمار

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن بيع التمر قبل الجذاذ هل يلزم ولو لم ينقد الشمن ؟ فأجاب : أما الذين يبيعون التمر وقت الجذاذ يصح البيع ولو لم ينقد الشمن ولم يقبض المشترى التمر فهو لازم ولو ما نقد لأنه إذا خل بيته وبينه فهذا قبض .

## باب السلم

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن السلم في التمر الخ ... فأجاب :

ما ذكرت من جهة السلم في التمر وقولك أرجو صحته في التمر والعيش لأن عليك فيه إشكالاً فالذي نفي به قلة التفريق بين التمر والعيش والسلم في الكل صحيح إن شاء الله إذا كان وزناً معلوماً وكيلاً معلوماً إلى أجل معلوم ، وأما الشروط فليس إلا العرف<sup>(١)</sup> إذا صار أن العيش يوفي الديان عن ديانه فلا للديان إلا هو ، وكذلك شرط الوفاء من هذا التخل قال صلى الله

(١) إذا قال أهل الخبرة هذا من الوسط الذي تبرأ به الذمة .

عليه وسلم للذي أراد تعين وفاته من نخل بني فلان : « أما من نخل بني فلان فلا ولكن وزناً معلوماً أو كيلاً معلوماً » وأما إذا أسلم في ذمته وأوثقه ثمرة نخله أو وعده الذي يأبهه من هذا الرجل أو من هذا المفل فلا بأس لأنه يعطيه إن جاء منه ، وأكثر الواقع أنه يدين الإنسان في ذمته ولا يعين التخل ويونقه الشرة ويعرف أنه إن أغلب أخذ ثمرته وإن لم يغلى فمن غيره فيبين علم التعين والفرق بين الذمة ونخل بني فلان .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عما إذا وعده أن يوفيه قبل الأجل الخ فأجاب :

وأما السلعة التي تباع بعشرة ويعده الوفاء قبل الأجل فلا علمت به بأساً .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن رجل له ثمر معلوم المقدار على رجل آخر فلما حضرت ثمرته أخذه خرصاً بلا وزن بتراض منهما ورجل له آصح معلومة كيلاً فاستوفى منها سبلاً وزناً دق منه زنيلاً وكالوه فلما عرفوا قدره كيلاً أخذ باقيه وزناً بقدره فأجاب :

الاستيفاء أوسع من غيره فلم ير به بأساً .

وأجاب أيضاً : وأما أخذ الشمار في السلم خرصاً فالذي يتوجه عندنا الجواز إذا كان الشمر المأخوذ دون ما في الذمة بيقين ؛ حديث جابر المخرج في الصحيح فيكون من باب أخذ الحق والإبراء عما بقى .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب إذا اختلف المقرض والمقرض الخ فأجاب :

وإذا اختلفا فقال المقرض أفترضتك وقال الآخر وهبتي ، فالقول قول المقرض مع يمينه .

### باب الرهن

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن رهن ما في ذمة الغير فأجاب :

الرهن على ما في ذمة الغير من أجرة وما أشبهها فغير صحيح .

### باب الضمان

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الضمائن إذا أخذ للمضمون عنه فأجاب :

الضمائن إذا أخذ للمضمون عنه فهو على الضامن إلا أن يذكر وقت العقد أنه لفلان بحضور البينة أو المشتري .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن عليه دينان بضمدين وغير ضمدين ووفي أحدهما فادعى صاحب الدين أن المقبول غير المضمون فأجاب : وأما الرجل الذي عليه دين شيء بضمدين شيء ما عليه ضمدين ودفع إليه بعض الدين وادعى صاحب الدين أنه ليس من الدين المضمون فالقول قول المضمون عنه مع يمينه .

### باب الحجر

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن رهن المفلس الخ ...  
 فأجاب :

والذي مستغرق ديناً لا يصح له رهن إلا بإذن الديانين .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن وجد عين  
ماله الخ .... فأجاب :

والرجل إذا وجد عين ماله وقد زادت قيمته أو نقصت لم يكن  
له الرجوع .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن تقديم الأجر الخ ..  
فأجاب :

والأجر يقدم على الغرماء .

### باب الوكالة

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب إذا اختلف الوكيل والموكل من القول  
قوله ؟ فأجاب : إذا اختلف الوكيل والموكل فالقول قول الوكيل .

وأجاب أيضاً والدلال لا يضمن إلا إذا فرط ويقبل قوله في دعوى  
التلف بيمينه .

### باب الشركة

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب هل يصح قسم الدين في النعم ؟

فأجاب :

يصح قسم الدين في النعم .

## **باب المساقاة**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إذا اختلف الفلاح وصاحب  
النخل في النقص فأجاب :

وأما اختلاف صاحب النخل والفالح فالقول قول مدعى النقص مع  
يبيه .

## **فصل**

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هل على البئم مال شيء من  
النواب ؟ فأجاب :

وأما الأبناء فلا يحملون مع أهل البلد في الذي يذكر إلا أن كان في ترك  
المهاد على أهل البلاد خطر .

## **باب الاجارة**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن استئجار الدابة لأجل  
لبنها فأجاب : استئجار الدابة لأنحدل لبنها جائز .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن آجر أجيراً فحصل له  
مانع الخ فأجاب :

إذا آجر أجيراً إلى مكان يجيء منه بشيء فحصل له مانع لزمه الأجرة .

## **باب الفصب**

وسئل عن عرف متعاه وهو إما ضائع أو مسروق ولم يعرف المشتري من اشتري منه هل يؤخذ بلا ثمنه أو يعطي ما اشتري به فأجاب إذا قامت البينة أنه ضائع أو مسروق أخذ بلا عوض ويرجع على من اشتري منه ولو لم يعرفه .

وأجاب أيضاً ومسألة الذي يجد عين ماله عند رجل يدعى أنه اشتراه من لا يعرفه أو من حربي أو بدوي فليس له إلا عينه ، وإذا ثبت أن المال مسروق أو وجله عند رجل أخذته صاحبه ولو ادعى أنه اشتراه من لا يعرفه .

وأجاب أيضاً : وإذا اشتري سلعة وعرفها صاحبها فإذا أقام البينة أنها يوم تتلف وتضيع وهي في ملكه فيأخذها صاحبها ويرجع المشتري على من غره ، وإذا أخذ الكفار مال مسلم وغلقه مسلم منهم بشراء أو هبة ما صار لصاحب الأول عليه سبيل .

## **فصل**

سئل الشيخ محمد رحمة الله عمن في يده شيء لا يعرف مالكه فأجاب : وإن اشتبه الحال على من وقع في يده شيء لا يعرف مالكه فله التصدق بشئنه .

## **باب الشفاعة**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى عن رجل باع سهماً له بسبعين وعشرين في الباطن وشهاد بأنه باثنين وعشرين فأجاب :

إن ثبتت بالبينة أنه سبعة وعشرون ثبت بها الشمن وإن لم يكن له بينة فليس له إلا ما شهدت عليه البينة ، فإذا صار البائع مقرًا أنه سبعة وعشرون ولا يتهم أن له شيئاً من الملاحظ ثبت أن الشمن سبعة وعشرون فإن أحدهم الشفيع أحله أن هذا هو الشمن .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هل ثبت الشفعة بالشركة في الطريق والبئر والشركة في السيل ، فأجاب : ثبت للجار إذا كان شريكًا في الطريق والبئر ولا ثبت الشفعة بالشركة في الجدار ولا بالشركة في السيل .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هل الأحق بالشفعة شريك البئر أو النخل فأجاب :

ومسألة الشريك في البئر ليس له شفعة بل الشفعة للشريك في النخل .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب هل الشفعة على الفور ، فأجاب هي على الفور إذا لم يطالب بها من حين يخبر بالبيع فليس له شفعة .

## باب اللقطة

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن ضالة الكافر فأجاب :

والضالة التي توجد حول البلد وهي من مال الكافر لمن وجدها . وأما لقطة الثار فإذا لم تعرف بصفة تعرف بها لم يجب تعريفيها .

## فصل

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إذا كان ولد المسيل فقيراً الخ .... فأجاب : إذا كان ولد المسيل فقيراً فهو أولى بالسبالة .

## **باب الهبة والمعطية**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الهبة هل تلزم بمجرد العقد ؟ فأجاب :

الهبة تلزم بمجرد العقد .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب هل يجوز للوالد أن يفضل أحداً من أولاده في العطية ؟

فأجاب : لا يجوز أن يفضل أحداً من أولاده على أحد منهم في العطية .  
وأجاب أيضاً الوالد إذا أعطى بعض بنيه عطية وحازها لم يرجعوا عليه .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إذا قال وهبتك عمرك أو عشر سنين ألاخ فأجاب :

إذا وهبه وقال وهبتك عمرك أو عشر سنين فمثل هذا يجوز .

## كتاب الوصايا

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن أوصى بوصية  
ثم أوصى بعد بثلاث ماله فأجاب :

أما إذا أوصى بوصية وعلقها على الموت ثم وصى بعد ذلك بثلاث ماله  
فإن الوصية تكون من الثالث إلا أن كان منجزها .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن حديث  
سبق الفقراء الخ ...

فأجاب : أما حديث : « سبق الفقراء بخمسة وعشرين عام » وفي حديث  
« بأربعين عاماً » فهذا أثبت ولكن لا يدل على فضلهم ، بل بعض  
الأغنياء الذين يدخلون بعدهم يكثرون أرفع درجة منهم ؟ وهذا له شواهد  
كثيرة أن الفضيلة الخاصة لا تدل على الفضيلة العامة والفقير والغنى موكول  
إلى العرف .

وقوله : إنك إن تذر ورثتك أغنياء الخ لا إشكال فيه أن الرجل إذا أراد  
أن يتصدق بماله كله قيل له : إنك إن تذر ورثتك أغنياء ما فيه إشكال .

## كتاب الفرائض

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى عن العصبة إذا كانوا من رجلين وهم في درجة واحدة من الميت وأبناء واحد أكثر من واحد هل كل في منزلة أبيه أم كلهم في الميراث سواء الخ ؟ فأجاب : العصبة سواء ولو كان أبناء واحد أكثر من واحد وأما الأخ للأم فلا يعصب .

وسئل عن ذوي الأرحام مع عدم العصبة أحق بالإرث أم بيت المال فأجاب : ذوي الأرحام أولى بالميراث من بيت المال .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عنمأخذ الحمل في بطنها سنة وقد صلح قبل وفاة مورثه أخيه من أمه ثلاثة أشهر فأجاب : المسألة ما ظهر لي فيها أشكال بل هي واضحة لأن الحمل متتحقق قبل موت مورثه فعلى هذا يرث الحمل ويوقف له سلس فإن ولد حياً ورث وإن خرج ميتاً لم يرث .

## باب وليمة العرس

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمة الله تعالى هل يجوز الغناء على رؤوس النخل وبين السوانق الخ ... فأجاب ....  
رفع الصوت بالغناء من الباطل ولا يجوز ، وأما الأدب عليه فلا يؤدب

عليه إلا أن كان معه منكر كاجتماع النساء والرجال والرقص ونحوهما  
لترتيب المفاسد فأدبو عليه بما يرد صاحبه ..

## فصل

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عن قوله : من نظر  
في كتاب غيره بغير إذنه الخ .... فأجاب : أظن الذي أورده إنما عن الرسالة  
لأن هذا يكون من جنس استماع سر قوم وهم له كارهون ، هذا بإذنه  
وذاك بعينه ، وما يدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن في زمانه  
كتاب مكتوب مستقل بل ولا من الخلفاء حتى المصحف لم يكتب إلا بعد  
موت النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر وأما الحديث : فأول  
من أمر بكتابته عمر بن عبد العزيز لما خشي اندراس العلم بجوت العلماء  
واشتغال الناس بالدنيا .

## كتاب الطلاق

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى عمن قبل له امرأتك معلمك ؟ فقال : لا ، فأجاب الرجل الذي سأله أخوه عن امرأته وهي غائبة في بلاد قائلة : امرأتك معلمك فقال : لا ويدعى أن مراده أنها ليست بهذا فالذى أفهم أن هذا كناية أن أراد به الطلاق طلقت وإن لم يرد الطلاق ولا أراد إلا أنها ليست عنده بهذه البلاد لم تطلق وعبارة مختصر الشرح ولو قبل أطلقت امرأتك ؟ فقال : نعم وأراد الكذب لم تطلق لأنها كناية يحتاج إلى نية ، وإن نوى به الطلاق طلقت وبه قال مالك والشافعى فتأمل هذه العبارة تجد المسألة المسئولة عنها قريبة من المسألة الأخيرة .

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الكتابات هل يقع بها طلاق الخ ... فأجاب وأما استعمال كتابات الطلاق فالذى عليه أكثر العلماء أن الكتابات لا يقع بها الطلاق إلا مع النية فإذا تكلم الزوج بالكتابية وقال لم أرد الطلاق ولم أنوه ولم يتكلم بذلك في حال الغضب أو سؤالها الطلاق فهذا يقبل قوله ولا يقع به طلاق وأما إن تكلم بذلك في حال الغضب فهذا مما اختلف الفقهاء فيه فقال بعضهم يقبل قوله أنه لم يرد الطلاق ولم ينوه وقال بعضهم لا يقبل قوله في ظاهر الحكم لأجل القرينة الدالة على إرادة الطلاق وبعض أهل العلم يفرق بين الكتابات ويقول الكتابات التي يكثر استعمالها في الطلاق ويعرف أن من تلفظ بها إنما يريد الطلاق فهذا لا يقبل قوله : وأما الكتابات التي تستعمل في عرف أهل البلد في الطلاق وفي غيره فهذا

يقبل قوله أنه ما أراد الطلاق بل لو تلفظ بذلك وقال لم أرد الطلاق ولا غيره  
لم تطلق إلا بالنية إذا كان اللفظ يستعمل في الطلاق وفي غيره .

سئل عن رجل غصب على زوجته وسألته الطلاق وقال لها اخرجني  
عن بيتي لست معي ، فأجاب : هذه المسألة قد ذكر الفقهاء فيها أن الزوج  
إذا تلفظ بكتابات الطلاق في حال الغصب أو سؤالها الطلاق ثم قال لم أرد  
بذلك الطلاق أنه لا يقبل في الحكم بل تخسب عليه من الطلاق هذا في الظاهر  
وأما بينه وبين الله فإن علم من نفسه أنه لم يرد الطلاق لم يقع عليه طلاق  
فيما بينه وبين الله .

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن الكتابات هل منها  
ما يقع ثلاثة فأجاب :  
الكتابات ليس منها شيء يعد ثلاثة .

### كتاب الظهار

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب هل تكفر المرأة ؟ الخ فأجاب :  
والمرأة إذا حلفت بالظهور فليس عليها إلا كفارة عين .

### كتاب العدد

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن توقي زوجها وفي  
بطنه جنين ميت فأجاب :  
المرأة التي توفي عنها زوجها وفي بطنه جنين ميت ويأتيها الدم قارة وتارة

ينقطع عنها فالذى أفهم أنها تنصير في عدة حتى تضع الحمل مع أنني لم أقف  
على كلام لأهل العلم في هذه المسألة ...

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن عدة التي تخيس فأجاب :  
تعتدى بثلاث حيسن .

وأجاب ابنه الشيخ عبد الله : أما عدة التي تخيس فثلاث حيسن سواء  
كان ذلك طلاقاً أو فسخاً هذا الذي عليه جمهور العلماء .

وسائل عن قوله : أقل ما تتقضي به العدة تسعة وعشرون يوماً ولحظة  
فأجاب :

التي ذكروها في العدد أن أقل ما تتقضي به العدة تسعة وعشرون يوماً  
ولحظة مبني على أن أقل الحيسن يوم وليلة وأقل الظهر بين الحيسنين ثلاثة عشر  
فإذا طلقها في آخر الظهر وقد بقي من الظهر لحظة ثم حاضت يوماً وليلة  
ثم ظهرت ثلاثة عشر يوماً ثم حاضت يوماً وليلة ثم ظهرت فقد انقضت  
عدهما ، ومجموع ذلك تسعة وعشرون يوماً ولحظة ، وهذا هو أقل ما تتقضي  
به العدة فإذا إدعت أنها حاضت في شهر ثلاثة حيسن وأقامت البينة على ذلك  
صدقت ولا تقبل دعواها إلا بيضة ، لأن هذا لا يقع إلا نادراً .

وسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن الراجح عنده في عدة المرضع الخ ؟  
فأجاب : المعمول عليه عندهم إلى أن يزول الرضاع ، وعند الشيخ تقى الدين  
إذا قامت سنة ولو كانت ترضع ولا أعلم دليلاً بعارض كلامه .

وسائل عن قوله : ولا تلري ما رفعه أي الحيسن تعتمد بسنة أو علمت  
قال : لا أعلم للفرق وجهها ولا دليلاً .

## **كتاب الرضاع**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن الرضاع بعد الحولين فأجاب والرضا  
بعد الحولين لا يجوزه الشيخ وابن القيم .

## **كتاب الديات**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن رجلين تکامحا (١) الخ  
فأجاب :

وأما مسألة الرجلين الذين تکامحا فالدية أو يصالحون على دون منها .  
واما مسألة الصبي ابن خمس عشر سنة فأرجو أن مثله ما يضمن .

وسائل عمودي النسب يعقولون فأجاب :  
ووسائل عمودي النسب ما يلزمهم عقل .

## **باب الدعاوى والبيانات**

سئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب إذا تداعيا والكل معه بينة ؟ فأجاب  
إذا تداعيا عيناً والكل معه بينة قدمت بينة الداخل لقول أهل المدينة .

---

(١) أي تصادما .

## كتاب الشهادات

وسئل أيضاً المدل والمرأة هل يقبل في الوصية والوقف (١)؟ فأجاب:  
لا يقبل في الوصية والوقف إلا شاهد وامرأتان ولو كان بعضهم من الورثة.

وسئل الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن شهادة النساء فيما يتعاملن فيه فأجاب: أما معاملة النساء بينهن بشهادة النساء فيما يمكن حضور الرجال فيه فلا تصح شهادتهن إلا فيما لا يطلع عليه الرجال غالباً ومعاملتهم بما يطلع عليه الرجال فافهم ذلك.



انتهى ما وجدناه من فتاوى ومسائل  
الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله  
والحمد لله أولاً وأخراً

---

(١) في المخطوطة الموجودة في مكتبة ابن مرشد: السبالة وهي بمعنى واحد.



## فهرس

### فتاوی وسائل الشیخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ومصدرها تاريخ نجد لابن غنام

رقم الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة ... ... ... ... ... ... ... ...
	<b>المسألة الأولى :</b>
٥	سئل رحمه الله عن قوله تعالى في سورة هود ... ... ... ...
	<b>المسألة الثانية :</b>
٩	سألني الشريف عما نقاتل عليه وعما نكفر به فأخبرته ... ... ...
	<b>المسألة الثالثة :</b>
١٢	سأله عيسى بن قاسم وأحمد بن سويلم عن قول الشيخ تقى الدين من جحد ما جاء به الرسول وقامت به الحجة فهو كافر فأجاب ..
	<b>المسألة الرابعة :</b>
١٦	سأله محمد بن صالح عن رشوة الحاكم ... ... ... ...
	<b>المسألة الخامسة :</b>
	سئل رحمه الله عن مسائل مفيده وهي :
٢٧	<b>الأولى :</b> إذا رأينا حديثاً في بعض الكتب مثل الآداب أو شرح الأربعين أو المنازل هل يسوغ الأخذ به ... ... ... ...
٢٧	<b>الثانية :</b> إذا وجدنا روایتين عن الإمام أحمد مختلفتين أو أقوالاً لأصحابه مختلفة هل يجوز العمل بكل منها .. ... ... ...
٢٧	<b>الثالثة :</b> إذا فسر بعض الأصحاب معنى حديث واستدل به على حكم وفسره آخر بضدته ... الخ ... ... ... ...

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨	الرابعة : قوله لا إنكار في مسائل الاجتهاد ... ... ...
٢٨	الخامسة : الثلاث طلقات المجموعة . . . . .
٢٩	السادسة : قول أهل العلم : إن اتفاق الأئمة حجة و اختلافهم رحمة.
٢٩	السابعة : الحلف بالطلاق . . . . .
٢٩	الثامنة : مسألة الوقف على الأولاد . . . . .
٣٠، ٢٩	النinthة : قوله تعالى : « يظلون بالله غير الحق ظن الجahلية » . . .
٣١	إجابته على تلك المسائل . . . . .
٣١	قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من مسلم يصيّب أذى . . . » . . .
٣٨	ماورد من قوله صلى الله عليه وسلم : « الشّرّم في ثلاث » . . .
٣٨	ترك الخارص الثالث . . . . .
٣٩، ٣٨	ماورد من الفصل في حفظ القرآن . . . . .
٣٩	قوله : « طعام الواحد يكفي الاثنين » . . . . .
٣٩	اغلاق الباب أيام الحزاد . . . . .
٤٠	تأخير الزكاة . . . . .
	المسألة السابعة :
	سئل الشيخ رحمه الله عن توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد
٤٢	الأسماء والصفات . . . . .
	المسألة الثامنة :
٤٣	سئل : ما قول الشيخ في تسمية العبودات أرباباً؟ . . . . .

المسألة التاسعة :

- ٤٤ سئل عن مسائل هي ..... . . . . .  
 الأولى : أحاديث الوعد والوعيد .. . . . .  
 الثانية : حديث أنس من صل صلاة .. . . . .  
 الثالثة والرابعة : شيء من أحاديث الوعد والوعيد .. . . . .  
 الخامسة : الحديث الذي فيه « يخرج من ثقيف كذاب » .....  
 السادسة والسابعة : قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأهل  
 الخنة ..... . . . . .  
 المسألة العاشرة : سئل رحمة الله عن الوعيد فيمن حفظ القرآن ثم  
 نسيه فأجاب ..... . . . . .

- المسألة الحادية عشرة : قال السائل : عفى الله عنك خطبت ووقفت  
 على « يوم يبعث ما في القبور ويحصل ما في الصدور ..... . . . .  
 وقال أيضاً : بين لي حد الشكر وحد الصبر ..... . . . . .  
 وقال أيضاً : بين لي حديث البطاقة وما معه من سجلات .. . . . .  
 وقال أيضاً : ما تقول فيمن خالف شيئاً من واجبات الشريعة ؟ ..... . . . .  
 وقال أيضاً : تفكرت في الإيمان قوته وضعفه .. . . . .  
 فأجاب عن هذه كلامها ..... . . . . .

- المسألة الثانية عشرة : سئل عن معنى قوله عليه الصلاة والسلام في  
 حديث معاذ « حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا  
 به شيئاً » ..... . . . . .

رقم الصفحة	الموضوع
٥٢	وقوله صلى الله عليه وسلم : لا يدخل أحد الجنة بعمله ... ... ...
٥٢	وعن عقد اللحية والضرب بالأرض . ... ... ... ...
٥٢	وعن تفسير الحسن الجبى بربنا الشيطان ... ... ... ...
٥٢	وعن حديث « من رده الطيرة فقد أشرك » ... ... ...
٥٢	وعن معنى الفخر والطعن ... ... ... ... ...
٥٢	وعن معنى مكر الله بالعبد .. ... ... ... ...
٥٢	وما الفرق بين الروح والرحمة ؟ ... ... ... ...
٥٢	وما معنى قوله : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب ... ... ...
٥٢	وعن كسوة المرأة إذا كانت كسوة عرس ... ... ...
٥٣	الجواب عن هذه المسائل ... ... ... ... ...
المسألة الثالثة عشرة :	
سئل عن كون الأذان أوله التكبير وختمه بالتكبير ... ... ...	
وعن قوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة ... إلى	
قوله لا إله إلا هو العزيز الحكيم « ما معنى التكرار ؟ ... ...	
المسألة الرابعة عشرة :	
سئل عن مسائل : -	
الأولى : قوله في باب حكم المرتد : « أو استهزأ بالله ... ... ...	
الثانية : قول الشيخ : « أو كان مبغضًا لما جاء به الرسول ... ...	
الثالثة : قوله : « أو أتى يقول أو فعل صريح في الاستهزاء ... ...	
الرابعة : قوله : « أو نطق بكلمة كفر ولم يعلم معناها ... ... ...	



## المسألة السابعة عشرة :

سئل عن رجل خاشر خشراء وطلبوا ضمان أخيه وقال له أخوه :  
لا أضمن عليك إلا أن ترهني رهانة ، وأرهنه نصف نخلة ... ٨٠

## المسألة الثامنة عشرة :

سئل عن قلب الدين في ذمة المدين بشمن أو غيره ... ... ... ٨٢

## المسألة التاسعة عشرة :

سئل عن وقف نخل تعطل ... ... ... ... ... ٨٥

## المسألة العشرون :

سئل عن التذكير فقال : إنه بدعة ... ... ... ... ٨٦

## المسألة الحادية والعشرون :

مسألة الخامس ... ... ... ... ... ٨٧

## المسألة الثانية والعشرون :

سؤاله أحمد بن مانع عن مسائل فأجاب ... ... ... ... ٨٨

الأولى : مسألة الوقف على المساجد وغيرها ... ... ... ٨٩

الثانية : مسألة وقف المرأة على ولدها ... ... ... ... ٩٠

الثالثة : إذا لم يعرف هل هذا وقف على من بirth ... ... ٩٠

الرابعة : الوقف على المحتاج من النرية ... ... ... ... ٩١

الخامسة : مسألة الجمعة ... ... ... ... ... ٩١

إنتهى فهرس مسائل الإمام محمد بن عبد الوهاب  
المستمددة من تاريخ بن غنام

**فهرس فتاوى ومسائل الإمام محمد**  
**المستمدة من كتاب مجموعة الرسائل والمسائل النجدية**

رقم الصفحة	الموضوع
٩٢	المسألة الأولى : ما حكم ما يأخذ الأعراط ونحوهم من هو مثليهم أو من أهل القرى ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...
٩٢	المسألة الثانية : ما يتعامل به أهل نجدة من الجدد حين رخصت ...
٩٢	المسألة الثالثة : أخذ العروض عن التقدّم وبالعكس ... ... ... ...
٩٤	من عبد العزيز الحسين إلى محمد بن عبد الوهاب : أفتنا هل يجزيء إخراج الجلد في الزكاة أم لا .... الخ ... ... ... ...
٩٥	إجابته على المسألة الأولى من مسائل ابن حسين ... ... ... ...
٩٥	إجابته على المسألة الثانية من مسائل ابن حسين ... ... ... ...
٩٦	إجابته على المسألة الثالثة من مسائل ابن حسين ... ... ... ...
٩٧	تممة في إتباع النصوص مع احترام العلماء ... ... ... ...
٩٨	مسائل سئل الإمام محمد عنها فأجاب وسائل عامي ... ... ...
انتهى ما كان مصدراً لكتاب الرسائل والمسائل النجدية	

## فهرس فتاوى ومسائل الإمام محمد

### المستمدة من الدرر السننية

الصفحة	الموضوع
١٠١	سئل عن البناء على القبور فأجاب : ... ... ... ... ...
١٠١	سئل عن حديث «لا تخن من خانك» فأجاب ... ... ...
١٠١	سئل عن المرأة إذا بلغت سن الإياس ... ... ... ...
١٠٢	سئل في باب صلاة الكسوف فأجاب . ... ... ...
١٠٢	سئل في باب صلاة الاستسقاء فأجاب ... ... ...
	سئل في كتاب الزكاة عن :
١٠٣	١ - الزكاة في مال اليتيم ... ... ... ...
١٠٣	٢ - عمن عليه دين ينقص النصاب ... ... ... ...
١٠٣	٣ - عمن عليه خمس سوان ... ... ... ...
١٠٣	٤ - عمن له ثلاثون ريالاً وإيل وثمان ... ...
١٠٣	٥ - عما سقى بمئنه ... ... ... ...
١٠٤	٦ - عمن متى تجب الزكاة ... ... ... ...
١٠٤	٧ - سُئل عمن يدفع زكاة البر سنبلًا ... ... ...
١٠٥	٨ - سُئل عمن اشتري عيشاً وزكي به ... ... ...
١٠٦	٩ - سُئل عمن له بغيران وهو كداد وله تجارة ... ...
١٠٧	سئل في باب صدقة الفطر عمن ليس عندها إلا حلي ... ...

الصفحة	الموضوع
١٠٧	سئل عمن منع بعض زكاته هل يثاب عما أخرج ... ... ... ...
١٠٧	سئل عن نقل الزكاة ... ... ... ... ...
١٠٨	سئل في كتاب الصوم عن جماعة أفطروا في يوم غيم ... ... ...
١٠٨	سئل في كتاب الحج عمن توفي ووُجد بعده ثمانية حمران ...
١٠٨	سئل عمن مات غنياً ولم يحج عنه ... ... ... ...
١٠٨	سئل في باب الأضاحي عن : إيماناً الصدقة والأضحية أفضل ...
١٠٩	سئل في باب العقبة : هل يقع عن الكبير ... ... ...
	سئل في كتاب البيع عن :
١١٠	١ - بيع ما لم يره ... ... ... ... ...
١١٠	٢ - البيع بما ينقطع به السعر ... ... ... ...
١١٠	٣ - من اشترى عضواً من الذبيحة قبل الذبح ... ...
	٤ - عمن كان في ذمته لرجل دراهم واشترى من آخر شيئاً
١١٠	بشرط أن يقبل الشمن من ذمة غيره ... ... ...
	سئل في باب الخيار عن :
١١٠	١ - البيع إذا انقطع الخيار ... ... ... ...
١١١	٢ - ضمان المبيع في مدة الخيار ... ... ...
١١١	٣ - هل يبطل خيار الشرط بالموت ... ...
١١١	٤ - إذا كان بالمباع عيب وتلف ... ... ...
١١١	٥ - النماء في مدة الخيار ... ... ...
١١٢	سئل عما إذا اشتري ثوباً فصبغه ثم بان معيناً ... ...

رقم الصفحة	الموضوع
١١٢	مثل عما إذا اشترى شيئاً ثميناً صفة واحدة ... ... ... ... ...
١١٢	فصل : هل يلزم البيع بالعقد ؟ ... ... ... ... ...
١١٢	مثل عن ضمان المكيل ... ... ... ... ...
١١٣	وسائل في باب الربا هل يخص الربا بالمطعومات فأجاب :
١١٣	وسئل في باب الربا عن بيع التين متفاضلاً فأجاب :
١١٣	وسئل في باب الربا عن بيع الحديد بالنحاس نسبته ... ... ...
١١٣	وسئل في باب الربا عن بيع البعير بالبعيرين ... ... ...
١١٤	فصل وسئل عن الوفاء بالعقد الفاسد ... ... ... ...
١١٤	وسئل في باب بيع الأصول والثمار عن بيع الشمر قبل الجذاذ ...
١١٤	وسئل في باب السلم عن :
١	١ - السلم في التمر فأجاب : ... ... ... ... ...
١١٥	٢ - إذا أوعده أن يوفيه قبل الأجل ... ... ... ...
١١٥	٣ - رجل له تمر معلوم المقدار فلما حضرت الشمرة أخذه خرصاً
١١٥	بلا وزن بتراصن منها ... ... ... ... ...
١١٥	سئل عما إذا اختلف المقرض والمقرض ... ... ... ...
١١٦	وسئل في باب الرهن عن رهن ما في ذمة الغير ... ... ...
١١٦	وسئل في باب الضمان عن الضمرين إذا أخذ للمضمون عنه ...
١١٦	وسئل في باب الرهن عن رهن عمن عليه دينان بضمرين وغير ضمرين ...
١١٦	وسئل في باب الحجر عن :
١	١ - رهن المفلس ... ... ... ... ...

رقم الصفحة	الموضوع
١١٧	٢ - من وجد عين ماله .. ... ... ... ... ... ...
١١٧	٣ - تقديم الأجير على غيره ... ... ... ... ...
١١٧	وسائل في باب الوكالة عما إذا اختلف الوكيل والموكلا ... ...
١١٧	وسائل في باب الشركة عن قسم الدين في الذمم ... ... ...
١١٨	وسائل في باب المسافة عما إذا اختلف الفلاح وصاحب النخل ...
١١٨	سئل هل على اليتيم شيء من التواب ؟ ... ... ... ...
	وسائل في باب الإجارة عن :
١١٨	١ - استئجار الدابة ... ... ... ... ... ...
١١٨	إذا أجر أجيراً فحصل له مانع ... ... ... ... ...
١١٩	وسائل في باب الغصب عن عرف متاعه وهو ضائع أو مسروق ...
١١٩	وسائل عن في يده شيء لا يعرف مالكه .. ... ... ...
	وسائل في باب الشفعة عن :
١	١ - رجل باع سهماً له بسبعة وعشرين في الباطن وأشهد أنه
١١٩	باثنين وعشرين ... ... ... ... ... ...
١٢٠	٢ - هل ثبت الشفعة بالشركة ... ... ... ... ...
١٢٠	٣ - هل الأحق بالشفعة شريك البذر أو النخل ... ... ...
١٢٠	٤ - هل الشفعة على الغور ... ... ... ... ...
١٢٠	وسائل في باب اللقطة عن ضالة الكافر ... ... ... ...
١٢٠	وسائل عما إذا كان ولد المسبل فقيراً ... ... ... ...

الصفحة		الموضوع
١٢٦	...	وسائل في باب الهمة والعطية عن :
١	... ... ... ... ...	١ - هل تلزم الهمة بمجرد العقد فأجاب
٢	... ... ... ... ...	٢ - تفضيل أحد الأولاد
٣	... ... ... ... ...	٣ - إذا قال وهبتك عمرك
١٢١	...	وسائل في كتاب الوصايا عن :
١	... ... ... ... ...	١ - إذا أوصى بوصية ثم أوصى بعد بثلاث ماله
٢	... ... ... ... ...	٢ - حديث سبق الفقراء
١٢٢	...	وسائل في كتاب الفرائض عن :
١	... ... ... ... ...	١ - العصبة إذا كانوا اربعة وهم في درجة واحدة ..
٢	... ... ... ... ...	٢ - ذوي الأرحام مع عدم العصبة
٣	... ... ... ... ...	٣ - عمن أخذ الحمل في بطنهما سنة وقد صلح قبل الوفاة
١٢٣	...	وسائل عن الغناء على رؤوس النخل وبين السوانح فأجاب ..
١٢٤	...	وسائل عمن نظر في كتاب غيره من دون إذنه ...
١٢٥	...	وسائل في كتاب الطلاق عن :
١	... ... ... ... ...	١ - رجل قبل له أمرأتك معلم فقال لا
٢	... ... ... ... ...	٢ - الكنيات هل يقع بها الطلاق
٣	... ... ... ... ...	٣ - من غضب على زوجته وسألته الطلاق فقال لها اخرجي ..
٤	... ... ... ... ...	٤ - هل من الكنيات ما يقع صريحاً
١٢٦	...	وسائل في كتاب الظهار عن :
١	... ... ... ... ...	هل تکفر المرأة ؟

وسائل في كتاب العدد عن :

- ١ - امرأة توفى زوجها وفي بطنها جنين ميت ... ... ... ... ...  
٢ - عدة التي تحيض ... ... ... ... ...  
٣ - أقل ما تنتهي به العدة ... ... ... ...  
٤ - الراجح عنده في عدة المرضع ...  
٥ - قوفهم ولا تدري ما رفعه أي الحيض ... ... ...

وسائل في كتاب الرضاع عن الرضاع بعد الحولين ... ... ...

وسائل في كتاب الديات عن رجلين تقامعا ... ... ... ...

وسائل في كتاب الديات عن ضممان ابن خمس عشرة سنة ... ...

وسائل في كتاب الديات عن عمودي النسب هل يعقلون ... ...

وسائل في باب الدعاوى والبيانات عن :

- إذا تداعيا والكل معه بينة ... ... ... ... ...  
وسائل في كتاب الشهادات عن شهادة العدل والمرأة هل تقبل في  
الوصية فأجاب ... ... ... ... ...  
وسائل أيضاً في كتاب الشهادات عن شهادة النساء فيما يتعاملن به  
فأجاب ... ... ... ... ...

## **«وقع سهوا»**

- ١ - أثناء ترقيم المسائل الواردة في تاريخ ابن غنام حصل قفزة من المسألة الخامسة إلى المسألة السابعة ، والصواب أنها المسألة السادسة ، وما بعدها هي السابعة . فانخطأً وقع في ترقيم المسائل دون مقوط شيء من المعلومات .
- ٢ - في صفحة ١٠١ جاء عنوان «كتاب الطهارة» ودخل تحته مسألتين هما في الواقع لا يدخلان تحته وهما : مسألة البناء على القبور .  
وحدث : «لأنك من خانك» ونعتذر لما وقع سهواً .